الجمهـــورية الجزائريـــــة الديمقراطيـــــة الشعبيـــة

وزارة التعلـــــيم العـــالي والبحث العلمـي
جامـــعة عباس لغرور خنشـــلة
كليـــة العلـــوم الاقتصاديـــة والتسيير
والعلـــوم التجاريـــة
قسم العلوم التجارية وعلوم التسيير

جامعة عباس لغرور خنشلة
ABBES LAGHROUR UNIVERSITY KHENCHELA

Ministry of Higher Education and Scientific Research
Abbas Laghrour University KhenchelaFaculty of Economics Management and Commercial Sciences
Department of Business and Management Sciences

دور البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي

"دراسة حالة بنك التنمية المحلية وكالة خنشلة"

مـذكـرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
تخصص: اقتصاد نقدي ومالي

إعداد الطالبتين:
- نميلي غفران
- كروش إكرام

إشراف الأستاذة الدكتورة:
_ باديس نبيلة

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة العلمية	الجامعة الاصلية	الصفة
بودربالة رفيق	أستاذ التعليم العالي	جامعة عباس لغرور خنشلة	رئيسا
باديس نبيلة	أستاذ التعليم العالي	جامعة عباس لغرور خنشلة	مشرفا ومقررا
دريدي صفية	أستاذ مساعد أ	جامعة عباس لغرور خنشلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2025/2024

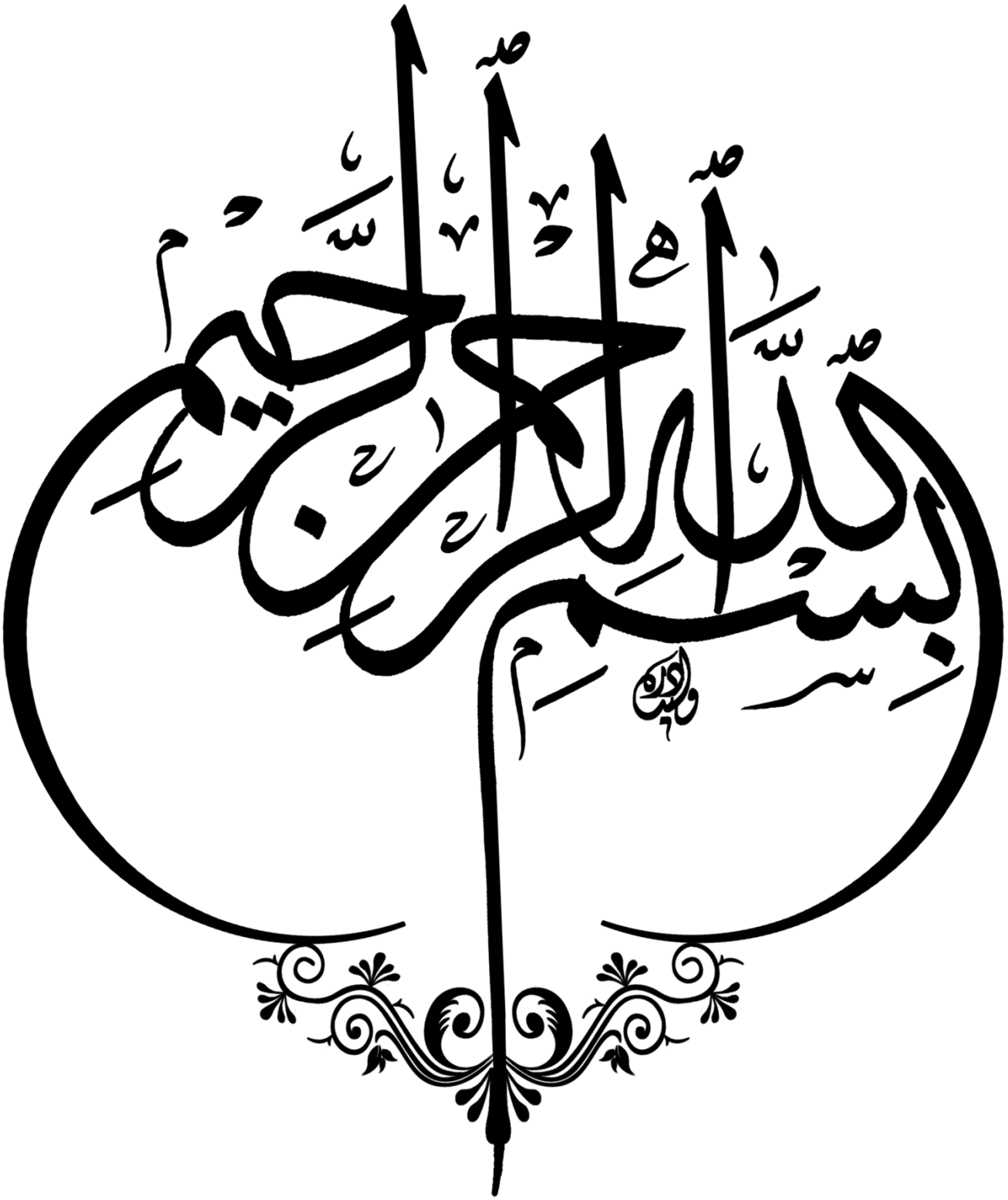
بسم الله الرحمن الرحيم

شكروتقدير

الحمد لله الذي علّم الإنسان ما لم يعلم، وسهّل لنا سُبل العلم والمعرفة، ووفقنا لإنجاز هذه المذكرة التي تمثل خلاصة سنوات من الدراسة والبحث والاجتهاد.

نتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذة الفاضلة **نبيلة باديس** على إشرافها الكريم وتوجيهاتها السديدة طيلة فترة إعداد هذه المذكرة، وعلى ما أبدته من صبر وسعة صدر ودعم أكاديمي ومعنوي كان له بالغ الأثر في إخراج هذا العمل إلى النور.

كما نتوجه بالشكر إلى كافة أساتذة وموظفي كلية **العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**، وخاصة قسم **العلوم الاقتصادية**، لما قدموه لنا من علم ومعرفة ودعم طوال مسيرتنا الجامعية.

ولا يسعنا في هذا المقام إلا أن نعبّر عن عميق امتناننا لعائلتنا الكريمة، التي كانت دومًا السند الحقيقي والداعم الأول، فلولا دعاؤهم وتشجيعهم المستمر، لما وصلنا إلى هذه المرحلة.

ونتوجه كذلك بالشكر لكل من ساعدنا ووقف بجانبنا، من أصدقاء وزملاء، ولكل من كان له ولو جزء بسيط في إنجاح هذا العمل،

جزاكم الله عني كل خير.

إهداء

2025

من قال انا لها ...نالها

لم تكن الرحلة قصيرة ولا الطرق محفورة بالتسهيلات لكنني فعلتها، فالحمد لله الذي يسر البدايات وأكمل النهايات وبلغنا الغايات،الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات بعد مسيرة دامت سنوات حملت في طياتها الصعوبات والتعب، ها أنا اليوم أقف على عتبة تخرجي أقطف ثمار تعبي بكل حب وافتخار أهدي نجاحي هذا إلى نفسي الطموحة أولا التي ابتدأت بطموح وانتهت بنجاح .

أهدي ثمرة عملي هذا إلى أمـــي يا من جعلك الله سببا في وجودي، وسندا في حياتي دعائك كان حصني ورضائك كان طريقي، وحبك كان نوري إلى من أرشدتني ورافقتني في كل مشاوير حياتي ولا تزال تفعل إلى الآن، اللهم أحفظها وارزقها العفو والعافية أمي الحبيبة أسأل الله أن يجازيك عني خير الجزاء وأن يجعل هذا العمل في ميزان حسناتك،كما جعلتني في حياتك كل همك

إلى من احمل اسمه أبـــي لمن دعمني بلا حدود وأعطاني بلا مقابل إلى من علمني وان الدنيا كفاح سلاحها العلم ن أتمنى ان يطيل الله في حياتك حتى ترى ثمار حان وقت حصادها بعد انتظار طويل .

إلى من شد الله بهم عضدي فكانوا خير معين إخوانـــي وأختـــي أنتم المساحة التي لاتلتي لاتضيق في قلبي والوطن الذي لايخذل والظل الذي لايزول.

اهدي هذا العمل أيضا إلى عائلـتي الكـبيرة كل باسمه وكل بمقامه، من كان له در ومن قريب أو بعيد في دراستي

سائلة المولى أن يجزي الجميع خير الجزاء في الدنيا والآخرة

وأخيرا اللهم اجعل هذا العمل خالصا لوجهك الكريم،واجعله علما ينتفع به، ووفقني لما تحب وترضى .

إكرام

إهداء

2025

إلى كل من كلل العرق جبينه ومن علمني أن النجاح لا يأتي إلا بالصبر والإصرار،إلى النور الذي أنار دربي والسراج الذي لا ينطفئ نوره بقلبي أبدا،من بذل الغالي والنفيس واستمديت منه قوتي واعتزازي بذاتيإلى من شاركني أحلامي، وآمن بقدراتي، وشجّعني في كل مراحل حياتي.

أبـــــــــــــي

إلى من جعل الجنة تحت أقدامها وسهلت لي الشدائد بدعائها، إلى الإنسانة العظيمة التي كانت دعواتها سرّ نجاحي وتوفيقي، إلى من كانت ولا تزال سندي في كل خطواتي، إلى من تحملت عناء الأيام لتزرع الفرح في دربي.

أمـــــــــــــي

إلى ضلعي الثابت وأمان أيامي،إلى من تشاركني الحلم والدعاء والقلق والفرح، إليكنّ، يا من كانت صحبتكن نعمة، ووجودكن دفئًا لا يُقدّر بثمن، يا زهرة عمري ورفيقات دربي ويا من سكنتِم القلب بلا استئذان .

أخـــواتي الغـــاليـــــات

أهديكم هذا الإنجاز وثمرة نجاحي الذي لطالما تمنيته وها أنا اليوم أتممت أول ثمراته. بفضله سبحانـــــــــه وتعالـــــــــى

فالحمد لله على ما وهبني وأعانني أينما كنت فمن قال أنا لها نالها وأنا لها وإن أبت رغما عنها أتيت بها.

فالحمد لله شكرا وحبا وامتنانا على البدء والختام.

غُفران

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات..... I
قائمة الأشكال IV
قائمة الجداول VI
قائمة المختصرات VIII
مقدمة..... أ

الفصل الأول: الجانب النظري للدراسة

تمهيد: 1
المبحث الأول: الإطار النظري للبنوك الإسلامية 2
المطلب الأول: تعريف ونشأة البنوك الإسلامية..... 2
الفرع الأول: تعريف البنوك الإسلامية..... 2
الفرع الثاني: نشأة البنوك الإسلامية 3
المطلب الثاني: خصائص وأهداف البنوك الاسلامية. 7
الفرع الأول: خصائص البنوك الاسلامية. 7
الفرع الثاني: أهداف البنوك الإسلامية. 9
المطلب الثالث: مصادر أموال البنوك الإسلامية. 12
الفرع الأول: المصادر الداخلية للأموال في البنك الإسلامي. 12
الفرع الثاني: المصادر الخارجية للأموال في البنك الإسلامي. 14
الفرع الثالث: المصادر الأخرى..... 17
المطلب الرابع: تعاملات البنوك الإسلامية 21
الفرع الأول: صيغ التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية..... 22
الفرع الثاني: الفرق بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية..... 35
المبحث الثاني: الإطار النظري للشمول المالي 38

المطلب الأول: تعريف ونشأة الشمول المالي 38
الفرع الأول: تعريف الشمول المالي 38
الفرع الثاني: نشأة الشمول المالي 40
المطلب الثاني: أهمية الشمول المالي وأهدافه 41
الفرع الأول: أهمية الشمول المالي 41
الفرع الثاني: أهداف الشمول المالي 43
الفرع الثاني: أبعاد الشمول المالي حسب منهجية البنك الدولي 48
المبحث الثالث: واقع البنوك الإسلامية و مدى فعاليتها في تعزيز الشمول المالي 49
المطلب الأول: تطور و توزيع أصول البنوك الإسلامية على المستوى العالمي 49
الفرع الأول: تطور أصول البنوك الإسلامية 49
المطلب الثاني: فعالية البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي 55
الفرع الأول: عوامل زيادة الشمول المالي من خلال البنوك الإسلامية 55
الفرع الثاني: فرص زيادة الشمول المالي من طرف البنوك الإسلامية بتبنيها تقنيات التكنولوجيا المالية 60

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي للدراسة

خلاصة الفصل الأول 66
تمهيد: 68
المبحث الأول: تقديم بنك التنمية المحلية (BDL): 70
المطلب الأول: تعريف ونشأة بنك التنمية المحلية 70
الفرع الأول: تعريف بنك التنمية المحلية 70
الفرع الثاني: نشأة وتطور بنك التنمية المحلية 70
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية(BDL) وأهدافه 74
الفرع الأول: الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية 74
الفرع الثالث: أهداف بنك التنمية المحلية BDL 77
المطلب الثالث: منتجات وخدمات بنك التنمية المحلية 78
الفرع الأول: منتجات بنك التنمية المحلية 78

الفرع الثاني: خدمات بنك التنمية المحلية 79
المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة 81
المطلب الأول: منهج ومجتمع وعينة الدراسة 81
الفرع الأول: منهج الدراسة..... 81
الفرع الثاني: مجتمع وعينة الدراسة ومتغيراتها 81
المطلب الثاني: أدوات الدراسة والمعالجة الإحصائية..... 82
الفرع الأول: الأدوات المستخدمة في الدراسة: 82
الفرع الثاني: المعالجة الإحصائية لمتغيرات الدراسة:..... 83
المطلب الثالث: نموذج الدراسة والاختبارات المستخدمة 84
الفرع الأول: نموذج الدراسة 84
المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسة 86
المطلب الأول: عرض النتائج..... 86
أولا: التحليل الإحصائي لعبارات الجزء الثاني من الاستبيان والمتعلق بالمتغيرات الشخصية للموظفين..... 86
ثانيا: تحليل نتائج الجزء الثاني من الاستبيان والمتعلق بالبنوك الإسلامية 96
الفرع الثالث: تحليل عبارات الجزء الثالث والمتعلقة بالشمول المالي 98
المطلب الثاني: مناقشة واختبار الفرضيات 99
الفرع الأول: الفرضية الأولى 99
الفرع الثاني: الفرضية الثانية..... 101
خاتمة الفصل: 102
خاتمة:..... 104
قائمة المصادر والمراجع:..... 110

قائمة الأشكال

الشكل رقم1: أشكال الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية 18

الشكل رقم2: مصادر الأموال في البنوك الإسلامية 21

الشكل رقم3: أنواع الشركات في الإسلام..... 23

الشكل رقم4: خطوات عملية المضاربة 27

الشكل رقم5: يمثل اهمية الشمول المالي 43

الشكل رقم6: أبعاد الشمول المالي 45

الشكل رقم7: نسبة أصول البنوك الإسلامية إلى إجمالي أصول التمويل الإسلامي..... 50

الشكل رقم8: تطور أصول البنوك الإسلامية عالميا (2014_2025) (الوحدة مليار دولار) 50

الشكل رقم9: حجم أصول البنوك الإسلامية إقليميا في الفترة (2018_2020) (الوحدة مليار دولار أمريكي)... 52

الشكل رقم10: توزيع أصول البنوك الإسلامية حسب الدول لسنة 2021 53

الشكل رقم11: نسبة أصول البنوك الإسلامية إلى إجمالي الأصول البنكية في الدول التي تمثل البنوك الإسلامية أهمية نظامية 54

الشكل رقم12: ركائز الشمول المالي للتمويل الإسلامي 60

الشكل رقم13: المزايا التي تستفيد منها البنوك الإسلامية لاستخدامها لتقنيات التكنولوجيا المالية 61

الشكل رقم14: اتجاهات التكنولوجيا المالية الإسلامية التي تنوي البنوك الإسلامية تبنيها في السنوات القادمة 62

الشكل رقم15: تحديات اعتماد التكنولوجيا المالية من طرف البنوك الإسلامية حسب التقسيم الإقليمي 63

الشكل رقم16: أكبر 05 أسواق تكنولوجيا مالية إسلامية حسب الحجم سنة 2020 الوحدة مليار دولار..... 65

الشكل رقم6: الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية 74

الشكل رقم7:الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية وكالة خنشلة 75

الشكل رقم19: نموذج الدراسة 84

الشكل رقم20: خصائص أفراد العينة حسب متغير الجنس 87

الشكل رقم21:خصائص أفراد العينة حسب متغير الفئة العمرية 88

الشكل رقم22:خصائص أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي 89

الشكل رقم12:خصائص أفراد العينة حسب متغير الأقدمية 90

الشكل رقم24:خصائص أفراد العينة حسب متغير الوظيفة الحالية داخل البنك 91

الشكل رقم25:نتائج إجابات السؤال " هل تلقيت تدريبا أو دورات تكوينية في الصيرفة الإسلامية؟"..... 92

الشكل رقم26:نتائج إجابات السؤال " إذا كانت الاجابة بنعم، كم عدد الدورات التي حضرتها؟" 93

الشكل رقم27:نتائج إجابات السؤال " ما مدى معرفتك بمبادئ وأدوات الصيرفة الإسلامية؟" 94

الشكل رقم28:نتائج إجابات السؤال " هل سبق لك التعامل بشكل مباشر مع منتجات مالية إسلامية (مثل المرابحة، المضاربة، الإجارة، وغيرها)؟" 95

قائمة الجداول

الجدول رقم 1: أهم الفروقات بين التأجير التشغيلي والتأجير التمويلي 32

الجدول رقم 2: مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية 36

الجدول رقم3: القطاعات الجغرافية للصناعة المصرفية الإسلامية و حجم أصولها بين 2012 و2018 الوحدة (مليار دولار)..... 51

الجدول رقم4:عدد البالغين الذين لا يملكون حسابا ماليا بسبب المعتقد الديني في دول منظمة التعاون الاقتصادي الإسلامي لسنة 2019 55

الجدول رقم5:تقييم نسبة الزكاة لسد فجوة الفقر في عدد من الاقتصاديات العربية(مليار دولار) 57

الجدول رقم6:ترتيب الدول الرائدة في التكنولوجيا المالية الإسلامية سنة 2020 64

الجدول رقم 7: عدد الاستبيانات الموزعة والمسترجعة والاستبيانات القابلة للدراسة 82

الجدول رقم 8: توزيع سلم ليكارت 83

الجدول رقم 9: نتائج اختبار kolmogrov –sminrov test..... 85

الجدول رقم 10: نتائج اختبار الفاكرومباخ..... 85

الجدول رقم 11: يمثل الجنس..... 86

الجدول رقم 12: خصائص أفراد العينة حسب متغير الفئة العمرية 87

الجدول رقم 13: خصائص أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي..... 88

الجدول رقم 14: خصائص أفراد العينة حسب متغير الأقدمية..... 89

الجدول رقم 15: يمثل الوظيفة الحالية داخل البنك..... 90

الجدول رقم 16: يمثل نتائج إجابات السؤال " هل تلقيت تدريبا أو دورات تكوينية في الصيرفة الإسلامية؟"..... 92

الجدول رقم 17: يمثل نتائج إجابات السؤال " إذا كانت الاجابة بنعم، كم عدد الدورات التي حضرتها؟": 93

الجدول رقم 18: يمثل نتائج إجابات السؤال " ما مدى معرفتك بمبادئ وأدوات الصيرفة الإسلامية؟" 94

الجدول رقم 19: يمثل نتائج إجابات السؤال " هل سبق لك التعامل بشكل مباشر مع منتجات مالية إسلامية (مثل المرابحة، المضاربة، الإجارة، وغيرها)؟ "..... 95

الجدول رقم 20: تحليل الأسئلة المتعلقة بالبنوك الإسلامية 96

الجدول رقم 21: تحليل عبارات الشمول المالي..... 98

الجدول رقم 22: نتائج جودة مطابقة النموذج للفرضية الرئيسية للعلاقة بين البنوك الإسلامية والشمول المالي 100

الجدول رقم 23: نتائج اختبار الفرضية الرئيسية للعلاقة بين الأسئلة المتعلقة بالبنوك الإسلامية والشمول المالي 100

الجدول رقم 21: العلاقة بين البنوك الإسلامية والشمول المالي.....101

قائمة المختصرات

المختصر	المعنى
G20	مجموعة العشرين
AFI	التحالف العالمي للشمول المالي (Alliance for Financial Inclusion)
CGAP	المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء (Consultative Group to Assist the Poo)
OECD	المنظمة الدولية(Organisation for Economic Co-operation and Development)
INFE	شبكة التثقيف المالي (International Network on Financial Education)
FATF	لجنة الشمول المالي (Financial Action Task Force)
GDP	الناتج المحلي (Gross Domestic Product)
GPFI	الرابطة العالمية للشمول المالي (Global Partnership for Financial Inclusion)
BDL	بنك التنمية المحلية(Local Development Bank)
PME	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (Small and Medium Enterprises)

مقدمة

تمهيد:

يحتل القطاع المصرفي مكانة حيوية في النظم الاقتصادية والمالية، حيث يلعب دورًا محوريًا في استقبال الأموال وحفظها وتنميتها عبر آليات الاستثمار المختلفة. وقد تفردت البنوك التقليدية بقيادتها لهذا المجال بفضل خبرتها الممتدة وتجربتها الطويلة. ومع ذلك، تعرض النظام المصرفي التقليدي للعديد من الأزمات المتتالية، كان آخرها الأزمة المالية العالمية 2008، مما كشف عن هشاشته رغم مظهره المستقر. هذه الأزمة أبرزت مشكلة انفصال النظام المالي عن الاقتصاد الحقيقي، وأدت إلى انتقادات واسعة للتمويل القائم على الفائدة الربوية السائدة في النظام الرأسمالي.

نتيجة لهذه الانتقادات، تم تسليط الضوء على النظام المصرفي الإسلامي كبديل قابل للتطبيق في السوق المالية، يعتمد هذا النظام على التمويل الموجه وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية، مما يعكس استجابة لرغبات العملاء الذين يرفضون التعامل مع الفائدة الربوية، هذا التوجه دفع العديد من الحكومات العالمية إلى اعتماد هذا النظام المصرفي البديل، ودعمه في مواجهات الأزمات المالية.

في هذا الإطار تم وضع مجموعة من السياسات والاستراتيجيات التي تهدف إلى تسهيل وصول جميع فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، كما تم تفعيل التكنولوجيا المالية ضمن النظام المصرفي الرسمي، مما ساهم في تحسين جودة الخدمات المالية وتوسيع نطاق الشمول المالي، وقد اكتسب الشمول المالي أهمية كبيرة في الفترة الأخيرة، حيث يُعد من العوامل الأساسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة.

لقد لعب النظام المصرفي الإسلامي دورًا بالغ الأهمية في تعزيز الشمول المالي، لاسيما عبر توفير خدمات مالية متوافقة مع الشريعة، مما سهل وصول الفئات الفقيرة والمهمشة إلى هذه الخدمات، وبالإضافة إلى ذلك شهدت البنوك الإسلامية اهتمامًا متزايدًا في السنوات الأخيرة، حيث سعى هذا القطاع إلى الوصول إلى بنية تنافسية تستهدف جميع العملاء الملتزمين بالشريعة، مما يعزز من النمو الاقتصادي الشامل.

سعت الجزائر إلى تعزيز الشمول المالي عبر تبني التمويل الإسلامي، وقد خطت خطوات مهمة في هذا الاتجاه، حيث سمحت باندماج النظام المصرفي الإسلامي في القطاع المصرفي الرسمي من خلال تقديم خدمات مالية متوافقة مع الشريعة، كما أنها تعمل على تحسين البنية التحتية المالية بالاعتماد على التكنولوجيا الحديثة في المعاملات المالية، بهدف تحقيق الشمول المالي تحت الإطار المصرفي الإسلامي.

أولا: إشكالية الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

- ما هو دور البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي؟

الأسئلة الفرعية:

من أجل الإجابة على التساؤل الرئيسي نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالبنوك الإسلامية؟ وماهي المنتجات التي تستند إليها في تقديم خدماتها؟

- ما المقصود بالشمول المالي؟ وماهي أبعاده؟
- ما هي الخدمات والمنتجات التي تقدمها البنوك الإسلامية لتحقيق الشمول المالي؟
- ماهو واقع الشمول المالي في البنوك الإسلامية الجزائرية؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

من أجل الإجابة عن إشكالية الدراسة والتساؤلات السابقة الذكر قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- البنوك الإسلامية هي بنوك تختص في تقديم الخدمات المصرفية التي لا يقوم بها أي بنك تقليدي.
- الشمول المالي هو قدرة الأفراد بما فيهم ذوي الدخل المنخفض على الوصول واستخدام الخدمات المالية والمصرفية والاستفادة منها.
- البنوك الإسلامية تسهم في تعزيز الشمول المالي من خلال تقديم مجموعة من المنتجات والخدمات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، مثل التمويل الأصغر، المرابحة، المضاربة، التكافل، والودائع الاستثمارية، والتي تستهدف الشرائح غير المشمولة تقليديًا بالنظام المالي.
- الشمول المالي في البنوك الإسلامية الجزائرية لا يزال في مرحلة التطوير، حيث تواجه تحديات عدة، منها قلة عدد الفروع الإسلامية، وضعف الثقافة المالية لدى المواطنين، إلى جانب حداثة التشريعات المنظمة لهذا النوع من البنوك.

انطلاقا من الفرضيات السابقة يمكن صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

- تسهم البنوك الإسلامية، من خلال مبادئها التمويلية القائمة على الشريعة الإسلامية، في تعزيز الشمول المالي عبر استهداف الفئات غير المتعاملة مع النظام المصرفي التقليدي، مما يؤدي إلى توسيع قاعدة المتعاملين وزيادة الإدماج المالي في الاقتصاد.

ثالثا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كونها من مواضيع الساعة التي لقيت اهتماما كبيرا في الآونة الأخيرة، فلا بد من تطوير القطاع المصرفي والاهتمام بزيادة الوعي في الشمول المالي وأهدافه، وكذا إبراز الدور التي تلعبه البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في العالم والدول العربية والجزائر خاصة.

رابعا: أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي:

- تحليل خصائص البنوك الإسلامية، والتعرف على المبادئ الشرعية التي تقوم عليها، ومدى توافقها مع أهداف الشمول المالي.
- التعرف على مفهوم الشمول المالي وأبعاده الاقتصادية والاجتماعية، وأسباب تزايد الاهتمام به في السياسات المالية الحديثة.
- دراسة مساهمة البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي من خلال تمويل المشاريع الصغيرة، وتقديم خدمات مالية تتناسب مع مختلف فئات المجتمع.
- تقييم واقع الشمول المالي في البنوك الإسلامية الجزائرية، مع التركيز على التحديات التي تواجهها والفرص المتاحة أمامها.

خامسا: منهج الدراسة

لمعالجة مختلف جوانب هذه الدراسة، تم الاعتماد على كل من المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، نظرًا لملاءمتهما لطبيعة الموضوع. فقد تم توظيف المنهج الوصفي في استعراض الإطار النظري المتعلق بالبنوك الإسلامية، والتعريف بمفهوم الشمول المالي وخلفيته التاريخية وأبعاده وركائزه الأساسية. أما المنهج التحليلي، فقد تم اعتماده في تحليل نتائج الدراسة التطبيقية، بالإضافة إلى دراسة حالة لعينة من البنوك الإسلامية ضمن الجزء التطبيقي من البحث.

سادسا: أسباب اختيار الموضوع

- الطابع الحديث للموضوع وندرة الدراسات السابقة التي تناولته بعمق، خاصة في البيئة الجزائرية، ما يجعله مجالاً خصبًا للبحث والتحليل.
- الرغبة في استكشاف مدى تأثير الصيرفة الإسلامية على توسيع نطاق الشمول المالي، ومعرفة قدرتها على تلبية احتياجات الفئات التي لا تتعامل مع النظام المالي التقليدي.
- الاهتمام الشخصي بموضوع البنوك الإسلامية والشمول المالي، نظرًا لأبعاده الاقتصادية والاجتماعية، وما يطرحه من إشكاليات واقعية معاصرة.
- توافق الموضوع مع التخصص الأكاديمي في "الاقتصاد النقدي والمالي"، مما يسهم في توظيف المعارف النظرية المكتسبة خلال سنوات الدراسة.

سابعا: حدود الدراسة

- الحدود المكانية: تم إجراء الدراسة ببنك التنمية المحلية **BDL**وكالة خنشلة.

- الحدود الزمانية: تم إجراء التربص من شهر مارس 2025 إلى شهر أفريل2025.

ثامنا: هيكل الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار مدى صحة فرضيات الدراسة، تم تقسيم هذا البحث إلى فصلين رئيسيين، يسبقهما تمهيد في شكل مقدمة عامة، وتليه خاتمة تتضمن أهم النتائج المستخلصة من الدراسة. وفيما يلي عرض لمحتوى كل فصل من فصول البحث.

عالج الفصل الأول الإطار النظري للدراسة من خلال ثلاثة مباحث:

حيث تناول المبحث الأول مفاهيم أساسية حول البنوك الإسلامية حيث تطرقنا إلى تعريف البنوك ونشأتها وخصائصها وأهدافها بالإضافة إلى مصادر الأموال فيها وأخيرا تعاملات البنوك الإسلامية والفرق بينها وبين البنوك التقليدية.
المبحث الثاني تطرقنا إلى تعريف ونشأة الشمول المالي وأهميته وأهدافه وأبعاده.
وفي المبحث الثالث واقع البنوك الإسلامية مدى فعاليتها في تعزيز الشمول المالي.

عالج الفصل الثاني الجانب التطبيقي للدراسة من خلال مدى تطبيق بنك التنمية المحلية للشمول المالي حيث تناولنا في المبحث الأول أساسيات حول بنك التنمية المحلية تعريفه ونشأته والهيكل التنظيمي وأخيرا منتجاته وخدماته.

المبحث الثاني إجراءات منهجية الدراسة والذي يتكون من ثلاث مطالب، منهج ومجتمع وعينة الدراسة،أدوات الدراسة والمعالجة الإحصائية، نموذج الدراسة والاختبارات المستخدمة.

المبحث الثالث عرض النتائج، مناقشة واختبار الفرضيات.

وفي الخاتمة سنستعرض أهم النتائج المتوصل إليها.

تاسعا: الدراسات السابقة

– دراسة بطاهر بختة، عقون عبد الله الشمول المالي وسبل تعزيزه في بعض الدول " تجارب بعض الدول العربية " ، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول تعزيز الشمول المالي في الجزائر ، آلية لدعم التنمية المستدامة ، يومي 28-27 نوفمبر 2018 ، تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالشمول المالي و عرض اهم تجارب الدول العربية في هذا الموضوع ، حيث اعتمدت الدراسة على المنهجين الوصف والتحليلي التلاؤمهما مع بعض معطيات الدراسة ، كما تم جمع المعلومات ومختلف البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة وتحليلها.

_متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر لمحمد طرشي وآخرون، الهدف من هذه الدراسة هو الإجابة عن التساؤل التالي:

ماهي أهم متطلبات تحقيق الشمول المالي في الجزائر ؟ وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من الآليات التي من شأنها تساعد على تحقيق الشمول المالي في الجزائر من بينها تطوير البنية التحتية المالية التثقيف المالي والاعتماد على التكنولوجيا الحديثة في المعاملات المالية.

عاشرا: صعوبات الدراسة

من بين الصعوبات التي واجهتنا في إنجاز هذه المذكرة:

- صعوبة الحصول على المعلومات من البنوك: حيث أن البنوك الإسلامية قد لا تكون متاحة دائمًا لتقديم معلومات تفصيلية حول المنتجات والخدمات أو الأداء المالي المرتبط بالشمول المالي، بسبب حساسية البيانات أو قيود تنظيمية.
- قلة الدراسات البحثية والبحوث الميدانية: نقص الدراسات السابقة في بعض المناطق يجعل من الصعب بناء أساس علمي قوي للمقارنة والتحليل، حيث أننا واجهنا صعوبة الربط بين المتغيرين (البنوك الإسلامية و الشمول المالي).
- صعوبة في الجانب التطبيقي: خاصة ما تعلق بتوزيع الاستبيانات وجمعها من موظفي بنك التنمية المحلية. فبالرغم من التعاون الملحوظ من طرف بعض الإدارات، إلا أن بعض الموظفين أبدوا تحفظًا أو ترددًا في الإجابة على الأسئلة، إما بدافع الحذر من الكشف عن ملاحظات تخص بيئة العمل، أو لضيق الوقت والانشغال بالمهام اليومية، كما أن الإجراءات الإدارية داخل المؤسسة تطلبت وقتًا إضافيًا للحصول على الموافقة والتنسيق اللازم.

الفصل الأول

الـجانب النظري للدراسة

تمهيد:

تُعد البنوك الإسلامية من المؤسسات المالية المتميزة التي تختلف عن غيرها من البنوك التقليدية، وذلك من حيث طبيعة أنشطتها وأهدافها المستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية .وقد سعت هذه البنوك إلى تدعيم تشكيلة منتجاتها المالية بجملة من القروض والتسهيلات البنكية المتوافقة مع الضوابط الشرعية، بما يُمكنها من تلبية احتياجات مختلف شرائح العملاء.

وتزاول البنوك الإسلامية نشاطها المصرفي والاستثماري في ميادين متعددة تشمل التجارة، الصناعة، الزراعة وغيرها...، مما يجعلها أحد المكونات الأساسية للنظام الاقتصادي الحديث،وتسعى هذه البنوك إلى استقطاب أكبر قدر ممكن من المتعاملين من خلال تطوير خدماتها ومنتجاتها، لاسيما مع تسارع وتيرة التحول الرقمي وزيادة الطلب على الحلول البنكية المبتكرة.

وفي خضم هذا التطور، برز مفهوم اقتصادي ومالي حديث يُعرف بـ **الشمول المالي**، والذي يُعنى بتمكين جميع أفراد المجتمع من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية بشكل عادل وميسر،ويُنظر إلى البنوك الإسلامية اليوم على أنها تملك مقومات هامة تؤهلها للعب دور محوري في تعزيز هذا الشمول، خاصةً من خلال ما تقدمه من صيغ تمويل تتلاءم مع خصوصيات فئات واسعة من المجتمع.

وعليه، سيتناول هذا الفصل بالتفصيل التعريف بالبنوك الإسلامية، أهم خصائصها وخدماتها، بالإضافة إلى توضيح مفهوم الشمول المالي وأبعاده، مع التركيز على العلاقة بين الطرفين.

المبحث الأول: الإطار النظري للبنوك الإسلامية

تعد البنوك الإسلامية أحد أهم المؤسسات المالية التي ظهرت استجابةً للحاجة إلى نظام مصرفي يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث تقوم أنشطتها على مبادئ تحريم الربا (الفائدة) والالتزام بالعقود العادلة والمشروعة، ويعتمد عمل هذه البنوك على صيغ تمويلية مثل المرابحة، والمضاربة، والمشاركة، والإجارة، التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين الربح والأخلاق.

يمثل الإطار النظري للبنوك الإسلامية الأساس الفقهي والاقتصادي الذي تنطلق منه هذه المؤسسات، إذ يستند إلى قواعد مستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية، بالإضافة إلى الاجتهادات الفقهية التي توضح آليات عملها، كما يتناول الإطار النظري المفاهيم الجوهرية مثل الشمول المالي، ودور هذه البنوك في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال توفير خدمات مصرفية تتناسب مع احتياجات مختلف فئات المجتمع، بما يعزز الاستقرار المالي والاقتصادي.
في ضوء ذلك، تسعى البنوك الإسلامية إلى تقديم حلول مبتكرة لمواجهة التحديات الاقتصادية، مع ضمان توافق أنشطتها مع القيم الإسلامية، مما يجعلها تلعب دورًا محوريًا في تعزيز الشمول المالي من خلال توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المصرفية، وخاصة في المجتمعات التي تبحث عن بدائل تمويلية متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

المطلب الأول: تعريف ونشأة البنوك الإسلامية

الفرع الأول: تعريف البنوك الإسلامية

تعددت تعاريف البنوك الإسلامية منذ ظهورها والتي تختلف عن البنوك التقليدية في خصوصيتها وتعاملاتها ولكن هناك مضامين أساسية تكاد تكون متقاربة جاءت بما أغلب تلك التعريفات فمن بين التعريفات نوجز ما يلي:

- "عرف الاتحاد الدولي البنوك الإسلامية على أنهمؤسسة مالية شاملة تعمل طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء، ويقوم بجميع الأعمال المصرفية والمالية والاستثمارية بأنواعها كافة لحسابه أو لحساب غيره، بما فيها قبول الودائع الجارية والحسابات الاستثمارية وغيرها "[1].

[1] **جدي سهام،بن حليمةخولة،دور البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي** ،مذكرة ماسستر ،جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ،2021/2022 ص 8 نقلا عن **حكيم حمود فليح الساعدي وأخرون،المصارف الإسلامية مفاهيم أساسية وحالات تطبيقية**، الطبعة الأولى، دار بغدادي للكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2019، ص 19.

- " هو مؤسسة وساطة مالية، تعمل على حشد وتعبئة المدخرات وإعادة ضخها وتوظيفها في الاقتصاد بما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتجمع في نشاطها بين أعمال التمويل والاستثمار والخدمات المصرفية، وكل ذلك بطرق وأساليب متوافقة مع ضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية "[1].
- "مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع متكامل وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي، وذلك يعود إلى أن البنوك الإسلامية تنطلق ابتدءا من نظرة الإسلام للمال التي تعتبره مال الله والبشر مستخلفون فيه لتوجيه ما يرضي الله في خدمة عباده، فليس للفرد حرية مطلقة للفعل في ماله ما يشاء لأن يده يد عارضة والملكية الحقيقة هي لله تعالى ".[2]

الفرع الثاني: نشأة البنوك الإسلامية

من المعلوم أن نصوص الإسلام متضافرة على تحريم الربا وعلى اعتباره منكراً اقتصادياً واجتماعياً غليظ الإثم، وقد عده بعض الباحثين جريمة سياسية، ونحن نشاهد عين الحقيقة أن الشبكة الربوية المنتشرة في الحياة العامة انتشار الشرايين في الجسم قد صدعت البناء الاجتماعي للإسلام وشوهت حقائقه في قلوب أبنائه، وإذا كان المسلمون يستوردون أنظمتهم من الشرق والغرب ناسين ما لديهم من نظام اقتصادي أصيل فعليهم أن يعلموا أن الشرق والغرب لا يبالي في تنحية الدين عن الحياة الاقتصادية لأنه لا ميزان للأخلاق عندهم، بل القوي هو المتسلط ولو كان على حساب الفقراء والمساكين، والإسلام نظام متكامل فهو حين يحرم التعامل الربوي يقيم نظمه على أساس الاستغناء عن الحاجة إلى هذا النوع من التعامل دون مساس بالنمو الاقتصادي والاجتماعي والإنساني، ونحن نعتقد اعتقاداً جازماً وجود استحالة اقتصادية في أن يحرم الله أمراً لا تقوم الحياة البشرية ولا تتقدم بدونه لهذا كان لزاماً على المسلمين أن يبحثوا عن نظام اقتصادي لا يتعارض مع الشرع المطهر، وقد ظهرت النوايا الطيبة من بعض الباحثين فأخذوا يفكرون في البديل الإسلامي لهذه المصارف الربوية وأخيراً زادت قناعتهم بحتمية الحل وسرعته، لاسيما وقد رأوا أنظار المسلمين تتجه إليهم بعد الصحوة العامة في السبعينيات من هذا القرن، ولكن الظروف المحيطة بالعالم الإسلامي في بداية عهده بالتفتح لم تكن تساعد على حمل لواء التحدي لرفض هذه الأعمال المستجدة طالما أنه لا يوجد عنها بديل وقد بدأت المحاولات بتبرير الواقع وتلمس المسالك المختلفة لإخراج الفوائد وما في حكمها من نطاق الربا المحرم. ثم انتقلت المحاولات إلى التطويع والتوفيق ثم ظهرت في العالم الإسلامي محاولات أكثر جرأة وأقوى إيجابية بحيث رفضت الواقع المنقول من الغرب في عهد التبعية والضعف

[1] **محمد الطاهر الهاشميالمصارف الإسلامية 10 وقفات للتعرف على المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، الإدارة العامة للمكتبات والمطبوعات والنشر، جامعة مصراتة، ليبيا، 2018، ص 2.

[2] **محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العلمية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2012، ص 42

واتجهت هذه المحاولات إلى إيجاد البدائل الإسلامية، وهكذا تحول الاتجاه من خط الدفاع السلبي إلى خط التنفيذ الإيجابي وشهدت الثمانينيات من هذا القرن تجربة وراء تجربة لبنوك إسلامية أثبتت وجودها رغم أنوف الحاقدين ورغم ما وضع في وجهها من عقبات وقد بدأت أول محاولة لتنفيذ توجيهات الله في المؤسسات المطلوبة للمجتمع متمثلة في بنوك الادخار بمصر سنة (1936) أعقباتها محاولات مماثلة في لباكستان ثم ثانية في مصر (بنك ناصر الاجتماعي سنة (1971) ثم البنك الإسلامي للتنمية بالسعودية (سنة 1974) ثم بنك دبي الإسلامي سنة (1975) فبنك فيصل الإسلامي السوداني (سنة) (1977) فبيت التمويل الكويتي (سنة (1977) ثم بنك فيصل الإسلامي المصري (سنة) (1977) ثم البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار (سنة (1978)ويقول الدكتور غريب الجمال حول نشأة البنوك الإسلامية (يأبى الكثير من الشعوب الإسلامية التعامل بالربا وبالتالي فهي لا تتعامل مع المصارف القائمة الآن وعلى ذلك تظل الأموال المملوكة لهذه المجموعات الضخمة من أبناء العالم الإسلامي معطلة ولذا كان من الدوافع للدعوة إلى إنشاء المصارف الإسلامية إيجاد مخرج لهذه الشعوب سعياً وراء الإفادة من الأموال المملوكة لها لمصالح العالم الإسلامي بجمعه بالإضافة إلى إنارة الطريق أمام ولاة الأمور في هذه الشعوب لإراحة ضمائرهم بإيجاد النظام الكفيل بأن يحقق للدول الإسلامية تنمية مجتمعها بالأسلوب الشرعي ونحمد الله جل وعلا أن حقق للأمة الإسلامية شيئاً طالما تطلعت إليه في نظرتها إلى مستقبل أفضل فمن آمالها الكبيرة أن يعيد مجتمعها بناءه الاقتصادي على أسس مثالية شرعية جل وعلا أن هيأ جماعة من المسلمين المخلصين لربهم ومن ثم لأمتهم والذين اقتنعوا بصلاحية الشريعة الإسلامية لتنظيم المعاملات المصرفية فأخرجوا للعالم الإسلامي المنكوب عدة مصارف باشرت عملها بعيداً عن الربا المحرم،ولعل سائلاً يسأل لماذا لم توجد هذه المصارف طيلة العصور الماضية والتي خلالها عرف الناس المصارف واحتاجوا إليها؟وتقول جواباً عن هذا السؤال إن حلو الساحة الإسلامية خلال حقبة طويلة من الزمن من الحلول العملية البديلة للعمل الاستثماري القائم على التعامل بالفوائد لم يكن بسبب قصور في فقهاء الشريعة أو عجزهم عن إدراك طبيعة المعاملات التي تتطلبها الحياة ولكن العيب كل العيب كان يكمن فيمن تثبت في عناد بكل ما حصل عليه من فكر وافد إليه من الغرب أو الشرق وفي نظره أن هذا الفكر دون سواه هو الفكر الأمثل الذي يجب أن يحتذي ولا سبيل للحياة بدونه في ظل مقتضيات هذا العصر والحق أن المكابرين أقاموا سداً منيعاً من صنع أنفسهم بين عقولهم وبين ما قدمه علماؤنا الأجلاء من فكر نير يشتمل على الحلول الجذرية لكثير مما استجد من قضايا الحياة، وحال بين هؤلاء المكابرين وبين ما خلفه سلفنا الصالح ذلك التعلق المشين بالمستعمر وأن ما لديه هو الحق الذي لا يقبل النقاش وأما تراث السلف ففيه العقم والسطحية وهذا ليس قاصراً على الناحية الاقتصادية وحدها بل شمل جميع مجالات الحياة وإننا على يقين – ونحن نرى نجاح المصارفالإسلامية القائمة فعلاً – أن عددها بإذن الله سيتضاعف ويتشعب ومن ثم تتسع الدائرة وتقوى الرابطة بينها على مستوى العالم

الإسلامي كله ليتحقق الدعم والتمويل اللازم لمشروعات استغلال موارد الشعوب الإسلامية استغلالاً يخدم المصلحة ويتسم بالعدل والكفاءة في إطار تضامن إسلامي قوي وطيد[1].

ترجع بدايات الصيرفة الإسلامية بمفهومها الواسع إلى الأيام الأولى للتشريع الإسلامي وازدهار الحضارة الإسلامية غير أن تراجع الدولة الإسلامية وسقوطها في براثين الاستعمار أجبرت على التخلي عن تراثها الفكري واستبداله بنظم وقوانين الغرب المستعمر من بينها التعاملات المصرفية التقليدية، لذا تعتبر البنوك الإسلامية مؤسسات حديثة النشأة تعود بداياتها الفعلية في سبعينيات القرن العشرين، وعليه يمكن حصر نشأة البنوك الإسلامية في أربع مراحل رئيسية هي:

- **المرحلة التمهيدية لظهور البنوك الإسلامية (1950–1970)**: يعود تاريخ ظهور البنوك الإسلامية إلى عام 1940م عندما أنشأت ماليزيا صناديق الادخار تعمل دون فائدة، وفي عام 1950 بدأ التفكير المنهجي المنظم يظهر في باكستان بوضع أساليب تمويل تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية، وتشير الوقائع إلى أن بوادر تجربة البنوك الإسلامية قد ظهرت لأول مرة سنة 1963م بجمهورية مصر العربية في محافظة الدقهلية في قرية ميت غمر من خلال إنشاء بنوك الادخار على يد الدكتور والمفكر أحمد النجار، وتعد هذه التجربة منطلقا وبداية الوضع الاقتصادي الإسلامي كفكر موضع التطبيق العلمي، حيث لاقت هذه التجربة نجاحا معتبرا، وكان لها إقبالا كبيرا من طرف الأفراد والتي بلغ عدد الحسابات الادخار فيها 59000 حساب خلال ثلاث سنوات عملها، ومع محدودية هذه التجربة إلا أنها جسدت بنجاح من خلال فروعها التسعة جدوى العمل البنكي الإسلامي في تجميع المدخرات المحلية وتوظيفها في مشروعات التنمية المحلية لكن ولأسباب سياسية تم إيقافها وتصفيتها وانتقال أصولها للبنوك التقليدية سنة 1968[2]
- **مرحلة التأسيس والانطلاق الفعلي لنشاط البنوك الإسلامية (1970–1980)** كانت هذه المرحلة بداية تبني تأسيس البنوك الإسلامية من قبل الحكومات، وكان أولها بنك ناصر الاجتماعي بجمهورية مصر العربية سنة 1971 والتي كانت طبيعة عمله أساسا تتمحور حول التكافل الاجتماعي وليس النشاط البنكي، ثم تلاها تأسيس البنك الإسلامي للتنمية بجدة سنة 1975م وهو بنك دولي تشترك فيه معظم الدول

الإسلامية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وقد تم مزاولة نشاطه سنة 1976 وكان هدفه دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول الأعضاء، وبعدها مباشرة تم تأسيس النموذج الفعلي والمعاصر للبنوك الإسلامية وهو بنك دبي الإسلامي بالإمارات العربية المتحدة سنة 1975م، والذي اعتبره كثير من الباحثين البداية الفعلية لبنك إسلامي متكامل،

[1] **المصارف والأعمال المصرفية، للدكتور غريب الجمال**، ص391.

[2] **المحمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العلمية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2012، ص 42.

ثم توالت بعد ذلك تأسيس العديد من البنوك، ففي سنة 1977 تم إنشاء كل من بنك فيصل الإسلامي السوداني فبيت التمويل الكويتي، ثم بنك فيصل المصري، وفي عام 1978م تم إنشاء البنك الإسلامي الأردني، وفي العام 1979 تم إنشاء بنك البحرين الإسلامي[1].

- **مرحلة التوسع الإقليمي للبنوك الإسلامية (1980–1990)**: تميزت هذه المرحلة بالانتشار والتوسع في مختلف البلاد العربية والإسلامية، وكان للمملكة العربية السعودية دورا مهما في تأسيس غالبية البنوك الإسلامية في العالم عن طريق مؤسسة دار المال الإسلامي والتي تتبعها بنوك فيصل الإسلامية وكما كان المؤسسة دالة البركة البحرينية والتي تشرف على مجموعة بنوك البركة دورا مهما أيضا في ذلك، وكما تم أسلمة الأنظمة المصرفية بالكامل في بعض الدول منها باكستان 1978 وايران 1983 السودان 1985، بما فيها البنوك المركزية للعمل وفق ضوابط شرعية اسلامية[2].
- **مرحلة انتشار البنوك الإسلامية وظهور منافسة عالمية لتبني مثل هذه الصناعة (1990 الى الآن)**: شهدت هذه المرحلة الانتشار السريع والمتنامي للبنوك الإسلامية، وظهور عدد كبير من الأوعية الاستثمارية المشتركة التي تدار بالطرق المشروعة، كم بدأت البنوك التقليدية تهتم بشكل متزايد بمجال العمل المصرفي الإسلامي، وذلك بانتشار النوافذ والفروع الإسلامية في البنوك التقليدية، كما انتشرت ظاهرة التحول الكلي للعديد من البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية بنك الشارقة 2002 بنك الجزيرة السعودي 2005، بنك الكويت الدولي 2006..... الخ)، وبادرت بنوك تقليدية أخرى إلى تأسيس بنوك إسلامية مستقلة تماما عنها من حيث رأس مالها وميزانيتها ونشاطها كبنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامي، وسيتي بنك الإسلامي، وبنك نوريبا التابع لبنك يو بي اس السويسري، كما سعت البنوك والمؤسسات الإسلامية إلى عقد المؤتمرات والندوات حول البنوك الإسلامية على مستوى العالم، وبدأت المؤسسات البنكية الغربية تشيد بأهمية هذه التجربة وسرعة نجاحها وقد جاء تأكيد ذلك من خلال تقرير صندوق النقد الدولي الذي صرح أن النظام المالي الإسلامي المرتكز على المشاركة في الربح والخسارة أكثر استقرارا من النظام المالي الغربي كما عرفت هذه المرحلة ظهور العديد من المؤسسات الداعمة والمنظمة للعمل البنكي الإسلامي، مثل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية

[1] **جدي سهام بن حليمةخولة، دور البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي** ،مذكرة ماسستر ،جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ،2021/2022 ص 8 ،نقلا عن **حكيم حمود فليح الساعدي، المصارف الإسلامية**، مفاهيم أساسية وحالات تطبيقية، الطبعة الأولى، دار بغدادي للكتب للطباعة والنشروالتوزيع، بغداد، 2019، ص 25.

[2] **أشهاب سعيد أحمد العزعزي، إدارة البنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 17.

الإسلامية، والسوق المالية الإسلامية الدولية، مركز إدارة السيولة ومجلس الخدمات المالية الإسلامية الوكالة الدولية الإسلامية للتصنيف المركز الإسلامي للمصالحة والتحكيم .[1]

المطلب الثاني: خصائص وأهداف البنوك الإسلامية

تتميز البنوك الإسلامية بعدد من الخصائص الفريدة التي تعكس التزامها بالمبادئ الإسلامية، ومن أبرزها الاعتماد على مبدأ تقاسم الربح والخسارة، حيث تقوم بتمويل الأنشطة الاقتصادية عبر صيغ تمويلية قائمة على الشراكةبدلًا من المعاملات القائمة على الفوائد، مما يسهم في تعزيز الاستقرار المالي وتقليل المخاطر الاقتصادية.

وفي هذا الفرع، سنتناول بالتفصيل خصائص البنوك الإسلامية، موضحين كيف تساهم هذه السمات في تحقيق العدالة الاقتصادية وتعزيز الثقة بين المؤسسات المصرفية وعملائها.

الفرع الأول: خصائص البنوك الإسلامية

أولا: الصفة العقائدية للبنوك الإسلامية

تعتبر هذه الخاصية هي المميزة للبنوك الإسلامية والتي تستمد منها الخصائص الأخرى. فالبنك الإسلامي يستمد إطاره الفكري من العقيدة الإسلامية، وهي التي تشكل حدود وإطار العمل للبنك الإسلامي وانطلاقا من هذا الأساس فإن هناك إطارا عاما يحكم نشاط البنوك وهو الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية،و بمقتضى ذلك فإنه على البنوك الإسلامية الالتزام بخلو أنشطتها من المخالفات الشرعية،كما يتضمن أيضا ضرورة التزام كافة عمليات ومعاملات هذه البنوك بالضوابط والأحكام الفقهية المتعلقة بالمال والمعاملات الإسلامية عامة.[2]

و من مظاهر التزام البنوك الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية:

1عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء: حيث أن البنوك الإسلامية لا تدفع فوائدا مقابل الموارد التي تحصل عليها من المتعاملين معها، أي أصحاب الودائع بمختلف أشكالها، كما أنها لا تقبض الفوائد من المتعاملين الذين يلجئون إليها للاستفادة من مواردها التمويلية، بالإضافةإلى الأعمال والخدمات الأخرى التي تقدمها والتي لا تتضمن التعامل بالفائدة فيها، وتستخدم البنوك الإسلامية أسلوب المشاركة في الأرباح والخسائر كبديل لأسلوب الفائدة.

2 الالتزام بقاعدة الحلال والحرام في جميع الأنشطة والأعمال: يشترط لكي يكون البنك إسلاميا أن تكون الخدمات والعمليات والمجالات التي يتعامل فيها البنك أو يمولها تدخل ضمن دائرة الحلال، أي وفقا للشريعة الإسلامية، فالبنوك تتحرى المصادر الحلال للأموال عند الحصول على الموارد وتجميعها، كما أنها تحرص كل الحرص على أن توجه هذه الموارد

[1] **اتحاد المصارف العربية للبنوك الإسلامية**،تحسين الأزمات المالية مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 471، 2020، ص 48.

[2] –**أمارة محمد عاصي، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية**، رسالة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، كلية الاقتصاد جامعة حلب، 2010، ص 17.

وتستخدم في تمويل المشاريع التي لا تتناقض مع القيم الإسلامية أو أية مشاريع يحرمها الإسلام، كمصانع الخمور،ونخلص من هذا كله أن الصفة العقائدية صفة شمولية فهي جزأ لا يتجزأ بحيث تمتد إلى العبادات والمعاملات والأخلاق التي يصعب الفصل بينهما.[1]

ثانيا: ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية

إن للمال وظيفة اجتماعية، لذلك كان الاهتمام بالنواحي الاجتماعية أصال من أصول الدين الإسلامي، إذ أن البنوك الإسلامية وباعتبارها مؤسسات اقتصادية مصرفية اجتماعية، فإنها تقوم بتعبئة المدخرات من الأفراد والمؤسسات واستثمارها في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، وبشكل خاص الأنشطة الأكثر نفعا والأكثر أهمية للفرد من ناحية وللمجتمع من ناحية أخرى، والتي يكون لها انعكاس واضح على مستوى التنمية الاقتصادية، وبالتالي فإنها تعمل على تنمية مختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية وتطويرها بالشكل الذي يقود إلى تطوير الاقتصاد وتنميته ويخدم مصالح المجتمع، ومن هنا يكون ارتباط التنمية الاقتصادية بالتنميةالاجتماعية، أي أن البنوك الإسلامية من خلال توظيفها لأموالها لا تهتم فقط بالحصولعلى العوائد، وإنما تتعدى ذلك على اهتمامها بالعائد الاجتماعي .[2]

ثالثا: الصفة الاستثمارية

يعد الاستثمار محور نشاط البنك الإسلامي وأحد الركائز والمقومات التي يقوم عليها، فإذا كانت البنوك التقليدية تعتمد أساسا على القروض في توظيف أموالها وتحقيق الأرباح من خلال الفرق بين الفائدة المدينة والفائدة الدائنة، فإن البنوك الإسلامية قد خالفت هذا المنهج وسلكت منهجا يتماشى مع المبادئ الإسلامية وأصبحت تستثمر أموالها بطريقتين: [3]

1الاستثمار المباشر: وهو بأن يوظف البنك الإسلامي أمواله في مشاريع خاصة به تدر عليه عوائد.

2الاستثماربالمشاركة: بمعنى مساهمة البنك في رأس مال المشروع مما يترتب عليه المشاركة في الملكية والإدارة وفي الإرباح والخسائر.

رابعا: إحياء نظام الزكاة

حيث تقوم هذه المصارف وانطلاقا من رسالتها السامية في التوفيق بين الجانبين الروحي والمادي لذلك أقامت هذه المصارف صندوقا للزكاة تتولى هي إدارته كما أخذت على عاتقها إيصال هذه الأموال إلى مصارفها المحددة شرعا وهو بذلك يؤدي واجبا إلهيا فرضه الله على هذه الأمة إضافة إلى الجانب الاقتصادي الذي تؤديه أموال هذه الفريضة إذا

[1]- **عبد الغفار حنفي عبد السلام أبو قحف، إدارة البنوك وتطبيقاتها**، ا دار المعرفة الجامعية، مصر2000، ص ص43-45.

[2]**– نعمة نجيب و آخرون، مقدمة في اقتصاديات النقود و الصيرفة و السياسات النقدية**، الدار الجامعية، مصر، ص229.

[3]-**ناصر سليمان، بوشرمة عبد الحميد**، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، المجلد 07، العدد 01،2010 ،ص 306.

قام المصرف باستثمار الفائض من تلك الأموال وتنميتها .[1]

خامسا: القضاء على الاحتكار

تقوم المصارف بالقضاء على الاحتكار الذي تفرضه بعض الشركات المساهمة على أسهمها وتقوم هذه الشركات وبهدف احتكار أسهمها وعدم السماح لمساهمين جدد بالاشتراك في رأسمالها فإنها تلجأ إلى إصدارسندات تمكنها من الحصول على رأس مال جديد وبقاء أسهم الشركة محصورة في يد المساهمين فقط،أما المصارف الإسلامية فإنها لا تصدر السندات، لأن فقهاء الشريعة قاموا بتحريمها، بل أنها وبهدف زيادة رأس مالها والتوسع في أعمالها تفتح باب الاكتتاب على أسهمها أمام جميع الراغبين في ذلك [2].

سادسا: عدم إسهام هذه المصارف وتأثرها المباشر فيما يطرأ على النقد من تضخم

فالمصرف اللاربوي حتى في اقتصاد غير إسلامي يقع خارج إطار آلية عمليات السوق المفتوحة التي تجري عادة بين المصارف المركزية والتجارية، فمخططي السياسة النقدية في حالة عملهم على زيادة السيولة النقدية يلجئون عادة إلى خفض سعر فائدة إعادة الخصم وبذلك يدفعون المصارف التجارية إلى زيادة عرض النقد في السوق وتغطية طلبات الاستثمار والعكس إذا كان هدفهم تقليل حجم السيولة النقدية في السوق.

سابعا: تيسير وتنشيط حركة التبادل التجاري بين الدول الإسلامية

وذلك من خلال تعاون هذه المصارف وتبادل الخبرات فيما بينها وتقديم كل منها ما يستطيع تقديمه للآخر شأنها في ذلك شأن المصارف الربوية التي تسود العالم اليوم وهي بذلك تجعل الحركة التجارية بين الشعوب الإسلامية تسير نحو التقدم بل تؤدي إلى الاستغناء عن النظام المصرفي القائم وعدم الركون إليه .

الفرع الثاني: أهداف البنوك الإسلامية

يسعى البنك الإسلامي لتحقيق مجموعة من الأهداف تجسيدا للقيم الإسلامية وتطبيقا لأهداف الشريعة في مجال المال والمعاملات الاقتصادية، ومن أهم هذه الأهداف نذكر ما يلي:

1. **الهدف التنموي:** تساهم البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تعمل على تكييف جميع معاملاتها المصرفية مع الضوابط الشرعية، وإيجاد بديل لكافة المعاملات الربوية لرفع الحرج عن المتعاملين معها، من خلال النواحي التالية:

[1] – **محمود حسين الوادي**و آخرون، **المصارف الإسلامية_الأسس النظرية و التطبيقات العملية**،دار المسيرة للنشر و التوزيع، الأردن، 2012، ص46 .

[2] – **عبد الرزاق رحيم جدي الهيتي، المصارف الإسلامية بين النظرية و التطبيق**، دار أسامة للنشر، الأردن، 1998، ص195.

- إلغاء الفائدة وتخفيض تكاليف المشاريع، وهذا يؤدي إلى تشجيع الاستثمار بالنسبة للحرفيين والصناعيين، ما يقلل من مستوى البطالة ويدفع بعجلة التنمية الاقتصادية، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي .
- تنمية الوعي الإخباري وتشجيع الاستثمار وذلك بإيجاد فرص وصيغ عديدة للاستثمار تتناسب مع قدرة ومطالب الأفراد والمؤسسات .[1]
- تطوير وسائل اجتذاب الأموال والمدخرات وتوجيها نحو المشاركة في الاستثمار بالأسلوب المصرفي الإسلامي، وتوسيع نطاق التعامل مع القطاع البنكي عن طريق تقديم الخدمات المصرفية غير ربوية.
- ومن هنا فإن البنك الإسلامي هو أداة فعالة للتنمية بالدرجة الأولى وإن معيار التزامه بالشريعة الإسلامية يقاس بمدى التصاقه واتصاله بالعملية التنموية ورسالتها الإنتاجية الشرعية، فليس الهدف من البنك هو مجرد تجميع أموال المسلمين، ولكن الهدف الأساسي هو توظيفها التوظيف الفعال في المشروعات التنموية التي تضيف للناتج القومي وللمجتمع سلعا وخدمات في حاجة إليها وبالشكل الذي يعود عائده على كل من المودع للأموال وعلى البنك المستثمر وعلى المجتمع.[2]

2. **الهدف الاجتماعي:** إلى جانب تحقيق الاستثمارات والعوائد، تهدف البنوك الإسلامية إلى تحقيق أهداف اجتماعية عدة من خلال: [3]

_**صناديق الزكاة:** حيث يساهم البنك في جمع الزكاة والصدقات واستخدامها في الأوجه المخصصة لها وتوزيعها بشكل عادل على مستحقيها.

_**الأعمال الخيرية:** وذلك عن طريق تشجيع المبادرات والمشاركة في الأعمال والمشاريع الخيرية، ومنح القروض الحسنة.

_**المساهمة في دراسة مشاكل** المجتمع والمشاركة في تنفيذ الحلول المناسبة لها، ما يحقق التكافل بين الأفراد ويخفض من مستويات المشاكل الاجتماعية، ويكون له الأثر الطيب على المجتمعات الإسلامية.

3. **الهدف الاستثماري:** تعمل البنوك الإسلامية على نشر وتطوير الوعي الادخاري بين الأفراد، وترشيد سلوكيات الإنفاق لفائدة شريحة عريضة من الموارد بهدف تعبئة الموارد الفائضة ورؤوس الأموال العاطلة واستقطابها وتوظيفها في المجالات الاقتصادية من ناحية، ومن ناحية أخرى يقوم البنك بالتركيز على التوظيفات الاستثمارية متوسطة

[1]-**بن عمارة نوال، صالحي صالح، محاسبة البنوك الإسلامية**، مجلة الباحث، العدد 02،2003م، ص51.

[2]-جميل أحمد، الدور التنموي للبنوك الإسلامية،أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الإقصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005 ، ص85.

[3]-**ميلودي عبد العزيز، محددات تمويل الاستثمار في البنوك الإسلامية**، رسالة ماجستير، فرع الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر،2007/2006 م، ص41 .

وطويلة الأجل التي تمكنه من إنشاء مشاريع في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي وتقوية هيكلالقطاعات الاقتصادية.[1]

وتتجسد الأهداف الاستثمارية للبنك الإسلامي في النقاط التالية: [2]

- محاولة القضاء على البطالة وزيادة عدد العاملين مع التركيز على تنشيط الاستثمار، وذلك من خلال التوظيف الأمثل لموارد البنك في المشاريع والاستثمارات المباشرة التي تؤسس لشركات جديدة، أو تقومعلى توسعة وتطوير القائمة منها[3] .
- القضاء على الاحتكار والاستغلال بتحقيق مستوى مناسب من الاستقرار في أسعار السلع والخدمات في السوق عن طريق سياسة سعريه عادلة، ومن هنا يكون من أحد الأهداف الاستثمارية للبنك الإسلامي تطبيق الأسعار التوازنية العادلة.
- تحقيق زيادات متناسبة في معدل النمو الاقتصادي بهدف قهر التخلف وتحقيق التقدم للأمة الإسلامية.
- توفير خدمات الاستشارات الاقتصادية والفنية والمالية والإدارية المختلفة (خدمات نظم الإنتاج والمنتج، خدمات التسويق المتعددة التي تشمل: المنتجات، الترويج، التوزيع، التسعير، دراسات السو ق والعميل، وخدمات التمويل، وخدمات الأفراد) وتقديم خدمات دراسة الجدوى الاقتصادية بجوانبها المختلفة (البيئية، القانونية، التسويقية، الفنية، التجارية،المالية، الاقتصادية، الاجتماعية، دراسات الظل، اختبارات الحساسية) لترشيد القرارات الاستثمارية للمستثمرين وللحفاظ على أموالهم من الضياع أو الاستثمار في المشروعات غير مربحة .
- تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسات المختلفة سواء التي يشرف عليها البنك، أو للمؤسسات الأخرى التي سوف تجد نفسها مضطرة لتحسين أدائها.
- تحقيق العدالة في توزيع الناتج التشغيلي للاستثمار وبما يسهم في عدالة توزيع الدخول بين أصحاب عوامل الإنتاج المشاركة في العملية الإنتاجية، بحيث يحصل كل منهم على العائد المجزي الحقيقي الذي يستحقه من الناتج التشغيلي، وبالتالي يحرص كل منهم علىتعظيم هذا الناتج حتى يحصل على حجم أكبر من الناتج المعظم في إطار نصيبه المتفق عليه من قبل .

4_الهدف الشرعي:

[1]-**طيبي عبد اللطيف، التطبيقات المتمايزة لتقنيات التمويل والاستثمار في العمل المصرفي الإسلامي من منظور العائد والمخاطرة**، رسالة 17 ماجستير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرابح، ورقلة 2009/2008 ، ص 73.

[2]-**جميل أحمد**، مرجع سبق ذكره، ص86.

[3]-**عبدو عشوش، تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية**، رسالة ماجستير، تخصص تسويق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009/2008 ، ص15.

بالإضافة إلى الأهداف التنموية والاجتماعية والاستثمارية، فإن للبنوك الإسلامية أهدافا شرعية تسعى لتحقيقها تتمثل في:

- تطبيق الشريعة الإسلامية وتأكيد شموليتها، من خلال تقديم البديل لجميع المعاملات المالية والمصرفية لرفع الحرج على المسلمين في ظل انتشار البنوك التقليدية .
- نشر الوعي المصرفي الإسلامي وتطوير ثقة المتعاملين بالنظام الاقتصادي الإسلامي، باعتباره النظام الأمثل للتنمية الاقتصادية والتقدم على كافة الأصعدة،والمساهمة في نشر تعاليم الشريعة الإسلامية السمحة.

المطلب الثالث: مصادر أموال البنوك الإسلامية.

حتى تنشط البنوك الإسلامية في مجال المعاملات المالية والمصرفية، لا بد لها من القيام بأعمال التمويل والاستثمار عن طريق مختلف صيغ التمويل حتى تحقق دورها التنموي في المجتمع، ولكي تقوم بكل ذلك لابد أن تتوافر لديها الموارد المالية اللازمة والكافية .

وسنتناول في هذا المطلب، مختلف الموارد المتاحة للبنك الإسلامي ابتدءا من الموارد الذاتية التي يعتمد عليها البنك بشكل كبيرعند تأسيسه، ومن ثم الموارد الخارجية بمختلف أشكالها والتي تشكل إضافة إلى سابقتها الموارد الإجمالية المتاحة للبنك، والتي على أساسها يمكن الحكم على المركز المالي لأي بنك .

الفرع الأول: المصادر الداخلية للأموال في البنك الإسلامي.

تتمثل المصادر الداخلية أو كما تعرف بالتمويل الذاتي للبنك الإسلامي في حقوق الملكية (مهما كان نوع الملكية سواء عامة أو خاصة أو مختلطة)، ويقصد بها: "الموارد المالية المتاحة للاستثمار في هيكل التمويل بالميزانية والتي يمتلكها البنك، وهي المصادر التي يعتمد عليها البنك الإسلامي في بدء حياته، ثم يستمر دورها مع اتساع أنشطته وعملياته، وتبدأ برأسمال البنك ثم يضاف إليه ما يحتجز من أرباح وما يحدد من احتياطات بأنواعها المختلفة، بالإضافة إلى ما قد يتفق عليه من مخصصات. [1]

ويتم تحديد المصادر التي يعتمد عليها البنك الإسلامي وفقا لعقد التأسيس والنظام الأساسي لكل مصرف[2]،وتتكون أساسا من العناصر التالية:

[1]-**عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، بحث رقم 66، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية،،2005،ص 85.

[2]- **نوال بن عمارة، دور المراجعة في تقييم آداء مصارف المشاركة**، رسالة دكتوراه، جامعة سطيف،،2007، ص 13.

1. رأس المال:

ويعرف على أنه الرأسمال الخاص الذي يبدأ به المصرف نشاطه عند تأسيسه، وعندما يزاول نشاطه ويحتاج إلى مزيد من الأموال يمكنه إصدار أسهم جديدة، وبذلك تكو ن مساهمات المؤسسين المصدر الأساسي للمصرف.[1]

وهو رأس المال المدفوع وليس الإسمي ويشكل جانب رئيسي في مجموع موارد البنك الإسلامي لبدء نشاطه بالإضافة إلى اعتباره بمثابة الأمان والحماية والثقة بالنسبة للمودعين[2].أما باقي رأس المال إن لم يتم تغطيته من قبل المالك فيتم طرحه للاكتتاب العام، ويجب أن يراعى في أرس المال أن يكون مبرر المصدر لتجنب المصادر المشبوهة والحرام .

2. الاحتياطات:

وتعرف على أنها أرباح محتجزة لتقوية ودعم المركز المالي للمصرف والمحافظة على سلامة رأس المال[3]. ويتم اقتطاع هذه الاحتياطيات من صافي الربح الذي يعود للمساهمين دون المودعين، ذلك لأن علاقة البنك مع المودعين علاقة مؤقتة .

وتنقسم الاحتياطات إلى نوعين رئيسيين هما:

- **الاحتياطي القانوني:** وهو الذي يلتزم البنك بتكوينه بنص القانون والتعليمات الصادرة من السلطات النقدية الممثلة عادة في البنك المركزي، وذلك من أجل تدعيم مركزه المالي وزيادة قدرته على الوفاء بالتزاماته اتجاه الآخرين.[4]
- **الاحتياطي الإضافي (الخاص):** وهو اختياري بالنسبة للبنك، حيث يقوم بإنشائه ليحسن من مركزه في مواجهة المخاطر المحتملة .

3. الأرباح الغير موزعة:

وتمثل الأرباح المحتجزة من السنوات الماضية والتي لم يتم توزيعها، وذلك في انتظار الاتفاق على كيفية التوزيع، وهي حق من حقوق الملكية أي تخص المساهمين ويحددها النظام الأساسي البنك الإسلامي وفق اقتراح مجلس إدارته في نهاية السنة المالية، وقد يكون عدم التوزيع برغبة من المساهمين [5].

والهدف من احتجازها يكون عادة لتقوية رأسمال البنك أو لتوسيع نشاطه عن طريق استثمارها.

---

[1]- **محمد بوجلال، البنوك الإسلامية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990،ص54.

[2]- **محمد حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي**، دار وائل للنشر، جامعة فيلادلفيا، 2001، ص87.

[3]- **عبد الرزاق رحيم جدي الهيتي، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق**، دار أسامة للنشر، عمان،1998، ص24.

[4]- **حسين بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك**، الأسس والمبادئ، دار الكندي، 2002، ص218.

[5]- **ناصر سليمان، تطوير صيغ التمويل قصيرة الأجل للبنوك الإسلامية**، دراسة تطبيقية حول مجموعة من البنوك الإسلامية، جمعية التراث،2002، ص282.

4. المخصصات:

تقتطع من إجمالي الأرباح بغرض مواجهة خطر محتمل الحدوث خلال الفترة المالية المقبلة، فهي تعتبر تكلفة لم تصرف بعد، وتوظف في مجالات أخرى أين توزع الأرباح التي تتولد عنها بين المساهمين والمودعين معا، وتزداد أهميتها في البنوك الإسلامية نظرا لطبيعة النشاط الاستثماري لها، والذي تواجهه مخاطر أكبر إذا ما قورن بالبنوكالتقليدية.[1]

وهي نوعان:

- **مخصصات الاهتلاك**: وهي الأقساط الدورية التي يتم حسابها انطلاقا من توزيع تكلفة الأصل المعين على دورات، ويأخذ طابع المصروفات أو النفقات.
- **مخصصات المؤونات**:عادة ما تكون هذه المخصصات من أجل مقابلة مخاطر محتملة في نقص قيمة الأصول المتداولة، كالديون المشكوك في تحصيلها، ومخاطر التقلبات في أسعار الصرف.

بعد التطرق لمصادر التمويل الذاتية للبنك الإسلامي، تجدر الإشارة إلى أنها تعتبر ذات أهمية كبيرة خاصة في بداية حياة البنك وأنها تمثل صمام الأمان في حالة حدوث خسائر، وبالرغم من أنها أقل تكلفة من المصادر الخارجية إلا أنها تبقى غير كافية لتغطية الأنشطة المختلفة للبنك مما يؤدي بها للبحث عن مصادر تمويلية أخرى والمتمثلة أساسا في الودائع.

الفرع الثاني: المصادر الخارجية للأموال في البنك الإسلامي.

تعتبر هذه المصادر ذات أهمية كبيرة، فهي تعبرعن الوساطة الذي يؤديه البنك الإسلامي وكذا التقليدي، وهي تمكنه من الحصول على الأموال من أصحاب الفوائض المالية والتي يكون مصدرها الأساسي الودائع بمختلف أشكالها، هذه الأخيرة تختلف عن الودائع التي يتلقاها البنك التقليدي فيما يخص مفهوم الوديعة المصرفية وطبيعتها ومسؤولية البنك عليها.

ويمكن تقسيم الودائع التي يتلقاها البنك الإسلامي كما يلي:

1-الودائع الجارية (تحت الطلب):

تعتبر الودائع الجارية تلك الأموال التي يودعها الأشخاص لدى البنك الإسلامي، أين يتعهد هذا الأخير بردها عند الطلب، وتوضع في حسابات جارية بهدف تسهيل المعاملات المالية للمتعاملين، وذلك مقابل عمولة بسيطة، ولا يمكن للبنك الإسلامي استخدام هذه الودائع في نشاطاته المختلفة لأن أصحابها لا يسعون إلى تنمية مداخيلهم وزيادتها، بل يكتفون بالاستفادة من الخدمات الملحقة التي يقدمها لهم البنك والتي تهدف إلى تسهيل معاملاتهم بالدرجة الأولى، لذلك فلا تعتبر هذه الودائع الهدف الأساسي للبنك الإسلامي.

[1]- **عادل عبد الفضيل عيد، الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية**، دار الفكر الجامعي، ص40.

أما عن تكييفها الشرعي، فقد اتفقت آراء الباحثين والمفكرين على أنها تعتبر كقرض حسن "بدون مقابل" يقدمها العميل للبنك، وبالتالي فكل زيادة فيها عن المبلغ الأصلي المسلم للبنك تعتبر فائدة، أي أنها لا تختلف عن الودائع الجارية في البنوك التقليدية من حيث أنها لا تستحق أي عائد، إلا أنها لا يمكن أن يكون رصيدها مدينا في البنوك الإسلامية لأن العميل لا يستطيع سحب مبلغ أكبر من مقدار الوديعة، فالبنك الإسلامي لا يمنح تسهيلات إئتمانية،و حتى لو حدث ذلك فيعتبر المبلغ المسحوب قرض حسن.[1]

2- الودائع الاستثمارية:

يسعى البنك الإسلامي إلى جذب الودائع الاستثمارية والادخارية (على عكس الودائع الجارية)، التي يبحث أصحابها عن الربح، والتي تمكن البنك من استخدامها في مختلف نشاطاته.

وتعرف الودائع الاستثمارية على أنها الودائع التي تتسلمها مصارف المشاركة على أساس عقد المضاربة بغرض تقليبها وتنميتها لأصحابها، واقتسام الربح معهم وفق ما يتفق عليه المصرف مع المودعين، على أن يتحمل المودعون الخسائر إن لم تنشأ من تفريط أو تعدّ من قبل المضارب الذي هو المصرف.[2]

وتعتبر هذه الودائع من أهم موارد البنك الإسلامي، يكون فيها المودع صاحب رأس المال والبنك الإسلامي هو المضارب، كما أن هذا الأخير لا يكون ضامنا لقيمتها ولا يدفع عليها فوائد ثابتة، بل يحصل المودعون على عائد وفقا لقاعدة الغنم بالغرم، وهي تنقسم إلى نوعين: [3]

- **الوديعة الاستثمارية المقيدة:** أين يتقيد البنك بالمضاربة في المجالات أو المشاريع والمدة التي يحدد صاحب الوديعة، وتنقسم بدورها إلى:

الحسابات بإشعار: تشمل الودائع التي يتم الاتفاق مع البنك الإسلامي على إشراكها في استثماراته، على أن يقوم المودع بإعلام البنك بمدة زمنية معينة عن نيته في سحب أمواله إما كليا أو جزئيا، بحيث يتمكن البنك من توفير السيولة المطلوبة في الآجال المرغوبة، وتختلف هذه المدة من بنك إلى آخر.

الحسابات لأجل: وتشمل الودائع التي يتم الاتفاق مع البنك الإسلامي على أن السحب منها لا يكون إلا بعد مدة زمنية معينة، مما يسمح للبنك من توظيفها دون التخوف من طلبات السحب المفاجئة، وتزداد أهمية هذه الودائع

---

[1]- **مروان محمد أبو عرابي، الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية والتقليدية**، الأردن، دار تسنيم للنشر والتوزيع، 2006، ص55.

[2]- **عثمان بابكر أحمد، نظام حماية الودائع لدى المصارف الإسلامية**، بحث رقم 54، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 2000، ص 84.

[3]- **عائشة الشرقاوي المالقي، البنوك الإسلامية، التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق**، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي،2000، ص 245/239.

كلما زادت فترة بقائها لدى البنك الإسلامي وارتفع مبلغها. وقد يسمح البنك الإسلامي للعميل بالسحب منها في الظروف الملحة وإذا ما توفرت لديه السيولة الكافية، ولكن الجزء المسحوب من الوديعة سوف يفقد حقه في الحصول على الأرباح للفترة المتبقية من الاتفاق.

- **الوديعة الاستثمارية العامة:** حيث لا يحدد المودع مجالات الاستثمار والتوظيف التي تستثمر فيها وديعته، وللبنك مطلق الحرية في المضاربة بها في أي مجال رآه مناسبا، ما عن تكييفها الشرعي فهي تعتبر في حكم الأمانة، فالبنك يحوزها كأمانة لا كضمان كما في الودائعالجارية، والعقد المنشئ لها هو عقد مضاربة والذي يتطلب توفره على الشروط التالية: [1]

- أن يكون مبلغ الوديعة الاستثمارية من النقود.
- أن يتم تحديد نصيب كل من صاحب المال (المودع)وصاحب العمل (البنك) كنسب شائعة مئوية.
- أن تقع الخسارة على رب المال، أما المضارب فيكفي أنه خسر عمله، إلا أن يتعمد المضارب بالعمل أو البنك الخسارة ويثبت عليه التقصير.
- يختص المضارب بالعمل في المال، دون التدخل من رب المال حسب الاتفاق بينهما.
- يجوز خصم نفقات المضاربة المعتادة في ممارسة مثل هذا العمل على أن ينص العقد الذي تم بينهما على ذلك.

غير أن الكثير من البنوك الإسلامية اليوم تلجأ إلى ما يسمى بتطوع البنك لضمان أصل الوديعة في حالة الخسارة دون أن تضمن الربح أو العائد، وهذا ناتج بالدرجة الأولى عن نقص الوعي المصرفي الإسلامي لدى المودعين وتأثرهم بما هو موجود في البنوك التقليدية، وقد أثار موضوع التطوع هذا الجدلُ والخلاف بين الفقهاء، فمنهم من أجاز ذلك ومنهم من نهى عنه بحجة أن هذه العملية تخرج عقد المضاربةعن إطاره الشرعي.[2]

3- الودائع الادخارية:

تمثل مدخرات يودعها أصحابها لحين الحاجة إليها، وتتصف بصغر حجمها غالبا، كما يمنح لصاحبها دفتر توفير، ويمكن له سحبها في الوقت الذي يشاء،[3] وتدفع البنوك على هذه الودائع عوائد بحسب الوديعة والمدة التي مكثتها بالبنك.[4]

تستقبل البنوك الإسلامية أموال المودعين المدخرين وفق عقد مضاربة شرعي، أين يكون المدخر صاحب رأس المال،

---

[1]- **عبد الحميد عبد الفتاح المغربي**، مرجع سابق، ص 12.

[2]- **التيجاني عبد القادر أحمد، ضمان المضارب لرأس المال في الودائع المصرفية**، مجلة الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، 2003، ص72/61.

[3]- **محمد السويلم، إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية**، مدخل مقارن، المنصورة، مطبعة الإشعاع، 1988،ص580.

[4]- **عبد الحميد عبد الفتاح المغربي**، مرجع سبق ذكره .

والبنك الإسلامي هو المضارب، وهي عادة ما تمثل مدخرات شريحة كبيرة من المجتمع والمتمثلة في القطاع العائلي، وبالإضافة إلى صغر حجمها فإن حساباتها تتميز بقلة التقلبات نتيجة ميل الأفراد إلى ادخارها تلبية للحاجات المستقبلية [1]، وهو ما يجعل منها مصدر أموال مستقر لدى البنوك الإسلامية.

و تنقسم حسابات التوفير في المصارف المشاركة إلى نوعين:

- حسابات توفير مع التفويض بالاستثمار .
- حسابات توفير دون التفويض بالاستثمار.

وهذا النوع من الحسابات لا يرتبط بمدة معينة، حيث أن المصرف لا يقوم باستثمار جميع المبالغ المودعة فيه، إنما يحتفظ بجزء منها على شكل نقدي ليواجه عمليات السحب المتوقعة منه، كما في الحسابات الجارية، أما الجزء المتبقي منه فيقوم بإشراكه في عملياتاستثمارية قصيرة الأجل، وبالتالي فإن هذا النوع من الودائع يجمع بين الودائع الاستثمارية والودائع الجارية.

الفرع الثالث: المصادر الأخرى

لا تعتبر هذه المصادر بنفس أهمية المصادر السابقة إلا أن لها دور ومكانة في جانب الخصوم في ميزانية البنك الإسلامي ولعل من أهمها:

1_الودائع والتحويلات من الحكومة والهيئات المصرفية :

تتكون هذه الودائع على :

- الودائع الحكومية: عادة ما تقوم الحكومات بوضع نسبة من فوائضها المالية في حسابات لدى المصارف بقصد تنميتها.
- التمويل من البنك المركزي: بصفته "بنك البنوك" يمثل البنك المركزي الملجأ الأخير أمام البنوك للحصول على التمويل، ويمكن للبنوك الإسلامية أن تلجأ له شرط أن يكون التعامل مبني على قواعد غير ربوية .
- التحويلات والودائع المتبادلة بين البنوك: وتمثل السوق بين البنوك أحد أهم وسائل الحصول على التمويل من طرف البنوك، ويمكن للبنوك الإسلامية أن تتعامل فيما بينها في تلك السوق إذا ما كان الجهاز المصرفي يحتوي على عدد من البنوك الإسلامية، في حين أنها تكون معزولة ومحرومة من هذه الأداة في حالة وجود بنك إسلامي وحيد في السوق.

[1] – **صبحي تادرس قريصة، النقود والبنوك**، بيروت، دار النهضة العربية، 1984، ص132 .

2_ العمولات والأجورعلى الخدمات المصرفية:

فالبنوك الإسلامية كغيرها من البنوك تقدم خدمات مختلفة لعملائها وتتحصل مقابل قيامها بذلك على أجور أو عمولات، لكن يشترط أن تكون الخدمات المقدمة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وهيثلاثة أنواع:[1]

- الخدمات المصرفية الداخلية.
- الخدمات المصرفية الخارجية.
- الخدمات المصرفية الاستثمارية.

و الشكل الموالي يوضح أشكال هذه الخدمات:

الشكل رقم1: أشكال الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية

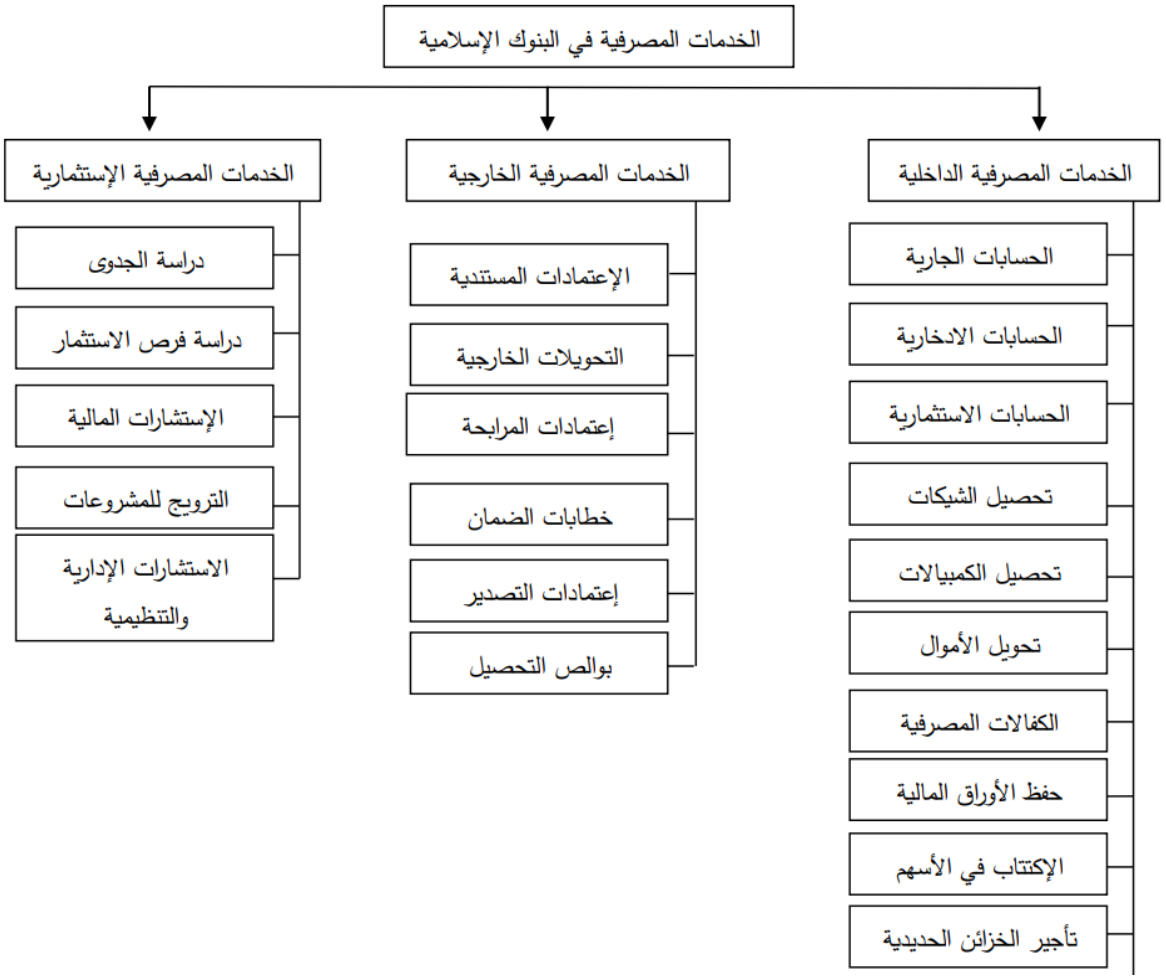

المصدر: عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، بحث رقم 66، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، 2005، ص196.

3_الأدوات المالية والصناديق الاستثمارية:

[1]- **عبد الحميد عبد الفتاح المغربي**، مرجع سابق، ص 19.

تعتبر هذه المصادر كصيغ مستحدثة لتوفير موارد تمويلية متوسطة وطويلة الأجل للمصارف الإسلامية. بالإضافة إلى الأسهم التي قد يستعملها البنك الإسلامي لزيادة رأس ماله، فإنه يمكن لهذا الأخير أن يزيد في رأسماله عن طريق إنشاءصناديق استثمارية، أو إصدار أوراق مالية أخرى، وفق مبدأ المضاربة،وهي عدة أنواع منها:

- **صكوك المضاربة:** وتعتبر كبديل إسلامي للسندات التقليدية، وتعرف على أنها أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس المال الموجه للمضاربة بإصدار صكوك ملكية برأس مال المضاربة على أساس وحدات متساويةً شائعة في رأسمال المضاربة وما يتحول إليه، نسبة لملكية كل منهم فيه، ويفضل تسميتها بـ: "صكوك القارضة"[1].

فهي وثائق محددة القيمة تصدر بأسماء مالكيها مقابل الأموال التي قدموها لصاحب المشروع بعينه، بهدف تنفيذ المشروع واستغلاله وتحقيق الربح، ويحصل مالكوها على نسبة محددة من أرباح المشروع، ولا تنتج هذه السندات أي فوائد .

وقد عرض هذا البديل على مجمع الفقه الإسلامي في دورة مؤتمره الرابع بجدة وجاء في قراره أن الصورة المقبولة شرعا لسندات القارضة بوجه عام، لابد أن تتوفر فيها العناصر الآتية: (قرار مجمع الفقه الإسلامي رقم 5، 1988)

- أن يمثل صك ملكية شائعة في المشروع الذي أصدرت الصكوك لإنشائه وتمويله .
- لابد أن تشتمل نشرة الإصدار على جميع البيانات المطلوبة شرعا في عقد المضاربة.
- أن تكون صكوك المضاربة قابلة للتداول بعد انتهاء الفترة المحددة للاكتتاب.
- أن من يتلقى حصيلة الاكتتاب في الصكوك لاستثمارها وإقامة المشروع هو المضارب أي عامل المضاربة ولا يملك من المشروع إلا بقدر ما يسهم به من شراء بعض الصكوك. وبهذه الضوابط اعتبر مجمع الفقه الإسلامي سندات القارضة صكوك مضاربة شرعية.

- **الشهادات المصرفية:** تمثل الشهادات المصرفية أحد التقنيات المستحدثة لدى البنوك الإسلامية من أجل تعبئة الموارد المالية، وتمثل أوراق مالية للتداول تمنح نظير إيداع العميل لمبلغ مالي محدد على شكل وديعة استثمارية إلى أجل محدد، تثبت مشاركة حامل الورقة لحصته من الربح الذي يحققه البنك خلال فترة استحقاق الورقة، وفق عقد المضاربة، غير أنها تكون غير قابلة للاسترداد حتى تاريخ استحقاقها، وفي المقابل تكونقابلة للتسبيل عبر التداول، وتمكن هذه الأداة من ترتيب الاستدعاء للودائع وفق متطلبات الاستخدام،[2] وتصدرها المصارف والمؤسسات المالية لتمويل تجارة الدول الإسلامية في أغلب الأحيان، ولا يقل أجلها عن عام، هي نوعان:

---

[1]- **وليد خليل الشايجي وعبد الله يوسف الحجي، صكوك الاستثمار الشرعية**، بحث في مؤتمر المؤسسات المالية الإسلامية، الشارقة، كلية الشريعة والقانون، 2004، ص909.

[2]- **أشرف محمد دوابه، شهادات الإيداع القابلة للتداول**، رؤية إسلامية، بحث في مؤتمر المؤسسات المالية الإسلامية، كلية الشريعة والقانون، الشارقة، 2004، ص943.

- **شهادات الاستثمار المخصص (الإصدار الأساسي)**: وهي مجموع الشهادات التي تصدر عند تأسيس المحفظة الاستثمارية، وتقتصر ملكيتها على البنوك أوالمؤسسات المالية الإسلامية .
- **شهادات الاستثمار العام (الإصدارة اللاحقة)**: وهي مجموع الشهادات التي تصدر بعد تأسيس محفظة الاستثمار، وتطرح للاكتتاب العام، وهذه الشهادات تمتاز بإمكانية تسبيلها، وكمثال على ذلك، شهادات الاستثمار التي أصدرها البنك الإسلامي للتنمية من أجل تمويل التجارة الخارجيةللدول الإسلامية.[1]
- **صناديق الاستثمار بالمشاركة**:تعرف على أنها محفظة استثمارية أو كيانات مالية تعمل على تجميع المدخرات من الراغبين في الاستثمار في الأوراق المالية في وعاء واحد واستثمارها في شراء وبيع الأوراق المالية المختلفة.[2]

تعتبر هذه العناصر أهم مصادر الأموال في البنوك الإسلامية، ويمكن ملاحظة أنه لا يوجد اختلاف كبير بالنسبة لمصادر الأموال بين البنوك الإسلامية والتقليدية، إلا أن الفرق يكمن في الميزانية وتحديدا في جانب الخصوم، ففي ميزانية البنك الإسلامي تلغى حسابات القروض بأنواعها وتحل محلها حسابات الإيداع والاستثمار التي تمكن أصحابها من الحصول على جزء من الأرباح في آخر السنة المالية أو تحمل جزء من الخسارة إن وجدت.[3]

والشكل الموالي يلخص أهم مصادر الأموال في البنوك الإسلامية:

[1]- **عائشة الشرقاوي المالقي**، مرجع سابق، ص ص239_240.

[2]- **صفوت عبد السالم عبد الله، صناديق الاستثمار الإسلامية**، بحث في مؤتمر المؤسسات المالية الإسلامية، كلية الشريعة والقانون، الشارقة، 2004، ص813.

[3]- **محمد بوجلال**، مرجع سبق ذكره، ص51.

الشكل رقم2: مصادر الأموال في البنوك الإسلامية

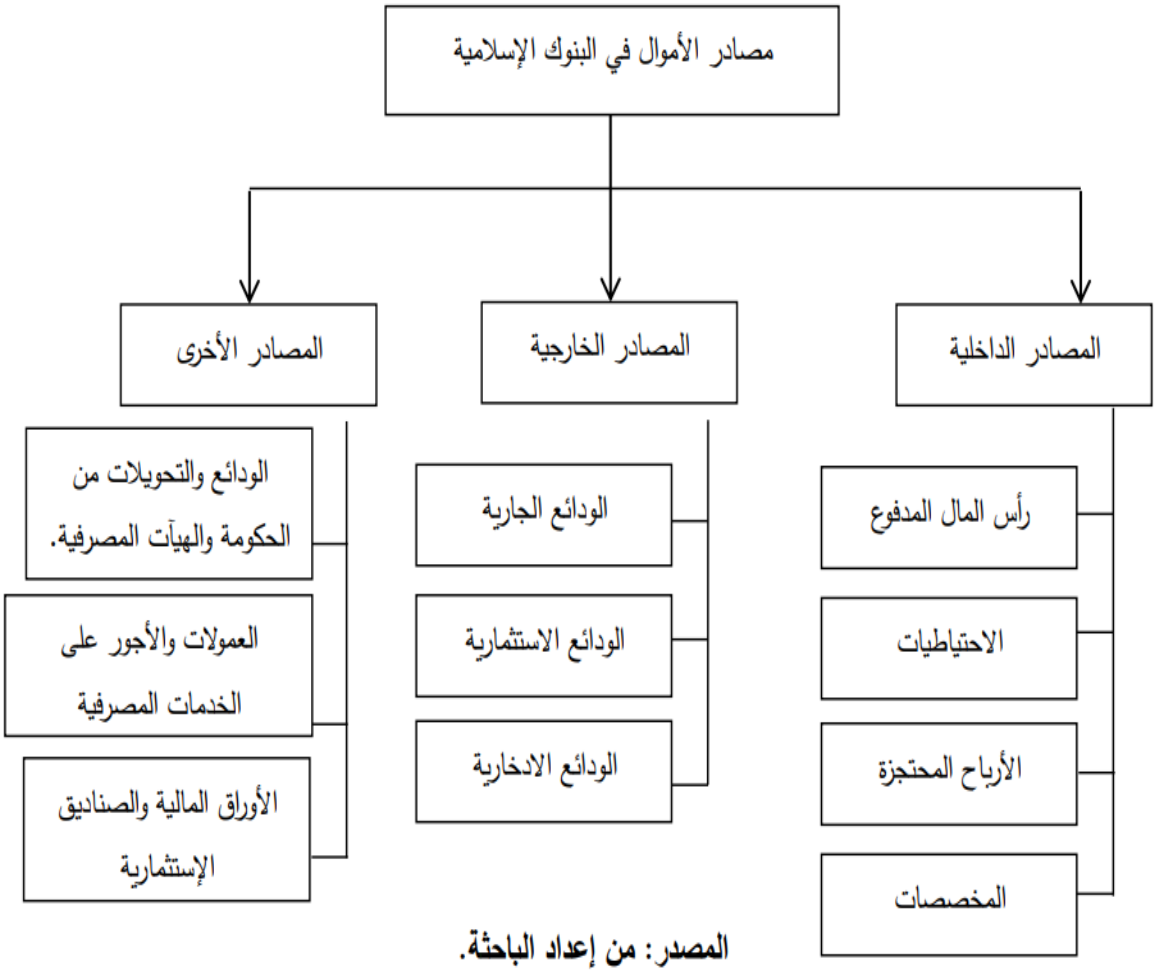

المصدر: من إعداد الباحثة.

بالاعتماد على ماتم ذكره سابقا

المطلب الرابع: تعاملات البنوك الإسلامية

تخضع تعاملات البنوك الإسلامية لقواعد الشريعة الإسلامية، حيث يتم استخدام الأموال عن طريق صيغ التمويل المتعددة والمشروعة والتي تناسب كافة الأنشطة التي تخدم التنمية الاقتصاديةوالاجتماعية وتقوم البنوك الإسلامية بممارسة نشاط التمويل والاستثمار باستخدام صيغ تتلاءم مع طبيعة عملها وتختلف عن تلك المعمول بها في البنك التجاري حيث سيتم التعرف حيث سيتم التعرف عليها في هذا المطلب الذي تم تقسيمه إلى فرعين:

الفرع الأول: صيغ التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية

من أهم الاستخدامات للأموال في البنوك التجارية القروض والسلفيات التي يقدمها البنك لعملائه مقابل فائدة محددة مسبقًا، أما البنوك الإسلامية فيتم استخدام الأموال فيها عن طريق صيغ التمويل المتعددة والمشروعة، ويعد نشاط التمويل من أهم الأنشطة في البنوك الإسلامية حيث تمثل عوائده أهم مصدر للأرباح.

وقبل الحديث عن الأعمال الاستثمارية التي هي عبارة عن مجموعة من العقود، لا بد أن نتكلم عن أنواع العقود في الإسلام، حيث أن الفقه الإسلامي قد أبرز أنواعًا مختلفة من عقود المعاملات المالية، وهي ثلاثة أنواع: [1]

النوع الأول: عقود المعاوضات وتشمل:

1- عقود معاوضات مالية، مثل:

أ- مبادلة مال بمال: كالبيع والسلم والاستصناع

ب- مبادلة مال بمنفعة: كالايجارة

2- عقود معاوضات غير مالية: مثل مبادلة مال بما ليس مالا ولا منفعة، مبادلة منفعة بمنفعة.

النوع الثاني: عقود المشاركات وتشمل: المضاربةومنها المضاربة المشتركة والثنائية.

ومناهم الشركات هي :

- شركات بالملك، جبرية واختيارية.
- شركات بالعقود، كشركات الأموال، العنان والمفاوضة وشركة الأعمال وشركة الوجوه.
- المزارعة.
- المساقات.

النوع الثالث: عقود التبرعات وتشمل:

- الهبة.
- الصدقة.
- القرض الحسن.

و هناك من يرى أن البديل الشرعي يرتكز على مجموعتين من العقود الشرعية وهي كالآتي: [2]

[1]- **محي الدين يعقوب، أبو الهول، تقييم أعمال البنوك الإسلامية الاستثمارية** _ دراسة تحليلية مقارنة _ دار النفائس للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2012، ص ص 154،155.

[2]- **قتيبة عبد الرحمان العاني، التمويل و وظائفه في البنوك الإسلامية و التجارية**، دراسة مقارنة، دار النقاش للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2013، ص 76.

المجموعة الأولى: عقود البيوع من مربحات وبيع السلم والبيع الأجل وبيع الاستثمار.

المجموعة الثانية: عقود الشركة من مشاركات ومضاربات:

- بيع المرابحة.
- المشاركة.
- المضاربة.
- الإجارة المنتهية بالتمليك.
- القرض الحسن.

❖ صيغة الاستثمار بالمشاركةفي البنوك الإسلامية:

يعد هذا النوع من أهم أساليب التمويل الاستثماري، وقبل التطرق إليه بالتفصيل لابد من الحديث عن الشركات في الإسلام حيث قسمها البعض من حيث الصيغة الناشئة عن العقد في شركة خاصة كما هو واضح في الشكل: [1]

الشكل رقم3: أنواع الشركات في الإسلام

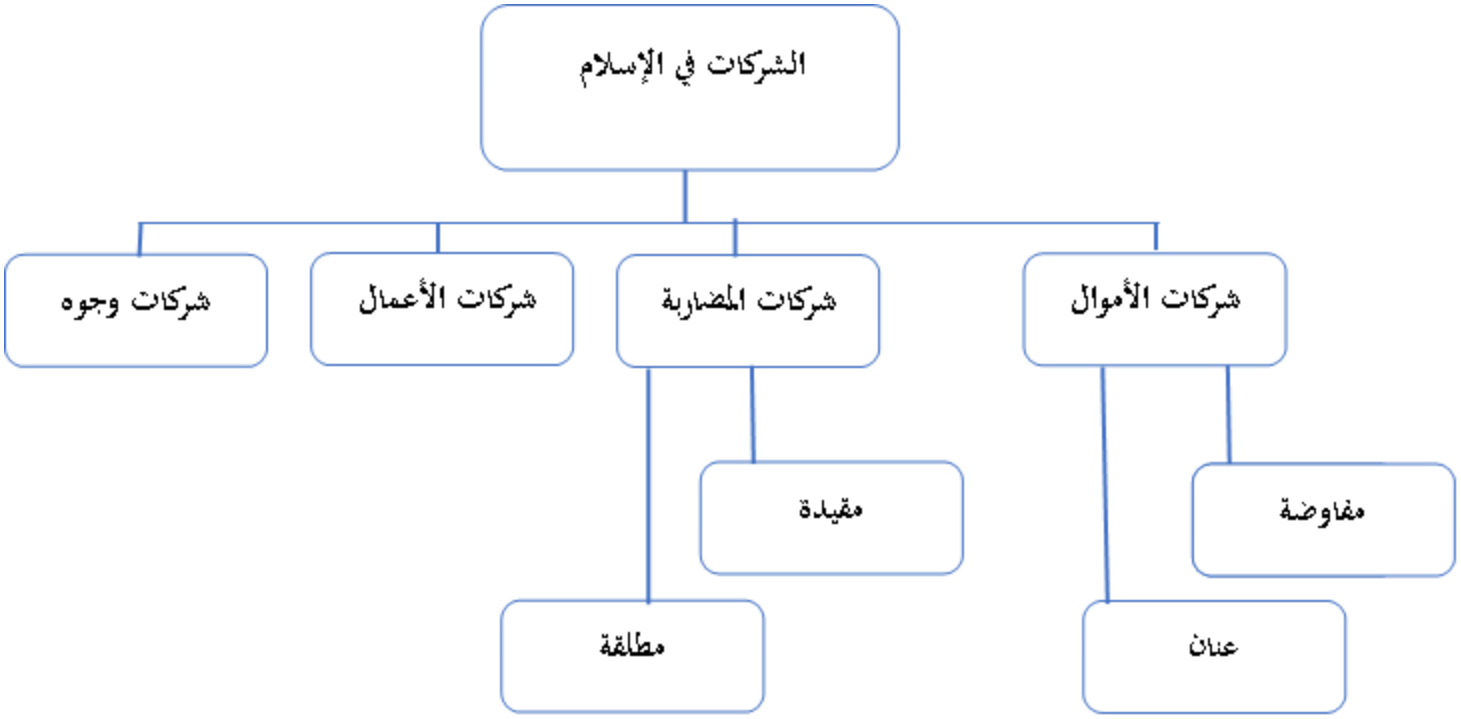

المصدر: من إعداد الطالبتين، بالاعتماد على محي الدين يعقوب أبو الهول، مرجع سابق

[1]- **محي الدين يعقوب، أبو الهول**، مرجع سابق، ص 158.

حيث يمكن شرحها كالآتي:

- **شركة العنان:** وهي أن يشترك اثنان أو أكثر بماليهما على أن يعملا في التجارة والربح بينهما بحسب ما يتفقون عليه، وأما الخسارة فتكون على قدر المال وهذه الصورة يتعامل بها البنك الإسلامي في أكثر المشاركات الدائمة حيث يقوم بمشاركة عملائه في إنشاء المشروعات أو استيراد المعدات وغير ذلك.
- **شركة المقارضة:** تقوم على أساس المساواة بين الشريكين في المال والتصرف بمعنى أن يفوض كل واحد من الشريكين إلى صاحبه التصرف في كل ماله في غيبته وحضوره، فلا تصح مع التفاضل وهي صعبة الحصول.
- **شركة الأعمال:** وهي تقوم على أساس تقبل الأعمال من قبل الشركاء وأقسام الأرباح حسب الاتفاق.
- **شركة المضاربة:** وهي تقوم على أساس أن يدفع الرجل إلى الرجل نقدا ليتاجر به على أن الربح بينهما على ما يتشارطان.

و فيما يلي تفصيل لمعنى الشراكة في البنوك الإسلامية وكيفية استخدامها.

1- **تعريف المشاركة:**

المشاركة لغة: تأتي المشاركة بمعنى الاختلاط والامتزاج وجاء في لسان العرب: الشركة بمعنى مخالطة الشريكين، أي اشتراك الشريكين برأس مال يقال: اشتراكنا بمعنى تشاركنا وجمع الشريك لشركاء، وإشراك، فهي تأتي بمعنى توزيع الشيء بين اثنين فأكثر على جهة الشيوع.

المشاركة اصطلاحا: عرفها الشافعية **بأنها ثبوت الحق لاثنين فأكثر على جهة الشيوع،** وعرفها الحنابلة بأنها الاجتماع في استحقاق أو تصرف.

أما عن حقيقة المشاركة كما تجريها البنوك الإسلامية، فإنها يقصد بها شركة العنان حيث أن رأس المال يقدم من جميع المشتركين في الشركة. إذ إن كلا من المودعين والبنك والمستثمرين تخلط أموالهم في المشروع ويتقاسمون الأرباح المتحققة من بينهم بحسب نسب متفق عليها، وإنما الخسارة فيتحملها الجميع كل بحسب حصته في رأس المال[1].

2- **شروط المشاركة:** تقتضي صحة المشاركة توافر الشروط التالية: [2]

- أن يكون المعقود عليه قابلاً للوكالة فيه، أي فيما يمكن أن يُعقد فيه التوكيل.
- لا يشترط تساوي الشركاء في رأس المال.
- ألا يكون جزءاً من رأس المال دَيناً لأحد الشركاء في ذمة شريك آخر.

[1]- **محي الدين يعقوب، أبو الهول،** مرجع سبق ذكره، ص 161.

[2]- **قتيبة عبد الرحمان العاني،** مرجع سبق ذكره، ص ص 93_94.

- معلومية الربح بنسبة محددة أي انتفاء مجهولية الربح، مع تحديده بمبلغ معين.
- أن يكون رأس المال من النقدين، أي من عروض التجارة بعد أن يقوم حسب قيمته يوم قبضه، أو أن يكون رأس المال من النقدين حاضراً.

3-**انتهاء المشاركة:** ينتهي عقد الشركة في الحالات التالية: [1]

- فسخ أحد الشركاء للشركة بشرط أن يبلّغ صاحبه بذلك.
- جنون أحد الشركاء جنوناً مطبقاً يمنعه من العمل.
- موت أحد الشركاء، إلا في حال نصّب من ينوب عليه الورثة في الاستمرار، أو اتفق الشركاء على الاستمرار.
- هلاك المال المشترك جميعه، فتفسخ الشركة بين الشركاء أو الورثة.

4-أنواع صيغ المشاركة في البنوك الإسلامية:

- **المشاركة الثابتة:**

وهي التي يدخل فيها البنك كشريك مع المتعامل في رأس مال عملية تجارية أو صناعية محددة يقترحها المتعامل فيصبح الطرفان شريكان في ملكيتها وتسييرها والرقابة عليها، والتحمل بالتزاماتها وخسائرها، اقتسام أرباحها، وكل ذلك حسب الضوابط المتفق عليها والمقصود يكون المشاركة ثابتة أو دائمة الاستمرار أو البقاء في الشركة لإلى حين انتهائها.

- **المشاركة المتناقصة أو المنتهية بالتمليك:**

وهي المطبقة في أغلب البنوك الإسلامية وتعرف بأنها: [2]شركة يعطى المصرف فيها الحق للشريك في الحلول محله في الملكية دفعة واحدة أو على دفعات، حسب ما تقتضيه الشروط المتفق عليها.

وهذا النوع من المشاركات في العصر الحالي ينشأ بين بنك إسلامي وشخص مؤهل (إنسان) أو مؤسسة حيث يمنح فيها الحق لأحد الشريكين بتملك حصة الشريك الآخر إما دفعة واحدة أو بالتدرج على دفعات وفق شروط متفق عليها.

ونشير إلى أن الفرق بين المشاركة الثابتة والمشاركة المتناقصة يكمن فيها عنصر واحد وهو **الاستمرار أو الدوام**، ففي المشاركة الثابتة يقصد كل شريك البقاء في الشركة دون نية الخروج منها، إلا بانتهاء الشركة أو فسخها أو استفاء أغراضها أي استثمار طويل الأمد، وأما في المشاركة المتناقصة تهدف إلى تمكين أحد الطرفين في تملك المشروع كليا في نهاية المطاف.

[1]- **نفس المرجع**، ص ص 163_164.

[2]- **قتيبة عبد الرحمان العاني**، مرجع سبق ذكره، ص 96.

❖ **صيغة الاستثمار بالمضاربة في البنوك الإسلامية:**

تعد صيغة المضاربة من أقدم صيغ المعاملات في الفقه المالي الإسلامي، وهي نوع من المشاركة بين رأس المالوالعمل،وسوف يتم تناولها من حيث تعريفها، مشروعيتها، أنواعها، مراحلها وخطواتها إضافة إلى أحكامها.

1-**تعريف المضاربة:** ويمكن تعريفها كما يلي

المضاربة في اللغة من المفاعلة وضرب في الأرض أي سار فيها مسافراً، "و إذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة وإن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا أن الكافرين كانوا لكم عدوا مبينا" النساء 101، وهو ضارب لابتغاء الرزق " وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله " المزمل20 .[1]

و المقارضة: المضاربة في المال في الاستعمال الفقهي وأهل العراق يسمون هذه المعاقدة مضاربة، وأهل الحجاز يسمونها قراض.

كما تعرف المضاربة: وهي عقد شركة في الربح بمال من جانب وعمل من جانب آخر وركنها الإيجاب والقبول وحكمها إيداع ابتداء توكيل مع العمل وشركة إن ربح، وغصب إن خالف، وإجارة إن فسدت، فلا ربح حينئذ، بل له أجر عمله، بلا زيادة على الشروط، والمضاربة في أن يعطي الرجل المال ليتجر به على جزء معلوم يأخذه العامل من ربح المال أي جزء كان مما يتفقان عليه ثلثاً أو ربعاً أو مناصفة وتسمى مضاربة أو قرضا.[2]

2-**مشروعية المضاربة:**

ثبتت مشروعية المضاربة بالسنةوالإجماع، فمشروعيتها في السنة فتستمد من سيرة البني(ص) حيث أنه كان مضاربا بمال خديجة –رضي الله عنها–، كما ورد أن العباس بن عبد المطلب–رضي الله عنه– كان إذا دفع مالا مضاربة شرط على المضارب ألا يسلك به بحرا، ولا ينزل به واديا، ولا يشتري به ذات كبد، فإن فعل فإنه ضامن، فوقع إلى رسول الله(ص) فأجازه.

3-**أنواع المضاربة:**

- المضاربة المطلقة: [3]هي أن يدفع رجل المال إلى آخر دون قيد وبقوله "دفعت هذا المال إليك مضاربة على أن الربح بيننا مناصفة أو ثلاثا، ونحو ذلك"، وهي التي لا تتقيد لا بزمان ولا مكان، ولا نوع تجارة.

[1]- **محي الدين يعقوب أبو الهول**، مرجع سبق ذكره، ص 184.

[2]- **محمود حسين الوادي و حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية و التطبيقات العلمية**، دار السيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، ص 78.

[3]- **قتيبة عبد الرحمان العاني**، مرجع سبق ذكره، ص ص115_114.

- المضاربة المقيدة: هي عقد يُقدّم فيه رب المال رأس المال للمضارب مع إلزامه بالتقيد بشروط أو تعليمات معينة تتعلق بكيفية استثمار المال. وتتمثل هذه القيود عادةً في تحديد نوع النشاط، أو مكان الاستثمار، أو مدته، أو غير ذلك من الضوابط التي يراها رب المال ضرورية لحماية ماله وتحقيق أهدافه الاستثمارية.

4-شروط المضاربة:

لكي يكون عقد المضاربة صحيحًا ومعترفًا به شرعًا، يجب توفر عدة شروط أساسية، تتمثل فيما يلي[1]:

- **رضا الطرفين:** يجب أن يتم العقد بتراضي كامل بين رب المال والمضارب دون إكراه.
- **تحديد رأس المال:** ينبغي أن يكون رأس المال معلومًا للطرفين، ومحددًا بمقدار واضح، سواء كان نقدًا أو ما يقوم مقامه.
- **أن يكون رأس المال من النقود:** فلا تصح المضاربة إذا كان رأس المال سلعًا أو ديونًا، إلا إذا تم تحويلها إلى نقود.
- **وضوح نسبة الربح:** يجب أن تُحدد نسبة الربح بين الطرفين بشكل صريح ومعلوم (مثلاً: 60% لرب المال و40% للمضارب)، ولا يجوز تحديد الربح بمبلغ مقطوع.
- **حرية التصرف للمضارب (في المضاربة المطلقة):** في حالة عدم وجود قيود، يجب أن يتمتع المضارب بالحرية في إدارة المال بما يحقق مصلحة الاستثمار.
- **سلامة المال من الغرر:** أي خلوه من المخاطر غير المشروعة والجهالة الفاحشة التي قد تؤدي إلى النزاع.
- **التزام المضارب بالأمانة:** يجب أن يتصرف المضارب بأمانة وحرص، ولا يتحمل الخسارة إلا إذا تعدّى أو فرّط.

و يمكن تلخيص خطوات عملية التمويل بالمضاربة كما تجريها البنوك الإسلامية بالمخطط التالي: [2]

الشكل رقم4: خطوات عملية المضاربة

طلب التمويل ⟵ يتقدم العميل بطلب التمويل لبنك المشاركة وفق صيغة المضاربة حيث يبين طبيعة المشروع ونشاطه ويشرح أهمية ومعدل ربحيته.

البحث والدراسة ⟵ تقييم حالة العميل ودراسة إمكانياته المادية واليشرية، وخبرته في النشاط الذي ينبغي تمويله، ودراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع ومعدل ربحيته.

اتخاذ القرار ⟵ يتم اتخاذ القرار من قبل المصلحة المختصة في بنك المشاركة، حيث يتم البث في

[1]-almodarresi.com.،تاريخ الإطلاع 23 ماي 2025، على الساعة 14:35 .

[2]- **حمزة شوارد، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية**، عماد الدين للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2014، ص 139.

قرار التمويل من عدمه.

تنفيذ القرار ⟵ إذا حضى الملف بالموافقة يتم تحضير العقد وفق شروط عقد المضاربة والاتفاق بين العميل والبنك.

المتابعة والتقويم ⟵ يقوم البنك انطلاقا من توقيع العقد بعمليات المتابعة الميدانية والمكتبية، من أجل الإطمئنان على سير المشروع وإدارة العميل له.

قياس النتائج ⟵ في نهلية مدة المضاربة المتفق عليها، يتم إعداد الحسابات الختامية والمراكز المالية، لإجراء توزيع الأرباح أو مراعاة الخسائر إن وجدت مع تحديد مدى مسؤولية العميل.

المصدر: من إعداد الطالبتين، بالاعتماد على كتاب حمزة شوادر، ص139.

❖ **صيغة الاستثمار بالمرابحة في البنوك الإسلامية:**

1-تعريف المرابحة:

لغة: كلمة المرابحة في اللغة مأخوذة من كلمة ربح ويعني النماء، وهو أن يبيع شخص سلعة لآخر بسعر الشراء مضافًا إليه ربح متفق عليه بين الطرفين.[1]

اصطلاحا: هو بيع يقوم على أساس معرفة الثمن الأول وزيادة ربح عليه، حيث أن المرابحة من بيوع الأمانة فينبغي أن يكون الثمن الأول معلوما وأن يكون الربح أيضا معلوما.

حكمها: يرى جمهور الفقهاء أن بيع المرابحة من البيوع الجائزة شرعا، والدليل على جوازه قوله تعالى: "و أحل الله البيع وحرم الربا" وقوله تعالى: "تجارة عن تراض"، المرابحة صحيحة ومشروعة إذا كانت بيعًا حقيقيًا، لا حيلة مالية، وكانت خالية من الربا والغرر.

2-**خصائص صيغة المرابحة:** ويمكن ذكر خصائصها كالآتي: [2]

- شروط سداد مسيرة للزبون حسب إمكانياته.
- احتساب هامش الربح وفق طريقة القسط الثابت أو المتناقص لقيمة السلعة أو البضاعة.
- تحديد المبلغ بالنسبة للتمويل بهذا الأسلوب.
- تكون فترات التمويل متفاوتة من أجل توفير السيولة.

نعتبر هذه الصيغة التمويلية أكثر صيغ التمويل استعمالا في المصارف الإسلامية لكونها تصلح للقيام بتمويل جزئي

[1]- **الملتقى الفقهي**، علي عبد العزيز راجعي، 27 ماي 2008، 12: 00.

[2]- **صادق راشد الشمري، أساسيات الصناعة المصرفية الإسلامية _ أنشطتها التطلعات المستقبلية**، دار اليازوي العلمية للنشر و التوزيع، الطبعة العربية، 2008، ص63.

لأنشطة الزبائن، سوءا كانت تجارية، صناعية، لغرض تمكينهم من الحصول على سلع منتجة أو مواد خام أو معدات أو آلات من داخل البلد أو خارجه عن طريق الاستيراد.

3-شروط بيع المرابحة: [1]

- أن يكون الثمن الأول معلوما (ثمن الشراء).
- أن يكون الربح معلوما.
- أن يكون عقد البيع الأول صحيحا وخاليا من الربا.
- أن يتفق الطرفان (البنك والعميل) على باقي الشروط مثل الزمان والمكان، وكيفية التسليم.

4- خطوات المرابحة:

المرابحة كما تجريها البنوك الإسلامية على طريقتين: [2]

الأولى: أن يتفق العميل والبنك على أن يقوم البنك بشراء بضاعة بربح معلوم بعد الشراء من البنك لها، وعلى أساس هذا البيع يقوم البنك الإسلامي بشراء السلعة التي يحتاج إليها في السوق بناءا على دراسته للسوق أو بناءا على طلب يتقدم به زبائنه بطلب فيه من البنك شراء سلعة معينة أو استيرادها من الخارج، ويبدي رغبته في شرائها من البنك بعد وصولها فإذا اقتنع البنك بحاجة السوق إليها وقام بشرائها فله أن يبيعها لطالب الشراء الأول أو غيره مرابحة، وذلك بأن يعلن البنك قيمة شراء السلعة مضافا إليها ما تكلفة من مصروفات بشأنها، ويطلب مبلغا معينا من الربح على من يرغب فيها.

الثانية: أن يعد العميل البنك بشرائها بربح معلوم مجرد وعد (بيع مرابحة لآمر بالشراء) وفي هذه الصورة يتقدم العميل إلى البنك طالب منه شراء سلعة معينة بالمواصفات التي يحددها على أساس الوعد منه بشراء تلك السلعة اللازمة له فعلا مرابحة بالنسبة التي يتفق عليها، ويدفع الثمن مقسطا حسب إمكانياته.

❖ صيغة الاستثمار بالسلم في البنوك الإسلامية:

يعتبر بيع السلم أحد أوجه الاستثمار التي تقوم بها البنوك الإسلامية ويحقق لها ربحا جيدا فضلا عن كونه يعود بالنفع على عملاء البنك من ناحية زيادة إنتاجهم، حيث أخذت البنوك الإسلامية هذا النوع من العقود كأساس لممارسة بعض أنشطتها التجارية معتمدة على الشروط التي أوردها الفقهاء في هذا النوع من البيوع.[3]

1-تعريف بيع السلم أو السلف:

[1]-**حمزة شوارد**، مرجع سبق ذكره، ص 213.

[2]-**قتيبة عبد الرحمان العاني**، ص 85.

[3]- **علي محمد جمعة**، islamicbank، 2-02-2015.

لغة: السَّلَم مأخوذ من الفعل "أسلم"، أي قدم، ويُقصد به التعجيل، ومنه قولهم: "أسلم الرجلُ في كذا"، أي دفع ثمنه مقدمًا. ويُطلق عليه أيضًا "السَّلَف" بمعنى التقديم في الثمن وتأخير في المثمن.

اصطلاحا:هو عقد بيع لسلعة موصوفة في الذمة، يُدفع ثمنها كاملاً في مجلس العقد، ويؤجَّل تسليمها إلى أجل معلوم.[1]

2-شروط بيع السلم: تتمثل فيما يلي: [2]

- السلع التي يجري فيها السلم تشتمل كل ما يجوز بيعه ويمكن ضبط صفاته، وتثبيت دينا في الذمة، سواء كانت من المواد الخام أم المزروعات أم المصنوعات.
- يجب أن يحدد لعقد السلم أجل معلوم، أما بتاريخ معين، أو بالربط بأمر مؤكد الوقوع، ولو كان ميعاد وقوعه يختلف اختلافا يسيرا، لا يؤدي للتنازع كموسم الحصاد.
- الأصل قبض رأشمال السلم في مجلس العقد، ويجوز تأخيره ليومين أو ثلاثة ولو بشرط، على أن تكون مدة التأخير مساوية، أو زائدة عن الأجل المحدد للسلم.
- لا مانع شرعا من أخذ المشتري وهنا أو كفيلا من البائع.
- لا يجوز الشرط الجزائي عن التأخير في تسليم المسلم إليه، لأنه عبارة عن دين، ولا يجوز اشتراط الزيادة في البنوك عن التأخير.
- لا يجوز جعل الدين رأس مال للسلم، لأنه من بيع الدين بالدين.

❖ صيغة الاستثمار بالإجارة في البنوك الإسلامية:

في كثير من الأحيان ترغب المؤسسات الصناعية أو التجارية أو الخدمية في استخدام أصول ثابتة كالمباني والمعدات دون الحاجة إلى امتلاكها مما تستلزم الحاجة إلزامية وجود سبل لتحقيقها وتامين منهج لاستئجار هذه الأصول بدلا من شرائها من خلال عقود إسلامية عرفت بعقود الإيجار، فمع عقد الإجارة لا تحتاج المشاريع الاستثمارية إلى مبالغ مالية ضخمة لتملك وسائل الإنتاج وأدوات عمل ممتلكة وسندين عقد الإجارة من حيث مفهومه ومشروعيته وأهم أشكاله الموجودة في المصارف الإسلامية.

1-تعريف الإجارة: هي بيع المنفعة، وسمي البدل في هذا العقد أجرة، وتكون الأجرة بدل المنفعة، والأجير قد يكون خاصا بعمل لواحد، وهو ما يعرف بأجير الواحد أو مشتركا يعمل لعامة الناس ويسمى بالأجير المشترك[3].

---

[1]- **صادق راشد الشمري**، مرجع سبق ذكره، ص ص 63،64.

[2]- **حمزة شوارد**، مرجع سبق ذكره، ص 217.

[3]- **الإمام علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي**، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع كتابالإجارة**، الجزء 5، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003، ص 517.

الإجارة هي عقد لازم على منفعة لمدة معلومة وبثمن معلوم،[1]كما تعرف أيضا على أنها"عقد بيع لمنافع الأعيان والخدمات، فهي ترد منافع الأعيان مثل: استئجار الأرض للزراعة أو الدواب للنقل، كما ترد على منافع الإنسان، سواء كان العمل في صورة فنية (عقلية) أو عضلية.[2]

2-مشروعية الإجارة: الأصل في جواز الإجارة الكتاب والسنة، أما الكتاب قوله الله تعالى: "قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ(26)قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِيَ حِجَجٍفَإِنْ أَتْمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِندِكَ ۖ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَشُقَّ عَلَيْكَ ۚ سَتَجِدُنِي إِن شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّالِحِينَ".[3]

أما السنة روى البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صل الله عليه وسلم قال: قال الله عزوجل: "ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة، رجلأعطى بي ثم غدر، ورجل باع حرا فأكل ثمنه ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يوفه أجره".[4]

3-شروط الإجارة:

تتمثل شروط الإجارة فيما يلي: [5]

- معرفة المنفعة: كسكن الدار، أو خياطة الثوب مثلا، إذا هي كالبيع والبيع لابد فيه من معرفة المبيع.
- إباحة المنفعة: فلا يجوز استئجار أمة للوطء أو امرأة للغناء أو النوح مثلا أو أرضا لتبنى كنيسة أو مخمرة.
- معرفة الأجرة: لقول أبي سعيد:"نهى الرسول صل الله عليه وسلم عن استئجار الأجير حتى يبين له أجره".

4-أشكال الإجارة في البنوك الإسلامية:

تأخذ الإجارة في المصارف الإسلامية شكلين هما: [6]

التأجير التمويلي: تُعد صيغة التأجير التمويلي أو ما يُعرف في الفقه الإسلامي بالإجارة المنتهية بالتمليك (الاقتناء) من أبرز صيغ التمويل المعتمدة في المصارف الإسلامية، وتقوم على أساس تمكين العميل من الانتفاع بأصل رأسمالي مقابل أقساط إيجارية محددة، مع منحه خيار تملك الأصل في نهاية مدة العقد.

وتُعطي هذه الصيغة للمستأجر (العميل) حق تملك الأصل عند انتهاء مدة الإجارة، سواء عن طريق الهبة، أو البيع بثمن رمزي، أو البيع بقيمة متفق عليها، وعادة ما يتم توقيع عقدين بين المؤجر و و المستأجر وهما:

---

[1]- **أبو بكر الجزائري، منهاج المسلم**، دار السلام، الطبعة الرابعة، ص 3.

[2]- **محمد عبد العزيز حسن زيد، الإجارة بين الفقه الإسلامي والتطبيق المعاصر**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، القاهرة،ص15.

[3]-سورة القصص، الآية 26-27.

[4]- **موفق الدين أبو محمد عبد الله بن قادمة المقدسي الحنبلي**، تحقيق: عبد الله محسن التركي وعبد الفتاح الحلو، المغني، **كتاب الإجارات –الوصايا**، الجزء الثامن، دار عالم الكتب، 3 الرياض، 1997، ص 05.

[5]- **أبو بكر الجزائري**، مرجع سبق ذكره، ص304.

[6]- **محمود حسن صوان، أساسيات الاقتصاد الإسلامية**، دار المناهج، الطبعة الأولى، عمان، 2004، ص ص 154_155.

- العقد الأول: يشتمل على شروط الإجارة وثمن شراء الأصل حسب المواصفات التي يحددها العميل وقيمة الدفعات الإيجارية على مدى فترة التأجير والتي تحتسب في ضوء الاهتلاك السنوي، وإضافة هامش ربح إلى تكلفة شراء الأصل وقيمته (خردة) في نهاية عمرة الإنتاجي.
- العقد الثاني: يشتمل على حق الانتفاع للمستأجر في الأصل المؤجر، وخيار الشراء للأصل من المصرف (المؤجر) عند انتهاء عقد الإجارة وتسديد كامل قيم الدفعات الإيجارية.

التأجير التشغيلي: يتميز التأجير التشغيلي للأصل الرأسمالي المؤجر بما يلي: [1]

- فترة التأجير تكون في العادة قصيرة لأجل تتراوح بين عدة ساعات أو أيام.
- يتحمل المصرف (المؤجر) مسؤولية تشغيل وصيانة وتسويق الأصل الرأسمالي الذي تمتلكه، وجميع المخاطر المتعلقة بشؤون الملكية، وعملية التأجير والتمويل.
- إن عقود الإجارة التشغيلية تكون قابلة للإلغاء في حالة إخلال أحد الطرفين بشروط العقد.

والشكل الآتي يوضح أهم الفروقات بين التأجير التشغيلي والتأجير التمويلي:

الجدول رقم 1: أهم الفروقات بين التأجير التشغيلي والتأجير التمويلي

المعيار النوع	التأجير التشغيلي	التأجير التمويلي
مدة الإجار	أقصر من العمر للأصل	تساوي العمر الاقتصادي للأصل تقريبا
الصيانة والإصلاح	يتحملتكلفتها المؤجر ويضيفها إلى مبالغ الإيجار	لا يتحمل المؤجر أية تكاليف للصيانة والإصلاح، أو الضرائب أو غيرها ويتحملها جميعا المستأجر بل قد يشترط أحيانا أن يبرم المستأجر عقد صيانة مع الشركة الصانعة أو الموردة
مبالغ الإيجار أو الأقساط الإيجارية	لا تكفي لسداد تكلفة الأصل	تكفي لاستيراد تكلفة الأصل وتحقيق عائد
إمكانية الإلغاء	يمكن إلغاؤه قبل تاريخ انتهاء المدة الإيجارية على أن يتم إخطار المؤجر بفترة أو وفقا لما ينص عليه عقد الإيجار	لا يمكن إلغاؤه قبل انتهاء المدة الإيجارية وإذا رغب أحد الطرفين في الإلغاء بعد ذلك يتحمل الشرط الجزائي المنصوص عليه في العقد، إلا إذ حدث ما يوجب فسخه كهلاك العين المؤجرة أو اتفاق الطرفين على إنهائه بطريقة يرتضيها كلاهما

المصدر: **محمد عبد العزيز حسن زيد، الإجارة بين الفقه الإسلامي والتطبيق المعاصر في المؤسسات المصرفية والمالية الإسلامية**، 27.

[1]– **أحمد صبحي العيادي، أدوات الاستثمار الإسلامية "البيوع– القروض– الخدمات المصرفية"**، دار الفكر، عمان، 2010، ص 274.

❖ **صيغة الاستثمار بالإستصناع في البنوك الإسلامية:**

يعتبر الإستصناع من المنتجات التمويلية القائمة على المديونية وهي من المنتجات المالية التي تتعامل بها البنوك الإسلامية.

1-تعريف الإستصناع:

- يعرف الاستصناع على أنه طلب الصنع، فما لم يشترط فيه العمل لا يكون إستصناعا فكان مأخذ الاسم دليلا عليه[1].
- ويعرف أيضا بأنه عقد يشتري به في الحال شيء مما يصنع صنعا يلتزم الصانع بتقديمه مصنوعا بمواد من عنده، بأوصاف مخصوصة وبثمن محدد.[2]
- أي أن الاستصناع هو طلب عمل من الصانع فيما هو من خصائص حرفته ومهارته[3].

2-خصائص عقد الإستصناع: من خصائص عقد الاستصناع ما يلي:

- أن المبيع دينا في الذمة ثابتا، ومن ثم فيمكن أن يكون من الأموال القيمية التي لها مواصفات خاصة وفقا لما يريده المستصنع.
- إن العبرة بالمواصفات التي صدرها المستصنع عند التعاقد، وهو ملزم للطرفين في حالة استيفاء كاملا للمواصفات المطلوبة.
- عقد الاستصناع ينشأ عنه إثبات ملكية العين المصنوعة للمستصنع وحق الصانع في الثمن المتفق عليه.
- يجوز أن يقسم الثمن جزء عند التعاقد، والباقي عند استلام العين المصنوعة.
- تحديد مدة العقد (فترة تسليم العين المصنوعة للمستصنع).
- تحديد مكان تسليم المبيع.
- أن يكون محل العقد معلوم الجنس والنوع والصفة والقدرة، وهذا التحديد الدقيق يجعل الوقوع في النزاع والخلافات بين الصانع والمستصنع في أضيق الحدود.
- أن يكون محل العقد يجعل فيه التعامل بين الناس استصناعا مثل الأحذية والملابس والأثاث.

---

[1] - **أسامة بن حمود بن محمد، بيع الدين وتطبيقاتها المعاصرة في الفقه الإسلامي**، دار الميمان للنشر والتوزيع، الرياض، 2012، ص644.

[2] - **سلام عبد الرزاق، إسهامات المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية**، المجلة الجزائرية للعولمة، العدد 03، 2012، ص ص 103- 113.

[3] - **أشرف عبد الحليم**، مقاصد الشريعة في العقود المالية: عقد الاستصناع نموذجا، بحث في مجلة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الشارقة، المجلد 13، 2016، ص09.

- أن يقدم الصانع مستلزمات الصناعة.[1]

3-الخطوات العملية لعقود الإستصناع: لتكوين عقد الاستصناع يجب توفر العناصر الآتية:

- توفر الرغبة لدى المشتري بشراء سلعة معينة، الأمر الذي يلزم منه التقدم بطلب ليستصنعها له ضمن سعر وزمن وطريقة دفع محددة.
- يقوم البنك بالإعلان عن رغبته في استصناع السلعة المطلوبة من قبل الراغب في الشراء ويقوم بالاتفاق مع صانع معين لصناعة تلك السلعة.
- يقوم الصانع بالالتزام بتصنيع السلعة وفق المواصفات التي حددها له البنك.
- يقوم الصانع بتسليم البنك للسلعة المتفق عليها وبهذا يكون قد انتهى عقد الاستصناع الموازي.
- وأخيرا يقوم البنك بتسليم السلعة المستصنعة لطالبها وهو المشتري الأصلي.[2]

4-الاستفادة من عقد الاستصناع في البنوك الإسلامية: يمكن للبنك أن يدخل هذا المجال على أساس أنه مستصنع أو على أساس أنه صانع.

- **على أساس أنه مستصنع:** وذلك من خلال تمكنه من أن يلبي حاجة الصناعيين إلى التمويل المبكر أو المجزأ، ويمكنهم ذلك من شراء الخامات أو الأجهزة أو قطع الغيار، ومن تذليل كل عقبة مالية تحول دون المباشرة في الإنتاج، والبنك الإسلامي إذ يوصي على السلع ذات الربح يحصلها بأسعار منخفضة، ثم يستطيع بيعها بالسعر الحاضر أو المؤجل، أو المقسط مما يتيح له أرباحا جيدة.
- **على أساس أنه صانع:** يمكنه عقد الاستصناع من ولوج عالم المقاولات والصناعة بآفاقها كصناعة السيارات والأجهزة الكهربائية، ومشاريع الإسكان والعمائر الضخمة، وإنشاء الطرق وتعبيدها وإنشاء السكك الحديدية والمطارات وتزويدها بالتجهيزات المختلفة، فيقوم البنك بتنفيذ ذلك بأجهزة إدارية ضمن أقسام منفصلة عن دوائر العمل المصرفي في البنك نفسه، ويقوم بإدارة العمليات الصناعية لإنتاج ما طلب منه صنعه أو إعادة استصناعه.

5- الطريقة المركبة بين المرابحة والاستصناع: يتواعد المحتاج للسلع الصناعية سواء كان تاجرا أو مستهلكا مع المصرف بطريقة المرابحة، ليقوم بإنتاجها فيكون المصرف في هذه الخطوة بائعا ويمكن أن يكون الثمن مؤجلا، ثم يتعاقد المصرف مع المختصين بصناعة ذلك النوع من السلع على إنتاج سلع على أساس المواصفات والتصاميم المطلوبة المبينة في العقد الأول ويمكن أن يكون الثمن معجلا، وبعد تسلمالمصرف لتلك السلع من الصناعيين بعد تمامها يقوم بعقد

[1] - **أحمد جابر، مبادئ وضوابط ومعايير التمويل الإسلامي**، مجلة المسلم المعاصر، لبنان، عدد 156، 28/09/2015، ص ص137_206.

[2] - **محمد شحدة أبو عمرة، مدى فاعلية تطبيق صكوك الاستصناع على تنمية القطاع الصناعي في قطاع غزة**، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، كلية التجارة، 2016، ص 22.

البيع وتسليمها إلى طالبها.[1]

6-المجالات الجديدة لتوظيف الإستصناع: من أهم المجالات والقطاعات الاقتصادية للاستصناع منها ما يلي:

- **الصناعات البتروكيماوية:** وتشمل صناعة النفط والغاز ومشتقاتها، وهي صناعات مهمة بالنسبة للبلدان العربية المنتجة للنفط والغاز.
- **مشاريع البنى الأساسية:** وتشمل مشاريع الطرق والسكك الحديدية، والسدود والموانئ وقطاع الكهرباء وشبكات المياه والصرف الصحي...الخ.
- **المشاريع العقارية الكبيرة:** منها المشاريع الكبرى السياحية والعقارية كالتي تقام على الجزر الصناعية.
- **صكوك الاستصناع:** وهي من أحدث المنتجات في مجال التمويل الإسلامي وتشكل واحدة من أهم أدوات التمويل الأساسي في أسواق المال الإسلامي.[2]

الفرع الثاني: الفرق بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

أدى تنوع الأنظمة المصرفية في العالم إلى ظهور نماذج مختلفة لإدارة الأموال وتقديم الخدمات المالية، من أبرزها البنوك الإسلامية التي جاءت كبديل عن البنوك التقليدية، استجابةً لرغبة شريحة واسعة من المتعاملين في نظام مصرفي يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ويقوم هذا النموذج على أسس تختلف جذريًا عن تلك المعتمدة في البنوك التقليدية، خاصة في ما يتعلق بمسألة الفائدة وآليات التمويل، ومن هنا تبرز أهمية التمييز بين هذين النظامين لفهم الفروق الجوهرية التي تؤثر في بنيتهماكالتالي: [3]

في المميزات:

البنك التقليدي:

- يسعى للربح الأقصى.
- يقرض أصحاب الإمكانيات والثراء.
- الاعتماد على المال كعنصر إنتاجي.
- الربح المضمون في سعر الفائدة الثابت.
-

[1]- **أحمد صبحي العيادي**، مرجع سبق ذكره، ص ص 52_53.

[2]- **أحمد بلخير، عقد الاستصناع وتطبيقاته المعاصرة**، دراسة حالة البنك الإسلامي في الاقتصاد الإسلامي، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، 2008-2007، ص 22.

[3]- **محي الدين يعقوب أبو الهول**،مرجع سبق ذكره، ص 94.

البنك الإسلامي:

- لا يسعى للربح فقط.
- الاعتماد على عناصر للانتاج كعنصر إنتاجي.
- تقرير مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر.
- يسلف أفراد المجتمع دون فائدة.

في الأعمال:

البنك التقليدي:

- يعطي قروضا قصيرة الأجل وبخاصة للعمليات المربحة.
- يفضل التعامل مع المؤسسات الكبيرة التي تسعى للربح.
- يدخل في كل عمليات التمويل ذات رأس المال الكبير والربح الأوفر.
- الأولوية عنده للاستثمارات.

البنك الإسلامي:

- يبعث مجهود الادخار الشعبي ويعبئه.
- سلف المشاريع والمؤسسات التي تحقق نسب إنتاج وإنتاجية مرتفعتين.
- يشارك مباشرة في التمويل بمساهمات المدخرين.
- الأولوية لديه للخدمات.

و الجدول الموالي يبين أهم الفروق بين البنك الإسلامي والبنك التقليدي:

الجدول رقم 2: مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

مجال المقارنة	بنك تقليدي	بنك إسلامي
النشأة	نزعة فردية ما بين الاتجار بالنقود وتعظيم الثروة.	لا يقصد الربح فقط إنما العمل ضمن الأصول الشرعية لتطهير العمل المصرفي .
المفهوم	أحد المؤسسات المالية التي ينحصر عملها في الائتمان فقط كخصم الأوراق التجارية، وبيعها ومنح القروض وغيرها.	مؤسسة مالية تقبل الأموال للمتاجرة بها ضمن قواعد الشريعة الإسلامية على أساس قاعدتي (الخراج بالضمان) و(الغنم بالغرم).

طبيعة الدور	مؤسسة وسيطة حيادية لا تتدخل في الأعمال ولكن تجني ربحها من النقود التي توظفها في الإقراض والتمويل.	يتمثل دوره لممارسة العمل الفعال في كونه شريك ومضارب وتاجر وكافل.
أساس التمويل	يقوم على أساس الإقراض بسعر فائدة محددة دون العمل.	يقوم على أساس وفق قاعدة الربح والخسارة.
صفة العميل	العميل هو مودع أو مقترض أو مستأجر لصندوق أمانة.	العميل هو مشارك وبائع ومشتري وصاحب حساب جاري على أساس القرض الحسن.
المحظور والمباح	يحظر عليه ممارسة التجارة أو الصناعة أو تلك البضائع أو العقارات الغير خاصة بعمله الإسداد لدين له على الغير أن يبيعه خلال مدة معينة.	مادة عمله الأساسية هي العمل بالصناعة والتجارة وشراء الأسهم المالية والعقارات ولكن ضمن الحدود الشرعية.
الموارد المالية الذاتية	يمكنه إصدار أسهم ممتازة	لا يمكنه لأنها تقوم على الربا
مصادر الأموال	الودائع والقروض على أساس الفائدة	لا يقترض ولا يقرض بفائدة
استخدامات الأموال	الإقراض بفائدة، خدمات مصرفية كالإعتمادات المستندية وخطايات الضمان مقابل عمولة.	يستخدم الجزء الأكيد من الأموال في صيغ التمويل الإسلامية كالمتاجرة والمضاربة والمرابحة والمشاركة والاستصناع.
إعسار المدين	لا يسمح بمهلة سداد ويحمل المدين فوائد تأخير.	إذا كان غير مماطل ومنعه عذر شرعي يمهل ولا يمكن زيادة الدين أو تعديل السعر وقد يعفى أحيانا من المبلغ الضئيل.
الربح	يتحقق من الفرق بين الفائدة المدنية والفائدة الدائنة.	من العمل والربح الحلال.
تحمل الخسائر	لا يتحمل المصرف أية خسائر إذا لم يستطيع المقترض سداد دينه.	قد يتحمل خسائر لأن مصدر ربحه هو العمل وقد يربح العمل أو يخسر مع الأخذ بالاعتبار دراسة جدواه الاقتصادية.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع الالكتروني Mbayt.com is for sale | HugeDomains

المبحث الثاني: الإطار النظري للشمول المالي

أصبح مصطلح الشمول المالي من المفاهيم البارزة في الساحة الاقتصادية، لا سيما في القطاعين المالي والمصرفي، نظرًا لدوره الحيوي في تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي للدول، وقد أولت مجموعة العشرين (G20) اهتمامًا كبيرًا بهذا المفهوم، حيث أدرجته ضمن المحاور الرئيسية لبرنامج التنمية الاقتصادية والمالية، من جهة، وضع البنك الدولي هدفًا طموحًا يتمثل في تعميم الخدمات المالية للجميع بحلول عام 2020، إدراكًا لأهميتها في الحد من الفقر والبطالة عالميًا. وفي ظل هذا الاهتمام الدولي المتزايد، بدأت المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية بالعمل على وضع تعريف واضح للشمول المالي وتطوير مؤشرات دقيقة لقياسه.

المطلب الأول: تعريف ونشأة الشمول المالي

الفرع الأول: تعريف الشمول المالي

هناك العديد من التعريفات التي ارتبطت بمفهوم الشمول المالي، والتي صدرت من عدة جهات مختصة كانت أبرزها مايلي:

- عرفت مجموعة العشرين (20) والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) الشمول المالي بأنه "نفاذ كافة فئات المجتمع منها والميسورة إلى الخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، بحيث تقدم لهم تلك الخدمات بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة".[1]
- كما عرفته المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) على أنه الحالة التي يتاح فيها الجميع البالغين في سن العمل الوصول إلى خدمات الإقراض والمدخرات والمدفوعات والتأمين مقدمة من مؤسسات مالية رسمية من ثم ينطوي النفاذ المالي الفعال على تقديم الخدمات المالية للعملاء على نحو مريح ومسؤول بكلفة ميسورة مع استدامة عمل المؤسسات التي تقدم الخدمات المالية بما يساعد إتاحة خدمات مالية للمستبعدين والمحرومين من تلك الخدمات بدلا من الخيارات الغير الرسمية المتاحة[2].
- وعرفته المنظمة الدولية (OECD) وشبكة التثقيف المالي (INFE) على أنه "العملية" التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر

[1] **الصندوق النقد العربي،التداعيات التزام قطاع البنوك بتطبيق التوصيات والإجراءات المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب**، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، بناني،28 فيفري2018.

[2] **صندوق النقد العربي الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب** أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة 2019، ص 2.

وبالشكل الكاف، وتوسيع استخدام هذه المنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تضم التثقيف المالي بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي[1]"

- و عرفت لجنة FATF الشمول المالي بأنهضمان الحصول على الخدمات المالية بتكلفة ميسورة بطريقة عادلة وشفافة والأغراض مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، ومن المهم أن تكون هذه المنتجات والخدمات المالية تقدم من خلال المؤسسات المالية الخاضعة للتنظيم المناسب بما يتماشى مع فرق العمل المعنية بالإجراءات المالية والتوصيات[2].
- أما بنك الجزائر فقد عرف الشمول المالي بأنهإتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده وبالأخص تلك المهمشة منها، وذلك من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، وخدمات الدفع والتحويل، وخدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة وبأسعار منافسة وعادلة ذلك بالإضافة إلى العمل على حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية، وتشجيع تلك الفئات على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل الغير الرسمية التي لا تخضع لأي من جهات الرقابة والإشراف التي تفرض أسعار مرتفعة نسبيا مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات تلك القنوات للخدمات المالية والمصرفية، ويتم قياس الشمول المالي من حيث إتاحة الخدمات المالية بما يمثل جانب العرض واستخدامها وهو جانب الطلب، وجودة تلك الخدمات بما يدمج جانب العرض والطلب.[3]"
- التعريف الإسلامي للشمول المالي فهو يؤكد أنه هناك تكامل بين مفهوم الشمول المالي بشكل جيد مع الأهداف الأساسية المقاصد الشريعة التي تمركز على تعزيز رفاهية كل فرد في المجتمع من خلال وصوله إلى كافة الموارد المالية التي قدمها الله لهم بما في ذلك الفقراء المحرومين، ويتم ذلك عن طريق نموذجي التمويل الإسلامي(المشاركة) وتقاسم الخسائر، ونموذج إعادة توزيع الثروة (الوقف والزكاة)، وهذا ما يفتقر النظام المالي التقليدي[4].

---

[11] **صندوق النقد العربي الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب** أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة 2019، ص 2 ، (مرجع ذكر سابقا).

[2] **رشا عودة لفتا**، سالم عواد حسين آليات وسياسات مقترحة لتوسيع قاعدة انتشار الشمول المالي وصولا للخدمة المالية في العراق، مجلة كلية مدينة العلم، بغداد، 2019، ص ص 80-93.

[3] **بنك الجزائر**، الشمول المالي 2018، ص 1.

[4] Mohamed Mohieldn et tous, le rôle de la finance islamique dans l'amélioration de l'inclusion financière dans les pays de l'OCI, 8e conférence internationale sur l'économie et la finance islamiques, centre d'économie et de finance islamiques, faculté des études islamiques du Qatar, fondation du Qatar, Doha, 2018, p.6

من خلال التعريفات السابقة يتبين أن الشمول المالي هوإتاحة واستخدام كافة المنتجات والخدمات المالية والمصرفية الحسابات المصرفية القروض التأجير التمويلي التأمين المدفوعات والتحويلات المالية المحلية والدولية لمختلف فئات المجتمع من أفراد ومؤسسات، وذلك من خلال القنوات المالية الرسمية، والتي تكون بأقل تكلفة مع توفر الجودة، ومراعاة حماية حقوق المستهلك، ونشر الوعي المصرفي والمالي لهم .

الفرع الثاني: نشأة الشمول المالي

ظهر مفهوم الشمول المالي لأول مرة عام 1993 في دراسة ليشون وصرفت عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة للخدمات المصرفية، وفي تسعينات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية، وفي سنة 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة، ولا يهتم بمن اختاروا إقصاء أنفسهم أسباب ثقافية وأسباب عقائدية عن استخدام المنتجات والخدمات المالية وازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008 من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع للخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها، حيث تبنت مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الأساسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية، واعتبر البنك الدولي تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها ركيزة أساسية من أجل محاربة محاربة الفقر وفي عام 2013 أطلقت مجموعة البنك الدولي " البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية مع تركيز إضافة على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة " [1].

سعت بعض الدول في عام (2003) لتنفيذ استراتيجيات الشمول المالي، فكانت اول هذه الدول (ماليزيا المملكة المتحدة)، اذ قامت بتنفيذ استراتيجيات جديدة ومبتكرة لتطوير الشمول المالي في العالم والعمل على افادة أكثر عدد من فئات المجتمع، كما تسعى العديد من الدول في الألفية الثالثة الى تطوير الشمول المالي، اذ ظهرت أهميته بعد انتهاء الأزمةالمالية العالمية فزاد الاهتمام الدولي بالشمول المالي في عام (2008) بشكل مضطرد عبر سياسات منفذه تستهدف وصول جميع الفئات في المجتمع الى الخدمات المالية واستعمالها والإفادة منها، اذ تمكنها من العمل بصورة صحيحة عبر حث مزودي الخدمات المالية على توفير خدمة منوعة وبكلفة منخفضة، وقد أصبح تعميم الخدمات المالية وسهولة وصولها الى كافة فئات المجتمع ركيزة أساسية عدها البنك الدولي من أجل محاربة الفقر، فأطلق البنك الدولي في عام

[1] **ابن عامر عبد الكريم، بن طواف كوثر،واقع سياسة الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي مع التركيز على حالة الجزائر**، مجلة بحوث الاقتصاد و المناجمنت،جامعة بلحاج شعيب، عين تموشنت الجزائر، المجلد 04 العدد 01، جانفي2023ص ص647-646.

(2013) مجموعة من البرامج العالمية للإفادة من الإبتكارات وتقديم الخدمات المالية والتركيز على مدفوعات التجزئة المبتكرة ونظام الدفع، فاتسع مفهوم الشمول المالي بمرور الزمن، كونه نظام مالي كامل يخدم السكان الفقراء ومنخفضي الدخل، فهو نظام مالي جديد أكثر طموحا وتطويرا، فقد لفت انتباه الحكومات والمؤسسات المالية الدولية وهيئات العمل الخيري، والجهات المصرفية الرئيسية النجاح الذي حققه، فعملت على تطبيق الشمول المالي.[1]

المطلب الثاني: أهمية الشمول المالي وأهدافه

أظهرت العديد من الدراسات أن فوائد الشمول المالي كبيرة جدا، لذا أصبح محور اهتمام العديد من الحكومات والجهات المالية والرقابية نظرا لتأثيره الإيجابي على البيئة الاقتصادية والاجتماعية والتي تعتبر هذه الأخيرة أحد الأهداف الإستراتيجية الرئيسية التي تعمل هذه الحكومات والهيئات الدولية لتحقيقها من أجل الوصول إلى التنمية الشاملة.

الفرع الأول: أهمية الشمول المالي

الشمول المالي هو عبارة عن إستراتيجية طويلة المدى ولكن لتحقيق أهداف هذه الإستراتيجية يمكن الأخذ بعين الاعتبار المجالات الرئيسية الذي يجب أن يتناولها الشمول المالي:

- تكشف مجموعة متزايدة من البحوث أن هناك منافع إنمائية عديدة يمكن تحقيقها من الشمول المالي لاسيما من استخدام الخدمات المالية الرقمية بما فيها الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة، وبطاقات الدفع، وغيرها من تطبيقات التكنولوجيا المالية، ورغم تفاوت الشواهد إلى حد ما، فإنه حتى الدراسات التي لم تتوصل إلى نتائج إيجابية تشير غالبا إلى إمكانية تحقيق نتائج أفضل من خلال إعطاء اهتمام كبير للاحتياجات المحلية وتحقيق منافع واسعة النطاق من الشمول المالي، حيث أظهرت الدراسات أن الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول تسمح للمستخدمين بحفظ الأموال وتحويلها وبالتالي تساعد في تحسين امكانات كسب الدخل، وبالتالي تحد من الفقر، فقد توصلت دراسة في كينيا إلى أن إتاحة الحصول على هذه الخدمات حققت منافع كبيرة من خلال تمكين الأسر من زيادة مدخراتها بأكثر من الخمس، وسمح لنحو 150000إمرأة بترك العمل بالزراعة وإنشاء المشاريع أو أنشطة لتجارة التجزئة، وبالتالي تقليص نسبة الفقر بين هذه الأسر المعيشية بحوالي 22%.
- يمكن للخدمات المالية الرقمية أيضا أن تساعد الناس على إدارة المخاطر المالية من خلال تسهيل جمع الأموال من الأصدقاء والأقارب البعيدين في الأوقات الصعبة، ففي كينيا مثلا توصل الباحثون إلى أنه عند حدوث انخفاض غير متوقع في الدخل لم يقم مستخدموا الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول بتقليص الإنفاق على

[1] **لينا صلاح مهدي ،دور الشمول المالي في تعزيز نمو الاقتصاد العراقي** دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، كلية الإدارة و الإقتصاد، جامعة القادسية، العدد 58، 2020، ص 34_35.

أسرهم، فيما قام غير المستخدمين ومن يعانون من ضعف إمكانية الوصول إلى شبكة هذه الخدمات بخفض مشترياتهم من الغذاء والمواد الأخرى بنسب تتراوح بين 7% و10%، إضافة إلى ذلك تقدم الخدمات المالية الرقمية من تكلفة استلام المدفوعات، ففي النيجر أدى التحول إلى إرسال الدفعة الشهرية من الإعانات الاجتماعية الحكومية عبر الهواتف المحمولة كبديل للدفع النقدي إلى توفير 20 ساعة في المتوسط على المستفيدين من الانتقال والانتظار لاستلام دفعاتهم.

- تساعد الخدمات المالية الناس على تراكم المدخرات وزيادة الإنفاق على الضروريات، فبعد تزويد البائعين في كينيا لا سيما النساء بحسابات إدخار ارتفعت مدخراتهم وزاد استثمارهم في مشاريعهم بحوالي 60%، كما زاد إنفاق الأسر التي تعولها في النيبال على الأغذية الهامة (اللحوم والأسماك) بنسبة 15%، وعلى التعليم بنسبة 20%، وذلك بعد حصولهم على حسابات إدخار مجانية، كما ارتفع إنفاق المزارعين في مالاوي الذين كانوا يودعون مكاسبهم في حسابات إدخار المعدات الزراعية بنسبة 13% كما زادت قيمة محاصيلهم بحوالي 15%.
- بالنسبة للحكومات، فالتحول من المدفوعات النقدية إلى الرقمية يمكن أن يقلل من الفساد ويحسن مستوى الكفة، ففي الهند مثلا انخفضت نسبة تسرب الأموال المخصصة للمعاشات التقاعدية بحوالي 47%، عندما تم تسديد هذه المدفوعات من خلال بطاقات ذكية تستخدم بها البصمات الالكترونية، أما في النيجرفقد أدى توزيع التحويلات الاجتماعية عبر الهواتف المحمولة إلى تقليص التكلفة المتغيرة الإدارة هذه الإعانات بنسبة 20%.[1]

يمكن توضيح أهمية الشمول المالي في المخطط التالي:

[1] **صورية شنبي، السعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد04، العدد01، جامعة محمدبوضياف المسيلة الجزائر، 2019 ، ص ص107-108.

الشكل رقم5: يمثل اهمية الشمول المالي

المصدر: من إعداد الباحثتين بالتصرف

الفرع الثاني: أهداف الشمول المالي

نظرا للاهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي وخلق التحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمية للتنسيق والعمل ضمن آليات مشتركة وموحدة، تتنامى المنافع المتأتية من الشمول المالي، حيث ترى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء أن بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل، وذلك لتحقيق أهداف الشمول المالي التالية:

- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.
- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم.

- تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي.
- تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة جدا من الاستثمار والتوسع.
- خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاء الاقتصادي[1].

المطلب الثالث: أبعاد الشمول المالي

لقد تعددت أبعاد الشمول المالي حسب المنظور التي تبنته كل دراسة، فمؤسسة التحالف الدولي من أجل الشمول المالي (**AFI**)قامت مع الرابطة العالمية من أجل الشمول المالي (**GPFI**)بالاتفاق على مجموعة أساسية من أبعاد الشمول المالي، كما قام البنك الدولي في تقريره سنة 2011 بتصميم مجموعة الأبعاد التي تمثل مكونات الشمول المالي، لهذا سيتم التفصيل في الأبعاد من منظور كل طرف كما يلي:

الفرع الأول: الأبعاد المعتمدة من طرف مؤسسة التحالف الدولي(AFI) و الرابطة العالمية من أجل الشمول المالي(GPFI):

قامت مؤسسة التحالف الدولي من أجل الشمول المالي مع الرابطة العالمية من أجل الشمول المالي بإجراء مبادرة لوضع مجموعة من الأبعاد الدولية لقياس الشمول المالي حيث تم تصميم هذه الرابطة من قبل صناع القرار حتى تكون مرنة وملبية للاحتياجات الخاصة بكل بلد ولكنها بنفس الوقت تسمح لإجراء المقارنة والقياس بين البلدان، ركزت هذه المجموعة على بعدين رئيسيين هما إمكانية الوصول للخدمات المالية واستخدام الخدمات المالية [2]، من جهة أخرى أدركت الشراكة العالمية من أجل الاشتمال المالي (GPFI) أن الشمول المالي هو عنصر رئيسي للتمكين في مكافحة الفقر وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة مما يؤدي إلى زيادة التركيز و الاهتمام بالسياسات والاستراتيجيات من أجل الشمول المالي، والتي انبثق من خلالها بعد ثالث لقياسه تمثل في مدى جودة المنتجات المالية المقدمة، والذي اتفق عليه في مؤتمر لوس كابوس الذي انعقد في عام 2012، والتي خرجت في الأخير بتوصية تشمل ثلاث أبعاد رئيسية للشمول المالي وهي:

- سهولة الوصول إلى الخدمات المالية(Access dimension).
- الاستخدام الفعال للخدمات المالية(Usage dimension).
- جودة الخدمات المالية المقدمة(Quality).

[1] **صورية شنبي، السعيد بن لخضر**، مرجع سبق ذكره ،ص ص108-109 .

[2] Alliance for Financial Inclusion , Measuring Financial Inclusion, Core Set of Financial Inclusion 03 Indicators, 2013, P .

الشكل رقم6: أبعاد الشمول المالي

المصدر: عمار غربي، نحو إطار مفاهيمي للشمول المالي والمصرفي الإسلامي دراسة تحليلية لأبعاده ومؤشراته وتأثيراته، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلد06، العدد01، جوان 2020، ص11.

1_ الوصول إلى الخدمات المالية:

إن بعد الوصول إلى الخدمات المالية يشير إلى القدرة على توافر واستخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، يتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي وذلك من خلال مؤشرات معينة مثل التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية (الفروع و أجهزة الصرا الآلي)،يمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية،وتتمثل مؤشرات قياس هذا البعد فيما يلي:[1]

- عدد نقاط الوصول لكل 10000 من البالغين على المستوى الوطني مقسمة حسب نوع الوحدة الإدارية.
- نسبة الوحدات الإدارية التي لها نقطة وصول واحدة على الأقل.
- النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.

تشير دراسة (**2014Camara and Tuesta**) أن هذه المؤشرات هي مؤشرات تقليدية لقياس الوصول للخدمات المالية وهي غير وافية حاليا، فالتكنولوجيا الجديدة التي تم اعتمادها في القطاع المصرفي تتجاوز الوصولالمصرفي

[1]–**رواء نافذ عليوة**، أثر الشمول المالي على مستوى التنافسية المصرفية (**دراسة على البنوك المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة 2018_2014**)، رسالة ماجيستير في المحاسبة والتمويل، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الإسلامية، غزة، ص 10.

التقليدي الذي يقاس بعدد الفروع وأجهزة الصراف الآلي، فالتطورات الجديدة في مجال تقنيات المالية الالكترونية أعطت بصمة جديدة للخدمات المالية الرسمية، مما أدى إلى اتساع كبير لفرص الوصول إليها، لذا قام أعضاء مجموعة العشرين في القمة المنعقدة في الصين سنة 2016 بالتشاور مع الشركاء التنفيذيين للشراكة العالمية من أجل الاشتمال المالي(**GPFI**) لاقتراح مؤشرات جديدة لقياس مدى وصول الأفراد للخدمات المالية وكانتكمايلي:[1]

- حسابات النقود الالكترونية.
- عدد منافذ وكالاء الهاتف المحمول لكل 100000 بالغ.
- نسبة البالغين الذين يستخدمون الهاتف المحمول والأنترنت للوصول إلى الخدمات المالية.
- عدد البطاقات الإئتمانية لكل 100000 بالغ.
- نسبة الشركات الصغيرة و المتوسطة التي لديها نقاط البيع.

2_استخدام الخدمات المالية:

إن بعد استخدام الخدمات المالية يشير إلى مدى استخدام الخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، ولتحديد ذلك يتطلب جمع البيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة، ويتم قياس هذا البعد عن طريق مجموعة من المؤشرات:[2]

- النسبة المئوية للبالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل من حسابات الودائع المنتظمة.
- النسبة المئوية للبالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل من حسابات الائتمان المنتظمة.

أما في البلدان التي لا تتوفر فيها البيانات، يمكن استخدام المؤشرات البديلة التالية :

- عدد حسابات الودائع املنتظمة لكل 10000 بالغ.
- عدد حسابات الائتمان المنتظمة لكل 10000 بالغ.

ومن خلال ما أقرته مجموعة العشرين والشراكة العالمية من أجل الاشتمال المالي في اجتماع سنة 2016، تم إضافة مؤشرات أخرى لمعرفة مدى استخدام الأفراد لخدمة مالية رسمية واحدة على الأقل، وذلك في ظل التحولات الرقمية كما يلي:[3]

- عدد معاملات الدفع الغير النقدية.

---

[1]- **Global partnership For Financial Inclusion**, G20 Financial Inclusion Indicator, china, 2016, P .16.

[2]- All**iance for Financial Inclusion**, op, cit, p 04.

[3]- **Global partnership For Financial Inclusion**, op, cit, p 04.

- عدد معاملات الدفع عبر الهاتف.
- عدد معاملات الدفع عبر الانترنت.
- ارتفاع وتيرة استخدام الحسابات المصرفية.
- المحتفظين بحساب بنكي.
- البالغين حملة وثائق التأمين.
- التحويلات.
- الشركات التي لديها حسابات رسمية.
- الشركات التي لديها قروض قائمة أو خطوط ائتمان لدى مؤسسات رسمية.

3_جودة الخدمات المالية:

يشير إلى مدى ملائمة الخدمة أو المنتج المالي لاحتياجات ونمط حياة المستهلك، لذا تعد الجودة بعدا غير واضح و مباشرا حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر علىجودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات، وعي المستهلك، فعالية آلية التعويض، بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية، وشفافية المنافسة في السوق، بالإضافة إلى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك[1]، ومن خلال ما سبق تم صياغة مجموعة من المؤشرات التي يقيس بها بعد الجودة وكانت كمايلي:[2]

-الثقافة والقدرة المالية: ويقيس المعارف الأساسية للجانب المالي و قدرة المستخدمين على التخطيط وموازنة دخلهم.

-متطلبات الإفصاح والشفافية: الوصول إلى المعلومات له دور هام في الشمول المالي، حيث يجب على مقدمين الخدمات المالية أن يضمنوا حصول جميع العملاء على معلومات ذات صلة بالخدمات المالية لتمكينهم من اتخاذ قرارات سليمة بشأن استخدام الخدمات المالية، ويجب التأكد من سلامة ووضوح هذه المعلومات، حيث تكون سهلة وخالية من الأخطاء.

-حل النزاعات وحماية المستهلك: ينظر هذا المؤشر في القوانين والأنظمة المصممة لضمان حقوق المستهلك وحمايتها ومنع الشركات من الحصول على المزايا الغير عادلة عن طريق الاحتيال و الممارسات الغير عادلة.

-تكاليف استخدام الخدمات المالية: مدى تكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي وخاصة لذوي الدخل المنخفض.

-عوائق الائتمان: الشمول المالي لا يشمل فقط استخدام الخدمات المالية ولكنه يمنح أيضا العملاء القدرة على اختيار

[1]. **Alliance for Financial Inclusion**, op, cit, p 05

[2]- **Global partnership For Financial Inclusion**, op, cit, p 07.

الخدمات والمنتجات المالية ضمن مجموعة من الخيارات.

وحسب بيت التمويل الكويتي فأن أبعاد الاشتمال المالي تطورت إلى أربعة أبعاد وهي:

- سهولة الوصول إلى الخدمات المالية لجميع الأفراد و الأسر و الشركات.
- قواعد رقابية وتنظيمية تنظم عمليات التمويل.
- الاستدامة المالية و المؤسسية للمؤسسات المالية.
- التنافس السليم بين مقدمي الخدمات نحو إتاحة البدائل أمام العملاء.

الفرع الثاني: أبعاد الشمول المالي حسب منهجية البنك الدولي

قام البنك الدولي بتقسيم أبعاد الشمول المالي إلى خمس أبعاد والتي بدورها تحتوي على عدة مؤشرات تمثلتفيما يلي:[1]

1.**استخدام الحسابات المصرفية**: والذي يقاس كما يلي :

نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات الرسمية مثل (البنوك، مكاتب البريد، ومؤسسات التمويل الصغرى)، الغرض من الحسابات (شخصية، تجارية)، عدد المعاملات (إيداعا و سحبا)، طريقة الوصول إلى الحسابات المصرفية مثل أجهزة الصراف الآلي، وفروع المصارف والمؤسسات المالية.

2.**مجال الادخار**: والذي يقاس كما يلي:

نسبة البالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهرر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية، النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام توفير غير رسمي أو أي شخص خارج الأسرة، النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلاف ذلك (على سبيل المثال في المنزل) خلال 12 شهر الماضية.

3.**الاقتراض**: والذي يقاس كما يلي:

النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية، النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مصادر تقليدية غير رسمية (بما في ذلك الاقتراض من الأسرة والأصدقاء).

4.**المدفوعات**: والذي يقاس كما يلي:

النسبة المئوية للبالغنين الذين استخدموا حسابا رسميا لتلقي الأجور أو المدفو عات الحكومية في 12 شهر الماضية، النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حسابا رسميا لتلقي أو إرسال الأموال إلى أفراد الأسرة الذين يعيشون في أماكن أخرى خلال 12 شهر الماضية، النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول لدفع فواتير أو إرسال أو تلقي أموال

[1]-**صندوق النقد العربي**، احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، أبو ظبي الامارات العربية المتحدة،،2018،ص05.

خلال 12 شهر الماضية.

5.**التأمين:** والذي يقاس كما يلي:

النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتأمين أنفسهم، النسبة المئوية للذين يعملون في الزراعة، الغابات والصيد البحري ويقومون بتأمين أنشطتهم ضد الكوارث الطبيعية.

المبحث الثالث: واقع البنوك الإسلامية و مدى فعاليتها في تعزيز الشمول المالي

حقق قطاع الصناعة المصرفية الإسلامية خلال العقود الأخيرة نموا متسارعا على الصعيدين العالمي والعربي، إلا أنها لا تزال تمثل نسبة متواضعة مقارنة مع نظريتها التقليدية، ومن المتوقع أن تشهد تطورا واسعا في السنوات القادمة من خلال تحسين نوعية الخدمات وابتكارات منتجات جديدة للوصول إلى قاعدة أوسع من الزبائن لتعزيز الشمول المالي، وخاصة مع تبين ابتكارات التكنولوجيا المالية.

المطلب الأول: تطور و توزيع أصول البنوك الإسلامية على المستوى العالمي

الفرع الأول: تطور أصول البنوك الإسلامية

في عام 2020، بلغت أصول الصناعة المصرفية الإسلامية **2,349مليار دولار**، مما يمثل **70%**من إجمالي أصول التمويل الإسلامي، و**6%**من إجمالي الأصول المصرفية العالمية، كما وصل عدد البنوك الإسلامية إلى **527بنكًا**[1]، مما يعكس التوسع المستمر لهذا القطاع في النظام المالي العالم، و هذا ما توضحه الأشكال التالية:

23.[1]**RefinitivIslamic Finance Develoement Report**, 2021, p

الشكل رقم7: نسبة أصول البنوك الإسلامية إلى إجمالي أصول التمويل الإسلامي

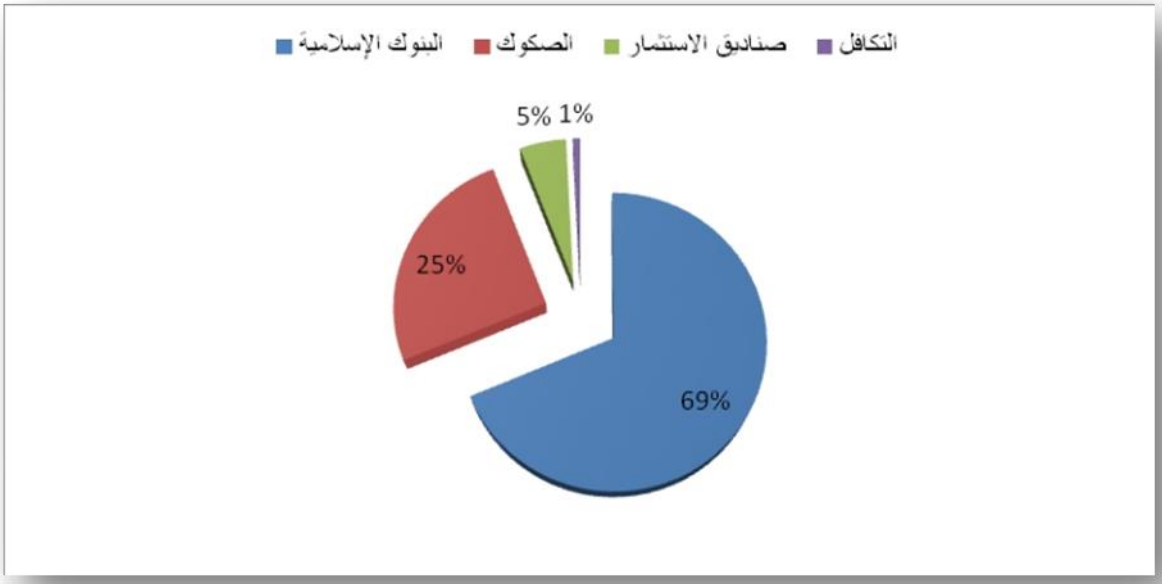

Source: **Islamicfinancial services board**, **Islamicfinancial services industrystability report Malaysia 2022**, **p12**

الشكل رقم8: تطور أصول البنوك الإسلامية عالميا (2014_2025) (الوحدة مليار دولار)

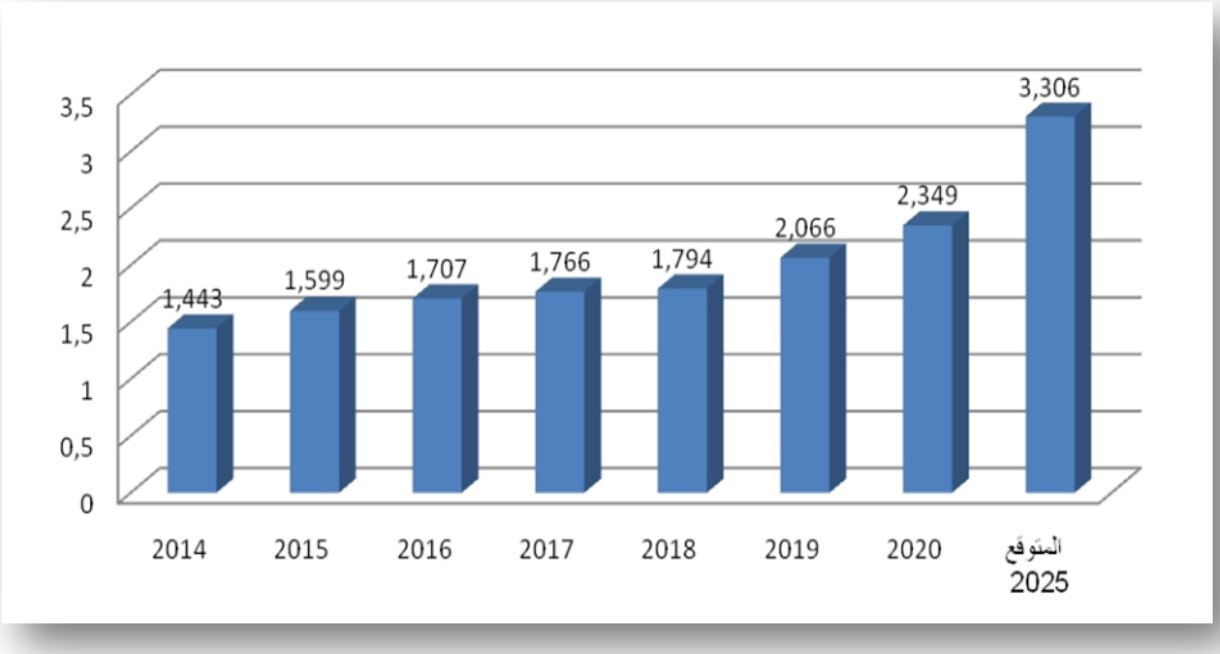

Source : **RefinitivIslamic Finance Development Report**, **2021**, **p27**

حسب الشكل السابق فإن حجم أصول البنوك الإسلامية في تطور مستمر خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى،2020حيث قدر حوالي 1,443 مليار دولار سنة 2014 ليصل إلى 2,394 مليار دولار سنة 2020، بنسبة

تطور قدرت ب 62,78% وهذا مايدل على الأهمية الكبيرة لهذه الصناعة مؤخرا، ويتوقع أن تصل أصول هذه البنوك في حدود 3,306 مليار دولار سنة 2025.

الفرع الثاني: الانتشار الجغرافي لأصول البنوك الإسلامية عالميا

ترتكز أصول البنوك الإسلامية في منطقتين رئيسيتن هما منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومنطقة دول مجلس التعاون الخليجي، وكانت هذه الأصول موزعة جغرافيا بين سنتي 2012 و2020 كما يلي:

الجدول رقم3: القطاعات الجغرافية للصناعة المصرفية الإسلامية و حجم أصولها بين 2012 و2018 الوحدة (مليار دولار)

السنة / المنطقة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
آسيا	171,8	192,3	203,8	209,3	218,6	232	266,1
مجلس التعاون الخليجي	434,5	490,3	564,2	598,8	650,8	648	704,8
الشرق الأوسط و شمال إفريقيا	590,6	518,3	633,7	607,5	540,5	569	540,2
إفريقيا ماعدا الشمال	12,9	20,6	20,1	24	26,6	27,1	13,2
أخرى	59,8	62,2	54,4	52,9	52,9	46,4	47,1

المصدر: أحمد شوقي سليمان، تحليل مؤشرات نمو الصناعة المصرفية الإسلامية،2012-2018 مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمي، العدد 89، أكتوبر 2019، ص 19

من الجدول يتبين أن دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ظلت تحتفظ بصدارتها لحجم الأصول الصناعة المصرفية الإسلامية التي تمتلكها حتى عام 2015 بقيمة 607,5 مليار دولار ثم انخفضت حصتها بعد ذلك، وأصبحت دول مجلس التعاون الخليجي هي المسيطرة، والتي وصلت حجم أصولها سنة 2018 إلى 704,8 مليار دولار مقابل 504,2 مليار دولار لدول الشرق الأوسط شمال افريقيا، ويعود ذلك إلى امتلاك دول مجلس التعاون الخليجي ل10 مصارف إسلامية من بين أكبر 20 مصرفا إسلاميا في العالم ب 8 مصارف إسلامية بالكامل، ومصرفان تجاريان فيهما نوافذ إسلامية [1]، في حين القطاعات الجغرافية الأخرى حصصها منخفضة قدرت في آسيا ب 266,1 مليار دولار، و13,2 مليار دولار في إفريقيا ماعدا الشمال سنة 2018.

[1]-**اتحاد المصارف العربية، التمويل الإسلامي يحصد نموا عربيا وعالميا خلال أربعة عقود**، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 462، 2019، ص ص -29 28.

أما الشكل الموالي فيبين أهم تطورات القطاع حسب التوزيع الإقليمي بين سنة 2018_2020.

الشكل رقم9: حجم أصول البنوك الإسلامية إقليميا في الفترة (2018_2020) (الوحدة مليار دولار أمريكي)

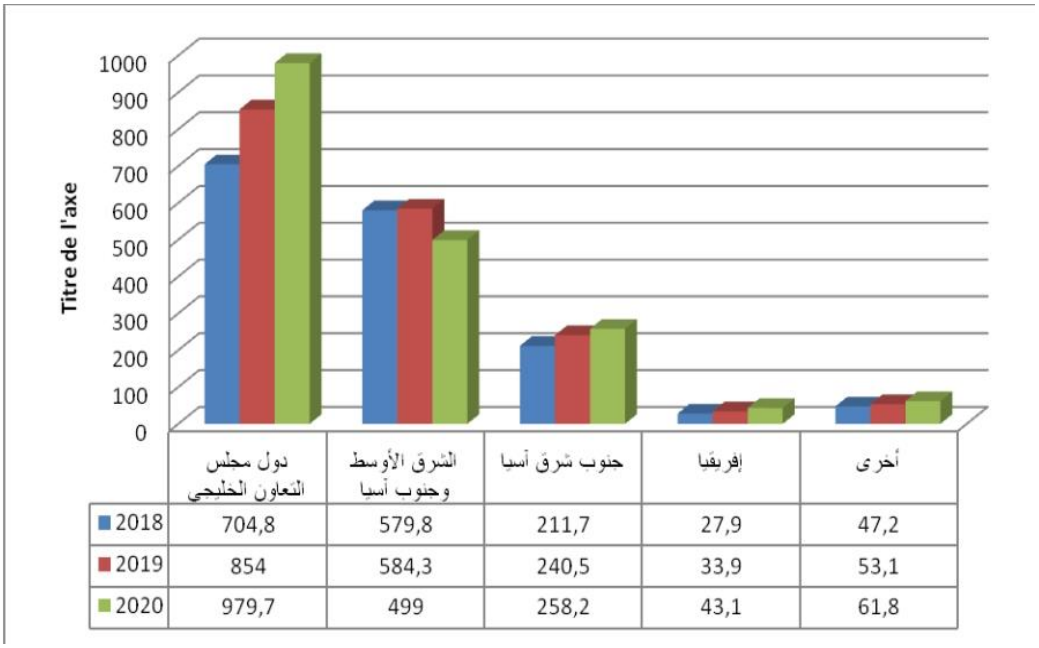

	دول مجلس التعاون الخليجي	الشرق الأوسط وجنوب آسيا	جنوب شرق آسيا	إفريقيا	أخرى
2018	704,8	579,8	211,7	27,9	47,2
2019	854	584,3	240,5	33,9	53,1
2020	979,7	499	258,2	43,1	61,8

المصدر: تقرير البركة الاقتصاد الإسلامي "الواقع، التحديات، الصمود" ص 35، 2021_2022

تباعا لما سبق يتبين أن دول مجلس التعاون الخليجي حافظت على وضعها كأكبر سوق للبنوك الإسلامية حتى سنة 2020 والتي وصلت قيمة أصولها إلى 979,7 مليار دولار ثم تليها منطقة الشرق الأوسط وجنوب آسيا بقيمة 499 مليار دولار، وتأتي كل من جنوب شرق أسيا وإفريقيا على الترتيب بالمرتبة الثالثة و الرابعة بقيمة أصولها 285,20 مليار دولار و43,1 مليار دولار على التوالي حيث مازالت إفريقيا تستحوذ على حصة صغيرة من أصول البنوك الإسلامية، ثم تأتي الدول الأخرى التي تشمل كل من تركيا و أوروبا و دول الكومنولث، والتي ارتفع حجم أصولها من 47,2 مليار دولار سنة 2018 إلى 53,1مليار دولار سنة 2019، وإلى 61,8 مليار دولار سنة 2020 والتي سجلت معدل نمو قوي قدر بنسبة 16,4% والذي يدل على مؤشر قوي لهذه الصناعة في هذه المناطق مستقبلا.

توزيع حصص الدول من أصول البنوك الإسلامية عالميا: كان توزيعها حسب الدول سنة 2021كما يلي:

الشكل رقم10: توزيع أصول البنوك الإسلامية حسب الدول لسنة 2021

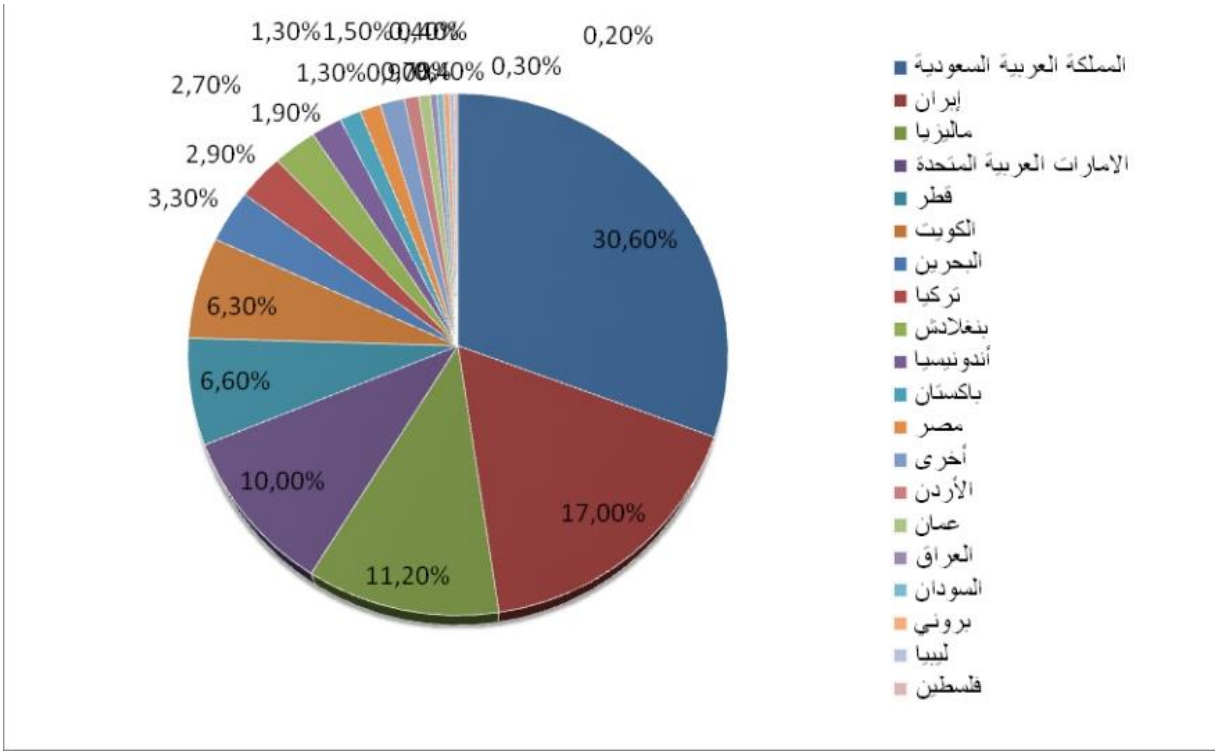

Source: Islamicfinancial services board, Islamicfinancial services industrystability report Malaysia 2022, p15

يوضح الشكل الموالي على أن المملكة العربية السعودية تعتبر كأكبر سوق للمصرفية الإسلامية بنسبة 30,6% (كانت28,5 % سنة 2020) تليها إيران بنسبة قدرها 17% (كانت22,1% سنة 2020) ثم تليها ماليزيا بحصة 11,2% (كانت 11,4% سنة 2020) بعدها الامارات العربية بحصة قدرها ب10%، و قطر بحصة 6,6% ،حيث يمثلون أكبر خمس دول تستضيف الصيرفة الإسلامية، تليها دول تركيا وبنغلاداش وباكستان ودول أخرى بنسب ضعيفة ومتفاوتة، ومن أبرز النجاحات التي حققتها المصارف الإسلامية على الصعيد العالمي تتمثل في قدرتها على الاندماج والعمل في الدول الغربية حيث حققت دول أستراليا و أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية نمو في حجم الأصول الإسلامية بأكثر من 20% خلال 2018.

تمثلت نسبة أصول البنوك الإسلامية إلى إجمالي الأصول البنكية في الدول التي تمثل البنوك الإسلامية أهمية نظامية كما يلي:

الشكل رقم11: نسبة أصول البنوك الإسلامية إلى إجمالي الأصول البنكية في الدول التي تمثل البنوك الإسلامية أهمية نظامية

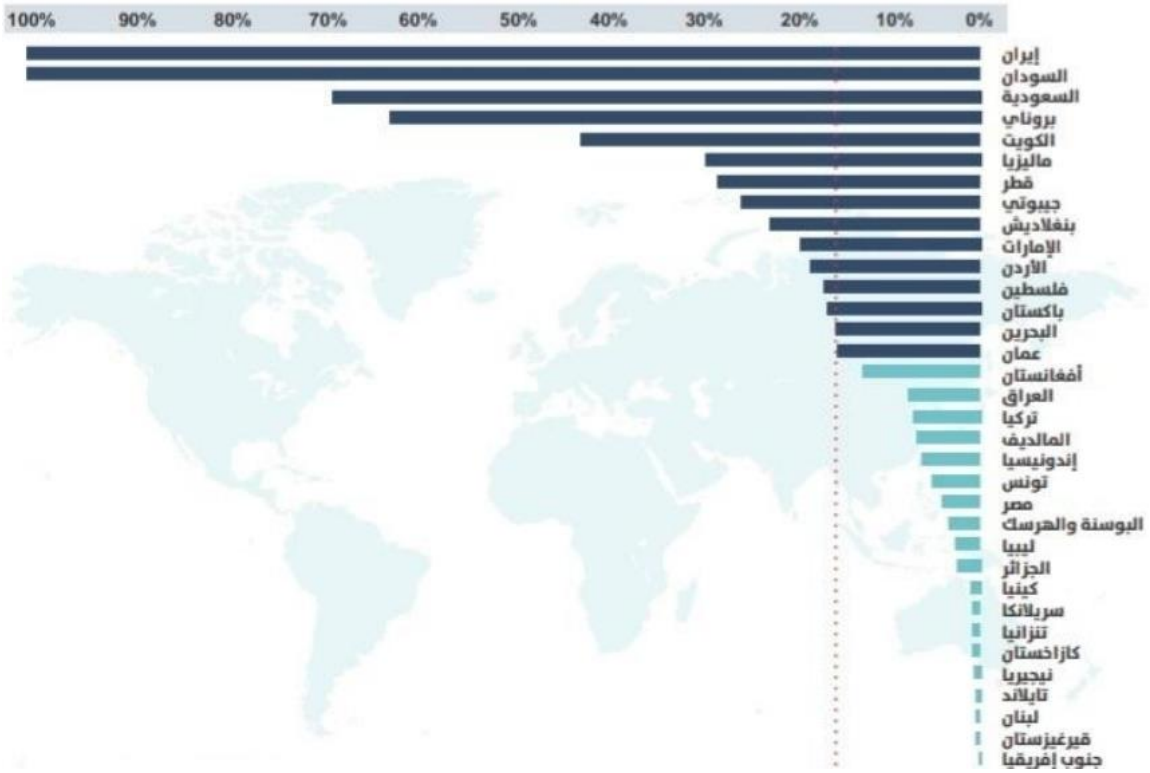

Source : Islamicfinancial services board, Islamicfinancial services industrystability report Malaysia 2021, p 13

إن أصول البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية زادت إلى 544 مليار دولار بمعدل نمو قدره 17% عام 2020، مقارنة بمعدل 10,6% عام 2019، لترتفع بذلك حصتها إلى 68% من إجمالي النظام البنكي المحلي، ويرجع ذلك النمو إلى زيادة عدد النوافذ التي تقدم المنتجات البنكية الإسلامية فضلا عن وجود البيئة التنظيمية الداعمة من طرف الحكومة للحفاظ على نموها وعطائها المستمر في ضوء رؤية المملكة 2030، ثم تأتي بروناي في المركز الثاني بعد المملكة العربية السعودية بالنسبة للدول ذات الأنظمة المزدوجة، والتي تجمع بني النظام البنكي الإسلامي والنظام البنكي التقليدي، والتي بلغت حصتها من أصول البنوك الإسلامية 61,9% من إجمالي النظام البنكي للدولة، أما الكويت وماليزيا فقد سجلنا زيادات طفيفة لتصل حصتهم إلى 44% و28,9 % على التوالي في عام 2020، ثم تأتي كلمن بنغلاديش وجيبوتي والأردن وفلسطين وقطر والاماراتبحصص قدرها 21,9%،25%،17,9%،16,5%،27,7% 19% على التوالي، أما إيران والسودان فالنظام البنكي والمالي فيهما متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية100%[1].

[1]- تقرير البركة للاقتصاد الإسلامي، **الواقع،الاتحاد، الصمود**، ص37، 2021_2022.

المطلب الثاني: فعالية البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي

يعد الشمول المالي أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يسهم في توفير الخدمات المالية لكافة شرائح المجتمع، بما في ذلك الفئات ذات الدخل المحدود والمهشمة، وفي هذا السياق برزت البنوك الإسلامية كأداة فعالة لتعزيز الشمول المالي، نظرا لطبيعة عملياتها التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، والتي تركز على التمويل العادلوتقاسم المخاطروتحقيق التنمية المستدامة.

الفرع الأول: عوامل زيادة الشمول المالي من خلال البنوك الإسلامية

من ابرز العامل التي ساعدة على زيادة الشمول من خلال البنوك الإسلامية نذكر اهمها:

- **الإدماج من خلال توفير الخدمات المالية والبنكية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية للشرائح المستبعدةدينيا:** أولى صانعي السياسات الاقتصادية والمالية في السنوات الأخيرة اهتماما كبيرا بالتمويل الإسلامي، كونه كقناة محتملة يمكن من خلالها توسيع نطاق الشمول المالي، حيث يمكنه تلبية احتياجات الأفراد والشركات الذين لا يستخدمون الخدمات المالية والبنكية التقليدية لأسباب شرعية من خلال تصميم منتجات وخدمات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وضمهم إلى القنوات المالية الرسمية[1].

وحسب بعض الإحصائيات فإن 33 مليون بالغ من دول منظمة التعاون الإسلامي لا يتعاملون مع البنوك بسبب معتقداتهم الدينية، ويوجد أكبر عدد منهم في باكستان وإندونيسيا وتركيا ب 13.9 مليون و 4.9 مليون و 3.5 مليون على التوالي وهذا ما يوضحه الجدول الموالي[2]:

الجدول رقم4:عدد البالغين الذين لا يملكون حسابا ماليا بسبب المعتقد الديني في دول منظمة التعاون الاقتصادي الإسلامي لسنة 2019

الدولة	عدم امتلاك حساب بنكي بسبب الدين	تقديرات عدد البالغين الذين لايملكون حسابا بنكيا بسبب الدين بالمليون
نيجر	17,9 %	1,5 مليون

[1] **أبو عينة سليمة، قاسي يسمينة، فعالية المصارف الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر**، عملة الإبداع، المجلد 12، العدد 02، ص ص202_205.

[2] **أمنة خلج ، دور الصناعة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية بالإشارة إلى حالة الجزائر**،أطروح دكتورة ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير ،جامعة حسيبة من بوعلي الشلف،2022،ص163.

أفغانستان	13,9 %	2 مليون
باكستان	10,3 %	13,9 مليون
تركيا	6,1 %	3,5 مليون
مصر	3,1 %	1,8 مليون
اندونيسيا	2,7 %	4,9 مليون
بنغلادش	2,5%	2,9 مليون
السعودية	2 %	0,5 مليون
ماليزيا	1,6 %	0,4 مليون
نيجيريا	1 ,5 %	1,5 مليون
الإمارات العربية المتحدة	0,7 %	أقل من 0،1مليون
الكويت	0 ,5 %	أقل من 0،1 مليون

المصدر :أمنة خلج ، دور الصناعة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية بالإشارة إلى حالة الجزائر،أطروحة دكتورة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة حسيبة من بوعلي الشلف،2022،ص163

- **الإدماج من خلال أدوات إعادة توزيع الدخل** : يحتوي النظام المالي الإسلامي على أدوات مالية فريدة تعمل على إعادة توزيع الثروة والدخل، مثل الزكاة، الوقف الصدقة والقرض الحسن، والتي تساعد على الوصول المالي إلى الفئة ذات الدخل المنخفض في المجتمع والقضاء على الفقر ودعم النمو الاقتصادي.[1]

– يتم تمويل أرباب المهن والحرف من الفقراء والمساكين بالزكاة في صورة رأس المال المشروع انتاجي يتم تمليكه لهم، بما يعنيهم عن الزكاة مستقبلا، كما يتم من خلال مؤسسة الزكاة توفير التمويل لمستحقي الزكاة في صورة آلات ومعدات تمكنهم من إقامة مشروعات متناهية الصغر أو صغيرة بعد تأهليهم لذلك، ويمكن أيضا إقامة مشروعات بصورة جماعية من متاجر ومصانع توفر فرص العمل للعاطلين مع تمليكها لهم، وإقامة مراكز تأهيل وتدريب العاطلين، وكل هذا يؤدي إلى تمكين الأفراد اقتصاديا ودمجهم ماليا.[2]

وتشير التقديرات إلى أن 8 من 9 دول عربية في منظمة التعاون الإسلامي لديها ما يكفي من حصيلة الزكاة للقضاء على الفقر لأولئك الذين يحصلون يوميا على أقل من 15 دولار أمريكي، وذلك بتقدير حصة الزكاة في الناتج المحلي GDPإلى جانب الموارد اللازمة لدعم تقليل الفقرة، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

[1] **امريم بولصباع، ليندة حملاوي دور المصارف الإسلامية في تعزيز الشمول المالي**، مجلة إدارة الدراسات الاقتصادية والمحاسبية، المجلد 02، العدد 01، جوان 2021،ص 42

[2] **أشرف محمد دوابه التمويل الاجتماعي الإسلامي والتمكين الاقتصادي**، مجلة اسراء للمالية الإسلامية، المجلد 12، العدد 1، جوان 2021، ص 45.

الجدول رقم5:تقييم نسبة الزكاة لسد فجوة الفقر في عدد من الاقتصاديات العربية(مليار دولار)

الدولة	نسبة الزكاة من الناتج المحلي الإجمالي	عجز الموارد تحت 1،25دولار سنويا كنسبة مئوية من الناتج المحلي	هل غطت الزكاة الفجوة ؟
الأردن	1 ,77	0 ,01	نعم
الجزائر	1 ,77	0,14	نعم
جزر القمر	1 ,77	8,89	لا
جيبوتي	1,75	1,49	نعم
سورية	1,39	0,02	نعم
العراق	1,78	0,09	نعم
مصر	1,90	0,04	نعم
المغرب	1 ,81	0,06	نعم
اليمن	1,78	0,87	نعم

المصدر: عبد الحليم عمار غربي دور الصيرفة الإسلامية في الشمول المالي والمصرفي الاقتصاديات العربية نموذجا، مجلة بيت المشورة، العدد 8 أبريل 2018 ص111

ـتقدم القروض الحسنة من طرف البنوك الإسلامية من أرباح المساهمين أو صدقاته على سبيل القربة والتطوع والمسئولية الاجتماعية رضاء الله عز وجل، ويتم بواسطتها تمويل صغار الحرفيين والعمال المحتاجين، لاعتمادهم على ذاتهم وتحويلهم لطاقة إنتاجية، وتأهيل المحتاجين للعمل وتدريبهم على ذلك، ويمكن تفعيل فكرة القرض الحسن ليس فقط في البنوك الإسلامية بل في مؤسسات الوقف من خلال التمويل بالوقف والصدقات، وهو ما يوسع من حركة التمويل الاجتماعي الإسلامي، لا سيما وأن هذه النوعية من التمويل لا تتطلب التمليك كما في الزكاة ويمكن المؤسسة الوقف إضافة إلى منح القروض الحسنة تمويل المشروعات المتناهية الصغر في صورة صدقة مجانية لا ترد، وفق رغبة الواقف أو المتصدق، وهذا ما يحقق زيادة الشمول المالي للأفراد.[1]

[1] **أشرف محمد دوابه التمويل الاجتماعي الإسلامي والتمكين الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره ، ص47.

- **الإدماج من خلال أدوات تقاسم المخاطر**: إن استخدام عقود المشاركة وتقاسم المخاطر بعد بديلا عمليا وذا فعالية للتمويل القائم على الفائدة، ويمكن لهذه الأدوات التمويلية التي يتم فيها مشاركة المخاطر أن تقدم التمويل الأصغر المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، والتأمين الأصغر.[1]

– الإدماج من خلال التمويل الأصغر الإسلامي:يساهم التمويل الأصغر الإسلامي بشكل كبير في تخفيف حدة الفقر وزيادة نسبة الشمول المالي والاجتماعي للأفراد في كثير من البلدان، فهو ذلك التمويل العيني أو النقدي أو تقديم خدمات مالية أخرى مثل التأمين الادخار، وتحويل الأموال بصيغ تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية ووفق معايير وضوابط شرعية أو فنية من طرف المؤسسات المالية الرسمية كالبنوك أو غيرها للفقراءوالعائلات ذوي الدخل المنخفض، وذلك من أجل استعماله في الأعمال الصغيرة لتحسين أحوالهم الاقتصادية وظروفهم المعيشية، ويكون تقديم هذا التمويل عن طريق منتجات تنقسم إلى 3 فئات تتمثل في أدوات بيعيه منها المرابحة والسلم والإجارة، أدوات تشاركيه تقوم على أساس الربح والخسارة مثل المضاربة والمشاركة، ومنح خيرية مثل الزكاة، الصدقة والوقف والقرض الحسن، وكانت بنغلادش من بين الدول التي حققت شمول مالي الأفراد وحفظت [2]من حدة الفقر بالتمويل الأصغر الإسلامي، حيث تم في غضون 20 عاما تخفيض نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر من 56,6سنة 1992 إلى 31,5%سنة 2010 .

– دعم المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر: يمكن استخدام صيغ التمويل الإسلامي لتمويل المشروعات الصغيرة، فهي تعمل على توسيع أنشطة هذه المشروعات ومن ثم المساهمة في التنمية الاقتصادية

وذلك من خلال ما يلي :

- ✓ **توفير التمويل اللازم لهذه المشروعات**: توفر صيغ التمويل الإسلامي تمويل تكاليف المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فالمرابحة تصلح لتمويل أو شراء أو توفير سلع ومعدات للإيجار فيها، وفي التأخير يتم توفير معدات للمشروع، أما المضاربة فبواسطتها يتم توفير كافة الموارد التمويلية المطلوبة للمشروع سواء في شكل رأس المال أو عمل، كما أن لعقد الاستصناع دورا هاما في تشجيع هذه المشروعات من خلال توفير التمويل نتيجة دفع قيمة منتجاتها مقدما، أما صيغة التمويل بالمشاركة في الأرباح فهي توفر المجال أمام أصحاب المهارات الإبداع والتميز وتسخير مواهبهم في الإنتاج والابتكار دون عوائق من أصحاب الأموال، كما يتم تشجيع أصحابالمشروعات الصغيرة على بذل أقصى

[1] بن عيوشة رفيقة ،فاطمة العلمي ،**صناعة التمويل الإسلامي _الواقع والرهانات _المؤتمر الخامس عشرك التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية** ،جامعة الشلف 17 و18 ديسمبر 2019 ، ص567.

[2] غانم محمد مصطفى ،**واقع التمويل الأصغر الإسلامي وأفاق تطويره في فلسطين، دراسة تطبيقية على قطاع غزة** ، رسالة ماجيستر،كلية التجارة ،الجامعة الإسلامية ، غزة ،2010 ص 99 .

جهد مع الحرص على نجاح مشروعاتهم والارتقاء بها لأنهم شركاء في الربح الناتج[1]

- ✓ **تحفيز الطلب على منتجات هذه المشروعات:** لا يشترط في عدد من الصيغ توافر الثمن في الحال كما لا يشترط في عدد آخر توافر المنتج في الحال، فإذا كانت هناك رغبة لدى المستهلكين أو المنتجين على منتجات معينة نهائية أو وسيطة فإن عدم توافر تلك المنتجات لا) لا يمنع عقد الصفقات على شراء تلك المنتجات على أساس دفع الثمن في المستقبل دفعة واحدة أو على أقساط، كما يمكن أيضا إتمام الصفقات بدفع قيمة هذه المنتجات مقدما على أن يتم تسليمها في المستقبل وفقا للشروط المتفق عليها، وينتج عن ذلك تشجيع الطلب على منتجات هذه المشروعات ولا يكون عدم توافر الثمن أو المنتج عائقا على إتمام هذه الصفقات .
- ✓ **الانتشار الواسع للبنوك الإسلامية لاسيما في الدول الغربية:**لم تعد البنوك الإسلامية تقتصر على الدول الإسلامية فقط بل تحولت هذه الصناعة الناشئة من أسواق خاصة بالمسلمين إلى بديل قبل للتطبيق بالنسبة ألمستهلكي التمويل التقليدي بغض النظر عن معتقد اتهم الدينية خاصة بعد الأزمة المالية العالمية 2008 والتي أثبتت جدارتها في تصدي للأزمات وتقليل المخاطر.[2]

والشكل الموالي يوضح ركائز الشمول المالي للتمويل الإسلامي والبنوك الإسلامية:

[1] حسين عبد المطلب الأسرج، **صيغ تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الإسلامي**، مجلة دراسات إسلامية، مارس 2010، ص 16.

[2] بوعينة سليمة، قاسي بسمينة، **فعالية المصارف الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر** ، مرجع سابق ،ص 206.

الشكل رقم12: ركائز الشمول المالي للتمويل الإسلامي

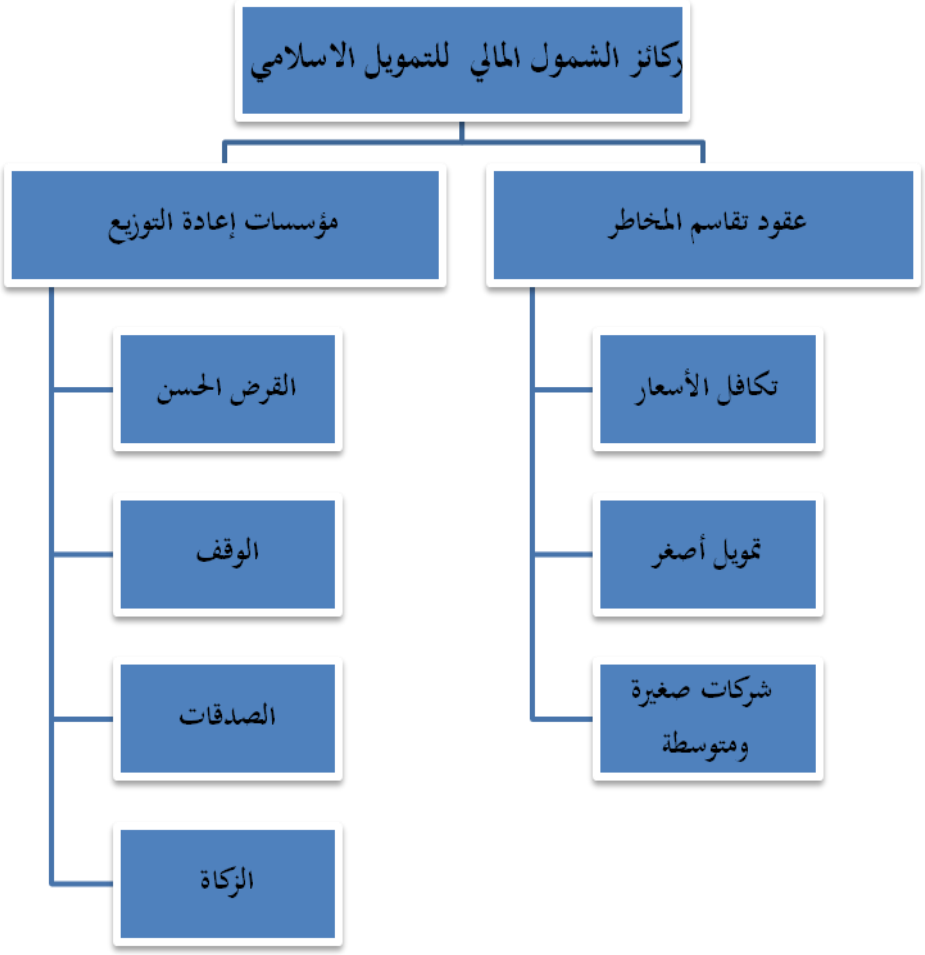

المصدر:عبد الحليم غربي،نحو إطار مفاهيمي للشمول المالي والمصرفي الإسلامي ،دراسة تحليلية لأبعاده ومؤشراته وتأثيراته،المجلة الجزائرية للدراسات المالية و المصرفية ، المجلد 10، العدد01، 2020،ص13

الفرع الثاني:فرص زيادة الشمول المالي من طرف البنوك الإسلامية بتبنيها تقنيات التكنولوجيا المالية

تعتبر تكنولوجيا المالية في إعداد بدائل تمويلية محدودة الدخل وغير المستفيدين من النظام المالي من خلال ابتكاراتها، وهذا ما يجعل العديد من البنوك الإسلامية تدرك أهمية احتضان تكنولوجيا المالية الإسلامية، وتصميمها وخططها التطويرية لتضمن حلولاً بنكية بديلة، والتي بدورها تؤدي إلى توسيع نطاق انتشارها والوصول إلى المؤسسات غير المشمولة أو غير المؤهلين للتعامل مع البنوك، كما أن آثار جائحة كورونا إلى استقرار ذلك وإلحاح على اعتماد تكنولوجيا المالية في أسرع وقت ممكن لمواكبة الوضع الحالي. والتطور الحاصل في مجال خدمات المالية.

ويعود مزايا ذلك إلى مايلي:

- تخفيض تكلفة المعاملات عن طريق التحول الرقمي، مما يتيح لمؤسسات المالية الإسلامية مجالًا أكبر لخفض أسعارها وزيادة المزيد من المعاملات

- القدرة على التمويل، والتي قد لا يتم تقديمها للعملاء بسبب التكاليف المرتفعة المرتبطة بكل طلب تمويل
- توسيع النطاق ينتشر في المناطق التي يستثمر فيها الأفراد مالياً بواسطة التكنولوجيا المالية، دون الحاجة إلى استثمار مبالغ مالية كبيرة لفتح فروع جديدة أو توظيف موظفين جدد.[1]

وهذا ما يوضحه الشكل الموالي :

الشكل رقم13: المزايا التي تستفيد منها البنوك الإسلامية لاستخدامها لتقنيات التكنولوجيا المالية

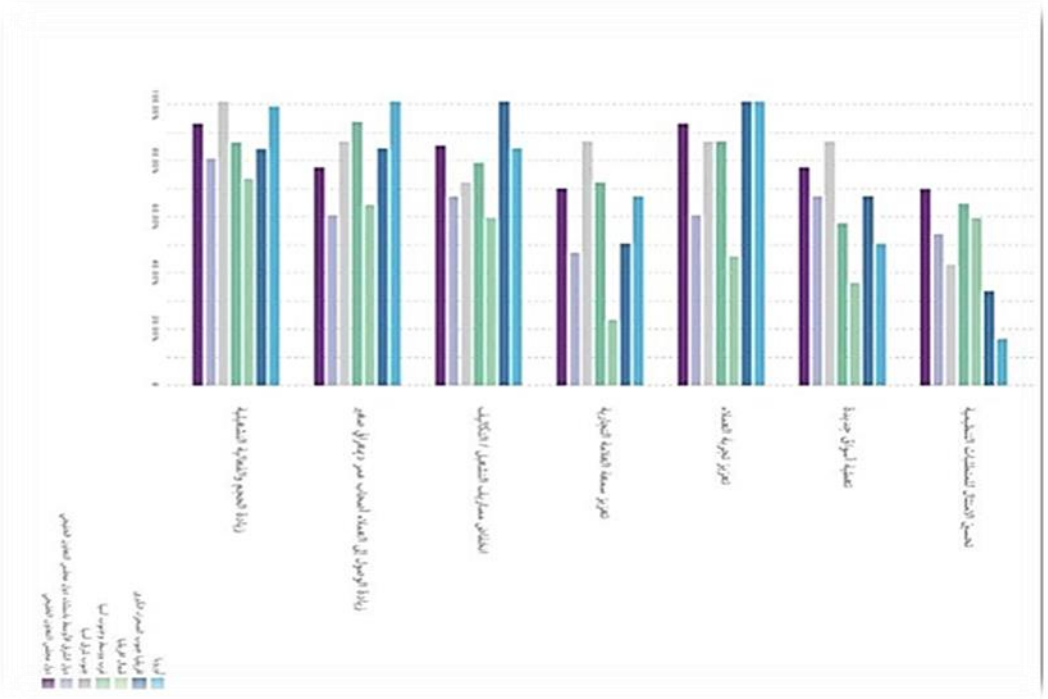

Source: **General Council for Islamic Banking and Financial Institutions** ,**Global Islamic Bankers' Survery** , **Beyond Digitalisation** :**Finteech**, **Customer Experience** ,**june2020** ,**p 84**

أبرز توجهات التكنولوجيا المالية الإسلامية التي تنوه البنوك الإسلامية بمساهمتها في المجالات المستقبلية القادمة فيما يلي:

[1] General Council for Islamic Banking and Financial Institutions, Global Islamic Bankers' Survey, Beyond Digitalisation: Fintech, Customer Experience, May 2021. p. 84

الشكل رقم14: اتجاهات التكنولوجيا المالية الإسلامية التي تنوي البنوك الإسلامية تبنيها في السنوات القادمة

المصدر: المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية ، الاستبيان العالمي للمصرفيين الإسلاميين مابعد التحول الرقمي التكنولوجيا المالية وتجربة العملاء ، جوان 2020، ص62

تعتبر المدفوعات والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والخدمات المصرفية المفتوحة من أكثر المجالات التي تتوقع البنوك أن تطبقها ضمن عملياتها فيالسنوات القادمة، أما فيما يتعلق بالحوسبة السحابية والعملات الرقمية فهي مرجحة على الإطلاق حسب الأغلبية المشاركة في الاستبيان العالمي للمصرفيين الإسلاميين، فإن بنوك دول مجلس التعاون الخليجي الأكثر تفاؤلاً لتبنيهم تقنيات جديدة، أما منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي فكانت أقل تفاءلا.

تحديات تتبنى التكنولوجيا المالية من خلال البنوك الإسلامية:

قبل أن تتمكن الصناعة المصرفية من تقديم من هذه الفرص هناك مجموعة من التحديات التي تواجهها والتزاماتها تجاه الشريعة الإسلامية فيالمعاملات المالية، لذا لا بد من وضع اللوائح والتنظيمات لضمان الالتزام بتطوير التكنولوجيا المالية المصممة لهذه المتطلبات الأساسية وهذا ما بينه الشكل الموالي:

الشكل رقم15: تحديات اعتماد التكنولوجيا المالية من طرف البنوك الإسلامية حسب التقسيم الإقليمي

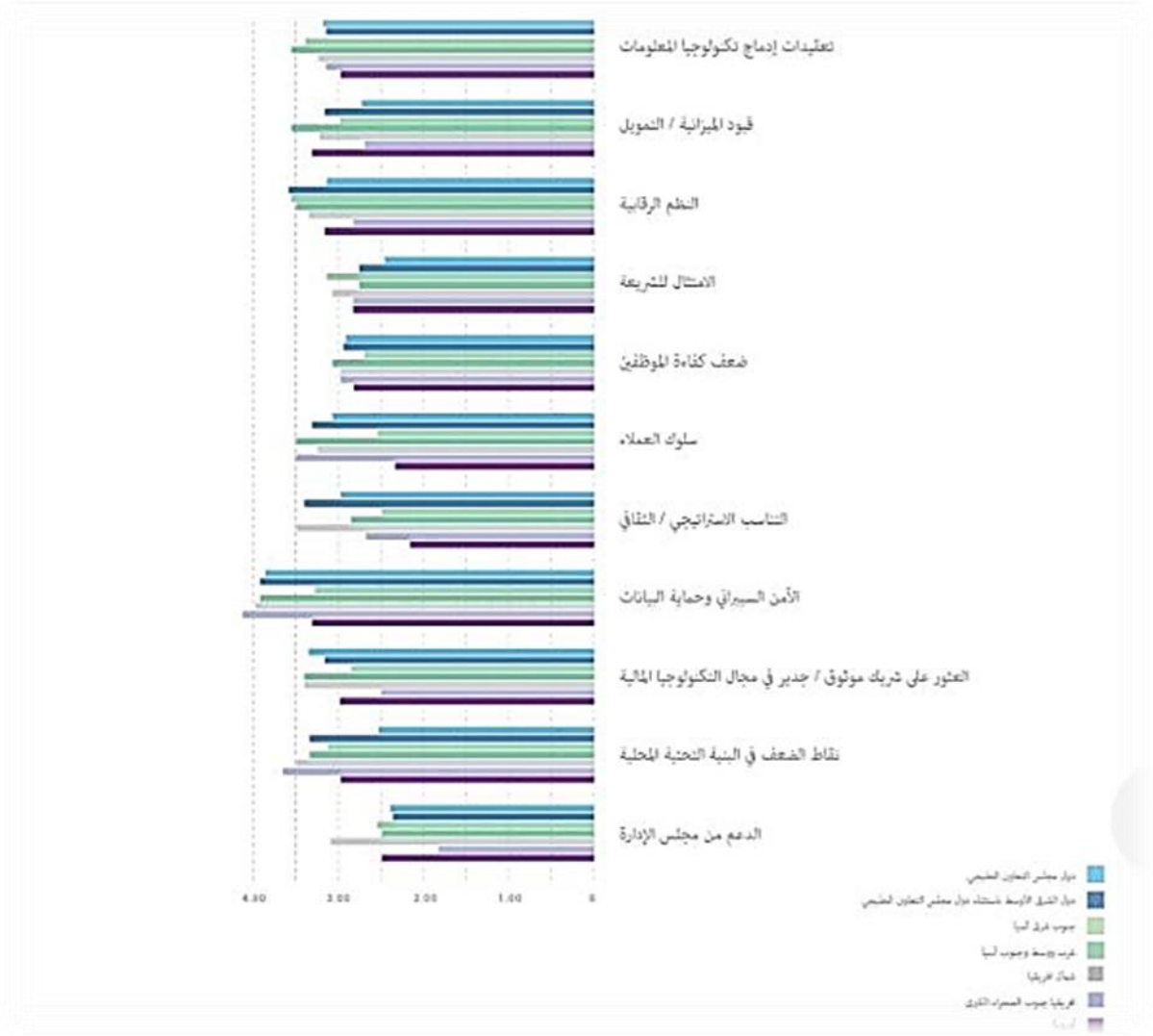

المصدر المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية الاستبيان العالمي للمصرفيين الإسلاميين ما بعد التحول الرقمي التكنولوجيا المالية وتجربة العملاء جوان 2020، ص 79

يتضح من الشكل أن الأمن السيبراني وحماية البيانات من أهم التحديات التي تواجه البنوك باعتمادها التكنولوجيا المالية مقابل النظم الرقابية، وهذا يختلف حسب كل نوع من الأمن السيبراني وحماية البيانات التي كانت أقل وضوحًا في جنوب شرق آسيا وأوروبا منها في مناطق أخرى، بينما كانت المخاطر المتعلقة بالبنية التحتية أقل في دول مجلس التعاون الخليجي وأوروبا،وللتغلب على هذه التحديات والقليل منها، من خلال إقامة تعاون مع شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية الرائدة، وإضافة إلى ذلك، يمكن للبنوك الاستفادة منها لجذب مجموعة أكبر من المستثمرين، وبالتالي تصبح أكثر استجابة لاحتياجات العملاء المتغيرين والتكنولوجيا الصاعدة[1].

[1] **علاء الدين قادري، مريم عباس ،ابتكارات التكنولوجيا المالية وأثرها على المؤسسات المصرفية الإسلامية الملتقى الدولي التكنولوجيا المالية الإسلامية وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية**، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس ،2021، ص 28

ومن بين الدول التي تنجح في تطبيق التكنولوجيا المالية الإسلامية، فإن كل شركة رائدة في هذا المجال هي ماليزيا، العربية السعودية، وهذا يوضحه جدول الموالي، حيث تم ترتيب الدول حسب عدد شركات التكنولوجيا المالية التي تمتلكها:

الجدول رقم6:ترتيب الدول الرائدة في التكنولوجيا المالية الإسلامية سنة 2020

الترتيب	الدول	عدد الشركات
01	المملكة المتحدة	27
02	ماليزيا	19
03	الإمارات العربية المتحدة	15
04	اندونيسيا	13
05	المملكة المتحدة السعودية	9
06	الولايات المتحدة الأمريكية	9
07	باقي الدول	50
مجموع شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية عالميا		142

المصدر: بن عيشوبةرقيقةصدقاوي صورية التكنولوجيا المالية الإسلامية ا،لفرص والتحديات، مجلة الإستراتيجية والتنمية المجلد 11، العدد 04 جويلية 2021، ص 128

من الجدول أعلاه، يتبين أن شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية تقع في 6 دول تحت المملكة المتحدة في المرتبة الأولى بـ 27 شركة تابعة لماليزيا ثم الإمارات العربية المتحدة بـ 19 و15 شركة على التوالي، أما المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية فيملكان 9 شركات لكل دولة.

أما فيما يتعلق بأفضل الأسواق التي قامت بالاستثمار في التكنولوجيا المالية الإسلامية لسنة 2020، فكانت كمايلي:

الشكل رقم16: أكبر 05 أسواق تكنولوجيا مالية إسلامية حسب الحجم سنة 2020 الوحدة مليار دولار

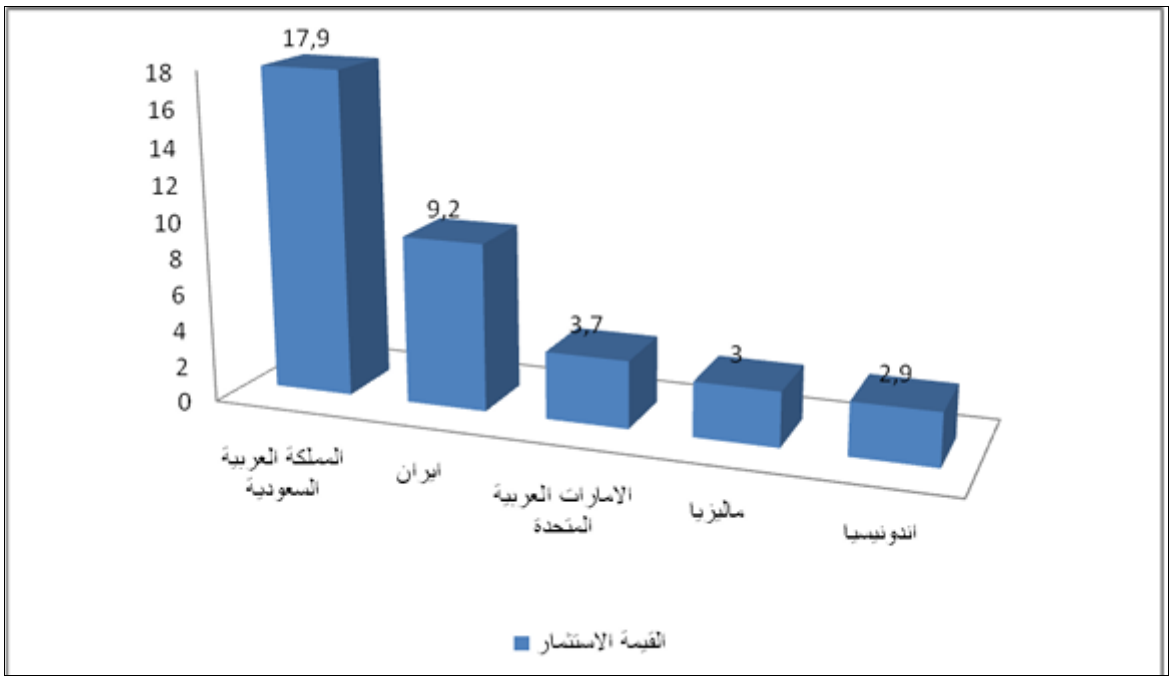

Source:**Dinastandard-ellipses**, **Global Islamic Fintech Report**, **2021**, **p11**

من الشكل أعلاه يتبين أن كل من السعودية وإيران والإمارات العربية المتحدة إضافة إلى ماليزيا وإندونيسيا تتصدر حجم المعاملات، وتمثل 75% من حجم سوق التكنولوجيا المالية الإسلامية لمنظمة التعاون الإسلامي، كما كان حجم سوق التكنولوجيا المالية الإسلامية في عام 2020 يقدر بـ 49 مليار دولار أمريكي في دول منظمة التعاون الاقتصادي، وهذا يمثل 72% من حجم سوق التكنولوجيا المالية الإسلامية على مستوى العالم، ومن المتوقع أن يصل حجم الاستثمارات إلى 128 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2025، بمعدل نمو سنوي قدرب 21 %.[1]

إن ظهور البنوك الإسلامية يعتبر عهدًا جديدًا مقارنة بنظيراتها التقليدية، فقد مرت مرحلة لاحقة حتى وصلت إلى ما عليه الآن، فهي تعتبر ركيزة النظام المالي العالمي الخاص بعد الأزمة العالمية 2008 لما تمتع به من خصائص ومميزات جعلتها تزدهر على الساحة المصرفية، كما يعود الفضل أيضًا إلى ظهور العديد من المؤسسات الدولية الداعمة لها والتي كان لها تأثير ممتد في توفير البيئة المناسبة لأعمالها الخاصة في السنوات الأخيرة، لذا حقق قطاع هذه الصناعة نموًا تسارعا من خلال العقود الأخيرة على المستوى العالمي والعربي الخاص بعد تبنيها تقنيات التكنولوجيا المالية في بعض الدول والتي بفضلها تم تعزيز الشمول المالي للأفراد.

[1]Dinastandard-ellipes, Global Islamic Fintech Report 2021, 2021, p. 11

خلاصة الفصل الأول:

من خلال دراستنا لهذا الفصل تطرقنا إلى المفاهيم العامة والأساسية للبنوك الإسلامية منذ نشأتها، والتي كانت عبارة عن بيوت للصيرفة إلى أن أصبحت عبارة عن مؤسسات مالية تقوم بعملية تمويل المشاريع الاقتصادية المساهمة في التنمية الاجتماعية من خلال تطوير وتنويع الأساليب التمويلية،حيث ركزنا على كيفية مساهمة هذه المؤسسات المالية في توسيع قاعدة الاستفادة من الخدمات المصرفية عبر أدوات تمويلية تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية مثل المرابحة، المضاربة، والإجارة و الاستصناع...إلخ.

كما تطرقنا إلى تعريف الشمول المالي باعتباره قدرة تمكن كل فرد أو مؤسسة في المجتمع من إيجاد منتجات مناسبة للاحتياجات مثلحسابات جارية، خدمات الدفع والتمويل وغيرها من المنتجات المالية.

كما أردنا إسقاط الضوء على علاقة الشمول المالي مع مختلف لتغيرات الاقتصادية،وتوصلنا إلى أن هذا الأخير يساهم كثيرا في تحقيق منافع اقتصادية كبيرة للمجتمع و الاقتصاد والدولة ككل، وقد يسمح للسلطات العمومية بالاعتماد عليه كهدف وسيط في تحقيق العديد من الأهداف النهائية .

الفصل الثاني

الجانب التطبيقي للدراسة

تمهيد:

يشهد العالم في العقود الأخيرة اهتمامًا متزايدًا بمفهوم الشمول المالي، باعتباره أداة إستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ويُقصد بالشمول المالي تمكين الأفراد والمشروعاتخصوصًا الصغيرة والمتوسطمن الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، كالحسابات البنكية، والتمويل، والادخار، والتأمين، بطريقة ميسّرة وبتكلفة معقولة، بما يتناسب مع احتياجاتهم وظروفهم.

وفي السياق الجزائري، تبرز الحاجة الملحة إلى تعزيز الشمول المالي، في ظل وجود نسبة معتبرة من السكان لا يتعاملون مع البنوك، إما بسبب غياب الثقة في النظام المصرفي التقليدي، أو نتيجة لعوامل ثقافية ودينية تجعل شريحة واسعة من المواطنين تُعرض عن التعاملات التي تنطوي على فوائد ربوية، ومن هذا المنطلق تبرز البنوك الإسلامية كأداة فعالة يمكن أن تسهم في توسيع قاعدة الشمول المالي، عبر تقديم حلول مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، تعتمد على مبادئ التمويل بالمشاركة، وتقاسم المخاطر، والابتعاد عن الربا والغرر.

تلعب البنوك الإسلامية دورًا محوريًا في هذا المجال، من خلال تصميم منتجات وخدمات مالية مبتكرة تستهدف فئات لم تكن سابقًا ضمن النظام المالي الرسمي، مثل صغار الحرفيين، وأصحاب الدخل المحدود، والنساء، وسكان المناطق الريفية، ويمثل بنك التنمية المحلية (BDL) في الجزائر نموذجًا مهمًا للبنك الذي يسعى من خلال نوافذه الإسلامية إلى دعم الشمول المالي من خلال تقديم خدمات تمويلية واستثمارية تتماشى مع متطلبات الاقتصاد الوطني والخصوصيات الدينية والاجتماعية للمجتمع الجزائري.

ويكتسي اختيار بنك التنمية المحلية (وكالة خنشلة) كدراسة حالة أهمية بالغة، بالنظر إلى ديناميكيته وتوجهه نحو تنويع عروضه المالية بما يخدم أهداف الشمول المالي، خصوصًا بعد تبنيه خيار تقديم منتجات بنكية إسلامية في إطار إستراتيجيته التوسعية، ولعل أبرز ما يميز تجربة هذا البنك هو محاولته للجمع بين متطلبات الحداثة المصرفية وبين الالتزام بالضوابط الشرعية، بما يضمن استقطاب فئات جديدة إلى المنظومة المصرفية، كانت مستبعدة أو مهمّشة من قبل.

وعليه، فإن هذا الفصل يسعى إلى تحليل الجهود التي يبذلها بنك التنمية المحلية في سبيل تعزيز الشمول المالي، مع التركيز على:

- دراسة طبيعة المنتجات والخدمات المالية الإسلامية التي يقدمها البنك.
- تقييم مدى استجابتها لحاجيات الفئات المستهدفة، خاصة غير المتعاملين سابقًا مع النظام البنكي.
- تحليل نتائج هذه السياسات من حيث التوسّع في قاعدة الزبائن وتسهيل الوصول إلى التمويل.
- مناقشة أبرز التحديات التي تواجه البنك في هذا المسار.
- استشراف الآفاق المستقبلية لتفعيل أكبر لدور البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر.

إن فهم العلاقة بين البنوك الإسلامية والشمول المالي لا يقتصر على الجانب النظري فقط، بل يكتسب أهمية عملية متزايدة في ضوء التغيرات الاقتصادية والمالية التي تشهدها الجزائر، مما يجعل دراسة تجربة بنك التنمية المحلية مدخلًا مناسبًا

لرصد الإمكانيات والقيود التي تحكم هذه العلاقة، واقتراح السبل الكفيلة بتعزيزها بما يخدم التنمية الشاملة.
تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: تقديم بنك التنمية المحلية BDL ودوره في تحقيقه الشمول المالي

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة

المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسة

المبحث الأول: تقديم بنك التنمية المحلية (BDL)

يُعتبر بنك التنمية المحلية من بين المؤسسات المصرفية التي تساهم في دعم جهود الدولة لتحقيق الشمول المالي، من خلال توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية، لا سيما أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومع تزايد الطلب على الصيرفة الإسلامية كخيار تمويلي يتماشى مع قناعات شريحة واسعة من المجتمع، بدأ البنك في إدراج خدمات مالية إسلامية ضمن عرضه البنكي، بما يعزز من دوره في ترقية الشمول المالي وتوسيع نطاق الإدماج المالي بطريقة تتماشى مع المبادئ الشرعية.

المطلب الأول: تعريف ونشأة بنك التنمية المحلية

الفرع الأول: تعريف بنك التنمية المحلية

بنك التنمية المحلية (BDL) هو مؤسسة عمومية اقتصادية ذات طابع بنكي، أُنشئ بموجب المرسوم رقم 85-85 بتاريخ 30 أفريل 1985، بهدف المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي، ويُعد البنك فاعلًا رئيسيًا في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يوفر لها حلولًا مالية متنوعة، بما في ذلك منتجات الصيرفة الإسلامية،كما يسهم البنك في تعزيز الشمول المالي من خلال توسيع شبكة خدماته البنكية لتشمل فئات وشرائح غير مستفيدة سابقًا من النظام المالي التقليدي، لا سيما في المناطق الداخلية والريفية.

الفرع الثاني: نشأة وتطور بنك التنمية المحلية

تأسس **بنك التنمية المحلية** في الجزائر بطريقة غير تقليدية، حيث انبثق عن **القرض الشعبي الجزائري**، وقد تم تأسيسه بموجب **المرسوم الرئاسي رقم 22/26**، وبدأ نشاطه برأسمال قدره **6مليارات دينار**،بعد مرور **12سنة** من تأسيسه، بلغ رأس ماله **72مليار دينار**.

يتمركز **المقر الرئيسي** للبنك في **بسطوالي**في ولاية **تيبازة**، ويشمل المقر الرئيسي **مديريتين متخصصتين** في بداية تأسيسه، كانت شبكة فروع البنك محدودةحيث كان يشرف على **32 وكالة وفرع واحد**، وبعد مرور 12 سنةتوسعت شبكة البنك بشكل ملحوظ ليصبح لديه **122وكالة** و **12فرعًا**.

أما بالنسبة للموارد المالية التي يتلقاها البنك من عملائه، فقدكانت **10مليارات دينار** في بداية تأسيسه، وبعد **12سنة** ارتفعت إلى **42مليار دينار**،كما شهد عدد الحسابات المفتوحة لدى البنك زيادة كبيرة، حيث ارتفع من **100.000 حسابا** إلى **650.000حسابًا** خلال عشر سنوات،وبالنسبة لعدد العمالفقد ارتفع من **750عاملًا** إلى **3035عاملًا** خلال نفس الفترة.

و يمكن إبراز تطور(BDL) من خلال المراحل التالية:

المرحلة الأولى: من **1982** إلى**1990** خلال الثماني سنوات الأولى كان هدف البنك آنذاك هو فرض وجوده في البيئة المصرفية بفتح العديد من الوكالات في مناطق مختلفة ذات الصبغة التنموية وبمرور الزمن اكتسب البنك سمعة وكفاءة عالية في ميدان القطاع التنموي، قطاع السكن والتنمية وهذا الاختصاص كان منصوص في إطار الاقتصاد المخطط حيث كان بنك عمومي يختص بإحدى القطاعات الحيوية العامة.

المرحلة الثانية: من **1991** إلى **2005** بموجب صدور قانون **10/90** الذي ينص على نهاية فترة تخصص البنوك حيث وسع بنك (BDL) أفقه إلى مجالات من النشاط الاقتصادي والصناعات المتوسطة والصغيرة PMI/PME.

المرحلة الثالثة: من **2005** إلى الوقت الحالي، عاد البنك إلى اختصاصه الأول (قطاع التنمية المحلية) لكن مع استراتيجية أكثر توسعا بشروط أفضل وسياسة تتماشى وظروف السوق، كما اتبع سياسة اللامركزية حيث أعطى صلاحيات واسعة في منح القروض خدمة لسياسة إعادة هيكلة المؤسسات وتسهيلا لخدماته.

أما بالنسبة للمجال التقني فكانت هذه المرحلة بداية إدخال الإعلام الآلي:

1991: نظام نظام **SWIFT** لتطبيق عمليات التجارة الخارجية.

1992: وتتميز بما يلي:

1_ وضع برمجياتSyboucProgicielمع فروعه المختلفة للقيام بالعمليا البنكية:

- تسيير القروض.
- تسيير عمليات الصندوق.
- تسيير المودعات.
- الفحص عن بعد لحسابات الزبائن.

2- إدخالالإعلام الآلي على جميع العمليات التجارية الخارجية، عمليات فتح القروض الوثائقية أصبحت في يومنا هذا لا تفوق 24 ساعة على الأكثر .

3- إدخال مخطط الحسابات الجديد على مستوى الوكالات.

1993: إنهاء عملية إدخال الإعلام الآلي على جميع العمليات البنكية.

1994: تشغيل بطاقة التسديد والسحب.

1996: إدخال عملية الفحص السلكي **Télétraitement**،فحص وانجاز العمليات البنكية عن بعد وفي الوقت الحقيقي.

1998: تشغيل بطاقة السحب ما بين البنوك.

2000: المرحلة الحالية تتميز بوجود التدخل الفعلي للبنوك العمومية لبعث نفس جديد في مجال الاستثمارات المنتجة وجعل نشاطها ومستوى مردودها يساير قواعد اقتصاد السوق في مجال التدخل في تمويل الاقتصاد بنك **BDL** رفع إلى حد كبير القروض لفائدة المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة في شتى مجالات النشاط الاقتصادي وفي نفس الوقت رفع معاونته للقطاع التنموي وفروعه المختلفة بصدد مسايرة التوقعات الاقتصادية وتحولاتها الاجتماعية العميقة ومن أجل الاستجابة لتطلعات زبائنه وضع بنك **BDL** برنامج خماسي فعلي يتركز خاصة على عصرنة البنك وتحسين الخدمات وكذلك إحداث تطهير في ميدان المحاسبة وفي الميدان المالي هذا البرنامج نتجت عنه الإنجازات التالية:

1- القيام بفحص دقيق لنقاط القوة والضعف لبنك **BDL** وإنجاز مخطط تسوية للمؤسسة لمطابقة القيم الدولية.

2- تعظيم نظام الشبكة المحلية مع إعادة تنظيم برنامج **Progicielsybu**كزبون مقدم للخدمة **Client serveur**. وفي بداية 2001 تم مايلي:

- التظهير الحسابي المالي.
- إعادة النظر لتقليل الوقت وتنفيذ الإجراءات الإدارية والنقدية المتعلقة بملفات القروض لمدة تتراوح بين 20 و90 يوم بالنسبة لقروض الاستغلال والاستثمار.
- إدخال مخطط جديد في الحسابات على مستوى المحاسبة المركزية.
- تحقيق مشروع البنك الجالس (**Banque assise**) .
- تعميم شبكة عبر الوكالات والمنشأة المركزية.
- إنشاء تطبيق آلي يختص بإدخال آليات الدفع في مجال التعامل الافتراضي.

2002: تعميم البنك الجالس مع الخدمات المشخصة على جميع الوكالات الأساسية على المستوى الوطني.

2003: معلوماتية نظام الموارد البشرية.

2004: تبني بنك **BDL** لمبدأ حوسبة وسائل الدفع لم يعد مشروعا فقط تم تحقيق ذلك منذ العاشر من يناير 2004 وابتداءا من هذا التاريخ أصبح الصك عبارة عن صورة تسافر عبر شبكة اتصالات سلكية ولا سلكية موثقة.

ومن خلال التعرض إلى تطور بنك **BDL** نستطيع أن نقدمه في النقاط التالية:

1- البنك الأول في ترتيب البنوك التجارية.

2- استعمال **SWIFT** منذ 1991.

3- استعمال الإعلام الآلي في جميع عمليات التجارة الخارجية.

4- الشبكة الأكثر كثافة.

5- بنك شامل ووطني يتدخل في تمويل كل القطاعات الاقتصادية.

6- ما لا يقل عن **3,2** مليار دولار أمريكي من التعاملات الاقتصادية والبنكية.

7- 30 **%** من التجارة الخارجية الجزائرية.

8- ثاني بنك جزائري يطبق مبدأ البنك الجالس مع خدمات شخصية.

9- الإدخال الكامل للإعلام الإلي على كل الشبكة بفضل برمجيات خاصة **Logiciel** ملك للبنك مصمم من طرف مهندسي المؤسسة.

10- القيام بالعمليات البنكية في الوقت الحقيقي وعن بعد.

11- ترتيب القروض الوثائقية في مدة 24 ساعة.

12- إمكانية فحص الزبائن عن بعد لحساباتهم الشخصية.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية(BDL)وأهدافه

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية

الشكل رقم17: الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية

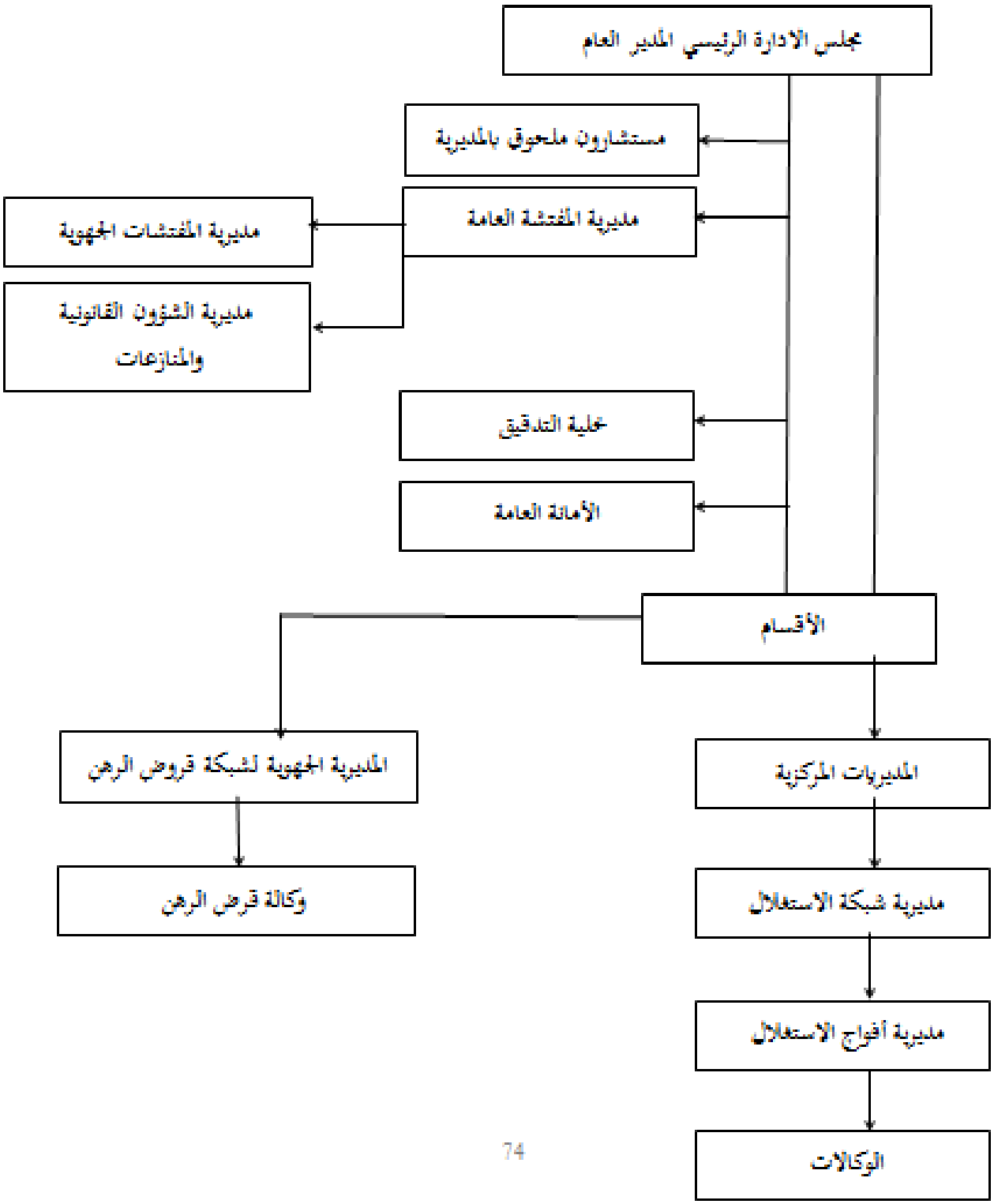

الشكل رقم18:الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية وكالة خنشلة

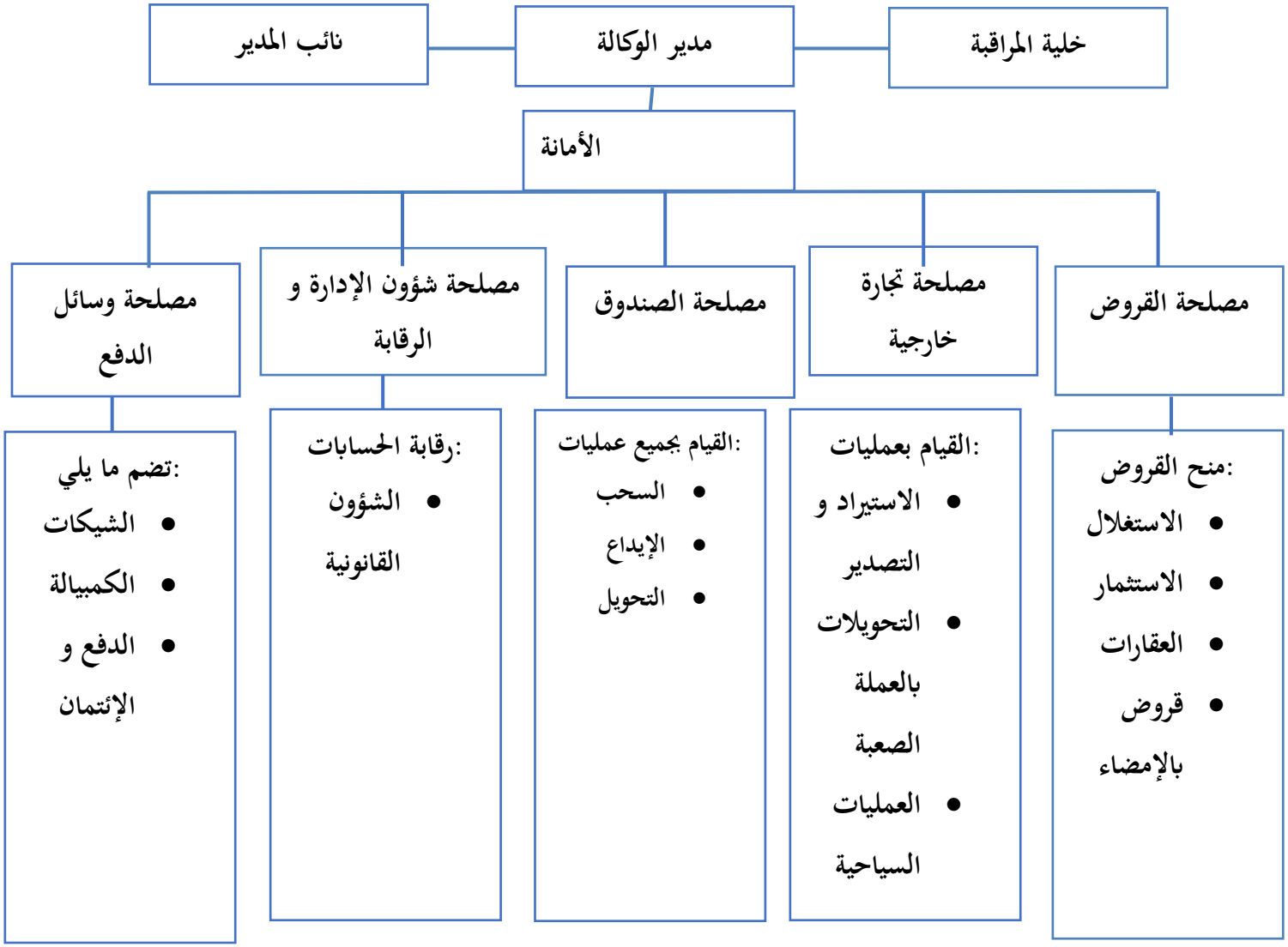

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على الوثائق المقدمة من طرف بنك التنمية المحلية – وكالة خنشلة.

و عليه يتكون الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية – وكالة خنشلة – من:

مدير الوكالة: هو المنسق والمحرك لجميع عمليات الوكالة، ومن بين مهامه ما يلي:

- توقيع وإبرام جميع العقود والمستندات والوثائق.
- السهر على تحقيق أفضل مردودية لجميع الموارد والإمكانيات داخل الوكالة.
- تقديم تقارير دورية عن نشاطات الوكالة إلى المديرية العامة.

- العمل على تطبيق جميع الإجراءات الإدارية والمحاسبية السارية المفعول.
- الحرص على التكوين الجيد لعمال وموظفي الوكالة.

نائب المدير: يقوم بمساعدة المدير ويُخلفه في حالة غيابه، ومن بين مهامه ما يلي:

- تنسيق النشاطات الإدارية بين مختلف مصالح الوكالة.
- معالجة الشكاوى المقدمة من طرف العملاء.
- المحافظة على الموارد المالية والمادية للوكالة.
- تنسيق الجهود ومتابعة نشاطات الوكالة

خلية المراقبة: تختص خلية المراقبة بما يلي:

- مراقبة العمليات المصرفية ومدى مطابقتها للقوانين، وإرسالها إلى الهيئة المعنية.
- تحرير تقارير عن المهام.
- القيام بمهام المراقبة والمراجعة الدورية للبرامج وفقًا للقواعد التنظيمية المحددة لمهام المراقبة.
- إن خلية المراقبة التي تُدار تحت مسؤولية المدير أو نائبه تهدف إلى تحقيق الرقابة الذاتية للبنك سواء كانت رقابة داخلية أو خارجية.

الأمانة: من الوظائف التي تقوم بها مصلحة الأمانة ما يلي:

- متابعة شروط وكيفية فتح وتسيير حسابات العملاء.
- إعلام العملاء بكل جديد يطرأ على ملفاتهم، خاصة المتعلقة بالقروض.
- إقامة علاقات مع العملاء.
- حفظ وإدارة الملفات القانونية للوكالة مع جميع المتعاملين.
- القيام بتنسيق العلاقات بين مختلف مصالح الوكالة بالتعاون مع المدير.

مصالح الوكالة البنكية: تتكوّن وكالة خنشلة من أربع مصالح رئيسيةوهي:

مصلحة القروض: تختص هذه المصلحة بمنح جميع أنواع القروض، ومنها:

- قروض الاستغلال.
- قروض الاستثمار.
- القروض العقارية.
- قروض التوقيع(قروض بضمان التوقيع).

مصلحة التجارة الخارجية: تُعنى هذه المصلحة بجميع العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية، سواء كانت استيرادًا أو تصديرًا، ومن بين مهامها ما يلي:

- القيام بعمليات التوطين المصرفي.
- فتح وإدارة ملفات الاعتماد المستندي.
- منح القروض اللازمة لعمليات الاستيراد والتصدير.
- تنفيذ عمليات تحويل العملات المختلفة.
- طلب الضمانات القانونية والنظامية على القروض الممنوحة في قطاع التجارة الخارجية.

مصلحة الصندوق: تتمثل وظيفتها في القيام بجميع العمليات الخاصة بقبول الودائع من طرف العملاء، وعمليات السحب، بالإضافة إلى العمليات الخاصة بالتحويلات وفتح الحسابات وتسليم بطاقات الدفع والائتمان.

مصلحة وسائل الدفع: وتسمى أيضًا بمصلحة المحفظة، وهي مكلفة بمعالجة السندات، الشيكات، والكمبيالات، سواء عند تسليمها للبنك من طرف الزبون من أجل خصمها أو تحصيلها، أو عند تقديمها للمدين من أجل تحصيلها.

الفرع الثالث: أهداف بنك التنمية المحلية BDL

إنه بنك يهدف إلى المشاركة الفعالة في تطوير الاقتصاد الوطني على وجه الخصوص تعزيز الاستثمار بتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة / الصناعات الصغيرة والمتوسطة في جميع القطاعات بتنوعها من خلال المشاركة في جميع الاجراءات التي وضعتها السلطات العمومية (CNAC،ANADE،ANGEM).

بالإضافة إلى أهدافه المتمثلة فيما يلي:

- تشجيع المواطنين ذوي الدخل الضعيف والمتوسط في اقتناء حاجياتهم بمنحهم قروض للاستهلاك.
- المساهمة المباشرة وغير المباشرة في حل مشكلة السكن عن طريق القروض العقارية الممنوحة سوا للأفراد أو التعاونيات العقارية.
- فتح أبواب العمل وفرص التشغيل والحد من البطالة وذلك بمنح قروض متوسطة الأجل للشباب في إطار تشغيل الشباب.
- تشجيع الصادرات والواردات عن طريق منح قروض التجارة الخارجية.
- كما ينفرد بنك التنمية المحلية في تطبيق نوع خاص من القروض البنكية وهو القرض مقابل الرهن هذا الشكل مفتوح لكل الخواص بالجزائر وهو بسيط في مفهومه حيث يتم إيداع أشياء من الذهب مقابل الاستفادة من الإقراض نقدا لمدة تتراوح بين ستة أشهر (06) وستة وثلاثون شهرا (36) كحد أقصى.

المطلب الثالث: منتجات وخدمات بنك التنمية المحلية

يُعتبر بنك التنمية المحلية من بين البنوك الجزائرية الرائدة التي تسعى إلى تلبية احتياجات زبائنها من خلال توفير باقة متكاملة من الخدمات والمنتجات المصرفية، التي تستهدف الأفراد، المهنيين، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا الشركات الكبرى، يهدف البنك من خلال هذا التنوع إلى دعم التنمية الاقتصادية، تعزيز الشمول المالي، ومواكبة التحولات الرقمية التي يشهدها القطاع البنكي.

الفرع الأول: منتجات بنك التنمية المحلية

1- **الحسابات البنكية:**

- **الحساب الجاري:** مخصص للمعاملات اليومية مثل السحب، الإيداع، والتحويلات.
- **حساب التوفير:** يسمح للعميل بادخار أمواله مع الحصول على فائدة بسيطة.
- **الحساب بالعملة الصعبة:** يمكن فتحه بالدولار أو اليورو لتلبية احتياجات العملاء المتعاملين دوليًا.

2- **القروض والتمويلات:**

- **القرض الاستهلاكي:** موجه لتمويل شراء السلع والخدمات (أجهزة إلكترونية، أثاث، مركبات...).
- **القرض العقاري:** مخصص لشراء أو بناء سكن، مع تسهيلات في الدفع.

- **قروض تمويل المشاريع:** خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتندرج ضمن برامج الدعم الحكومي(ANSEJ)،(CNAC) .
- **القروض المتوسطة والطويلة الأجل:** موجهة للمشاريع الإنتاجية.

3- **البطاقات البنكية:**

- **بطاقة الدفعCIB** : تمكن العميل من سحب الأموال والدفع الإلكتروني.
- **البطاقة الذهبية:** تمنح مزايا إضافية، كالسحب بمبالغ أعلى وخدمات خاصة.
- **بطاقات الدفع الدولية:** تُستخدم في التعاملات بالعملة الصعبة.

4- **منتجات التأمين البنكي:**

- تأمينات على الحياة، التأمين ضد الحوادث، وتأمينات خاصة بالقروض العقارية أو الاستهلاكية.

الفرع الثاني: خدمات بنك التنمية المحلية

1- **فتح الحسابات وإدارتها:**

- خدمة فتح حسابات بمختلف أنواعها.
- إدارة الحسابات والمعاملات اليومية للزبائن.
- إصدار دفاتر الشيكات وكشوف الحساب.

2- **التحويلات المالية:**

- تحويل الأموال محليًا ودوليًا.
- إمكانية التحويل عبر الفروع أو المنصات الرقمية.

3- **خدمات الدفع الإلكتروني:**

- توفير أجهزة **POS** للتجار.
- تسهيل دفع الفواتير عبر الإنترنت.
- استقبال المدفوعات الإلكترونية.

4- **الخدمات الرقمية:**

- **BDL Net**: منصة إلكترونية لإدارة الحسابات والقيام بالعمليات المصرفية عن بعد.
- **BDL Mobile**: تطبيق للهواتف الذكية يتيح سهولة الوصول إلى مختلف الخدمات البنكية.
- **SMS Banking**: خدمة التنبيهات عبر الرسائل النصية حول العمليات البنكية.

5- **الاستشارة والمرافقة:**

- مرافقة حاملي المشاريع وتقديم المشورة المالية.
- دعم المستثمرين في إعداد ملفات التمويل.
- تنظيم أيام إعلامية لفائدة الزبائن.

6- **صناديق الأمانات:**

- خدمة تأجير صناديق لحفظ الوثائق والأشياء الثمينة في ظروف آمنة وسرية.

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة

في هذا المبحث سنتوقف عند الإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية من عمليات تحديد عينة ومجتمع الدراسة، وتحديد المتغيرات وقياسها وطريقة جمعها وكذلك أسلوب المعالجة الإحصائية لبياناتها كما يتم تلخيص المعطيات وجدولتها وفيما يلي شرح تفصيلي لتلك الإجراءات.

المطلب الأول: منهج ومجتمع وعينة الدراسة

للوصول إلى نتائج البحث العلمي لابد من طريقة منظمة منسقة بمعنى الوسيلة التي يتم بواسطتها الوصول إلى الحقيقة وإلى مجموعة حقائق في أي موقف من المواقف ومحاولة اختباره للتأكد من صلاحيتها في مواقف أخرى وتعميمها للوصول بها إلى ما يطلق عليه اصطلاح النظرية وهي هدف كل بحث علمي.

الفرع الأول: منهج الدراسة

على ذكر ما سبق وانطلاقا من طبيعة الدراسة والنتائج المراد الحصول عليها،ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها ميدانيا، تم الاعتماد على المنهج الإحصائي، وذلك نظرا لطبيعة البحث التي تفرض علينا إتباع هذا المنهج باعتباره طريقة تتناول أحداث وظواهر وممارسات موجودة للدراسة وقياس الدلالة الإحصائية بين متغيرات الدراسة وقد اعتمدنا هذا المنهج بهدف تحليل نتائج الدراسة الميدانية في بنك التنمية المحلية خنشلة للوصول إلى الإجابة على الإشكالية الرئيسة والتساؤلات الفرعية واختبار الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية.

الفرع الثاني: مجتمع وعينة الدراسة ومتغيراتها

- **تقديم مجتمع الدراسة:** يتمثل مجتمع الدراسة في موظفيبنك التنمية المحلية خنشلةتم اختيار الموظفين بطريقة عشوائية (غير احتمالية).
- **تعريف بعينة الدراسة:** تم اختبار عينة الدراسة بطريقة عشوائية (غير احتمالية) وهم مجموعة من الموظفين كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم 7: عدد الاستبيانات الموزعة والمسترجعة والاستبيانات القابلة للدراسة

نوع الاستبيان	العدد	النسبة
الاستبيانات الموزعة	**33**	100 %
الاستبيانات المسترجعة	**30**	91%
الاستبيانات الغير قابلة للمعالجة	**3**	9%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج **spss**

يتضح من الجدول أن عينة الدراسة بلغ عددها 33 موظف، حيث بعد توزيع استمارة استبيان بشكل عشوائي كان عدد استمارات المسترجعة 30 استمارة من بين الاستمارات الموزعة من العدد الإجمالي.

المطلب الثاني: أدوات الدراسة والمعالجة الإحصائية

لاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام عدة أدوات تتماشى مع معالجة الإحصائية المستخدمة.

الفرع الأول: الأدوات المستخدمة في الدراسة

أولا– الاستبيان: لغرض الحصول على البيانات واختبار الفرضيات التي تم طرحها للقيام بهذه الدراسة تم الاستعانة بإعداد وتصميم استبيان كأداة لجمع تلك البعد الإجرائي المتعلقة بالدراسة. حيث تم تقسيم الاستبيان إلى قسمين على النحو التالي:

- **الجزء الأول:** يحتوي على البيانات الشخصية الخاصة بالمستجوبين من الموظفين وهي: الجنس،الفئة العمرية، المستوى التعليمي، الأقدمية، الوظيفة الحالية داخل البنك, هل تلقيت تدريبا أو دورات تكوينية في الصيرفة الإسلامية, مامدى معرفتك بمبادئ وأدوات الصيرفة الإسلامية؟' هل سبق لك التعامل بشكل مباشر مع منتجات مالية إسلامية؟, حيث خصصنا هذا الجزء من اجل الحصول على المعلومات الشخصية الخاصة بهم قبل إجابتهم على الاستبيان.

- **الجزء الثاني: الأسئلة المتعلقة بالبنوك الإسلامية** يحتوي هذا الجزء على بعض الأسئلة المرتبطة

✓ ويحتوي على 6عبارات رئيسية ويكون السؤال مصاغ إلى الموظف وتعطى له مجموعة من الخيارات النظرية ولا يمكن أن يختار أكثر من فكرة.

ثانيا– السلم التقديري: وقد تم الاعتماد على سلم خماسي لذلك فإن المجالات تحسب بالاعتماد على المدى كما يلي
المدى= الحد الأعلى – الحد الأدنى، ومنه المدى = 5-1=4

المدى = 4/5= 0.8

لتصبح المجالات المستخدمة كما يلي:

الجدول رقم 8: توزيع سلم ليكارت

مجال المتوسط الحسابي	] 1-1.8 [	] 1.8-2.6 [	] 2.6-3.4 [	] 3.4-4.2 [	] 4.2-5 [
درجة المقياس	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5
مستوى	منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	عالية	عالية جدا

المصدر: منّ إعداد الطالبتين

الفرع الثاني: المعالجة الإحصائية لمتغيرات الدراسة

بغية تحليل بيانات الدراسة تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية(spss)، حيث تم استخدام الأدوات التالية:

- **التكرارات والنسب المئوية:**

التكرارات تستعمل لمعرفة تكرار اختيار كل بديل من الاستبيان، أما النسبة المئوية فتستعمل لمعرفة نسبة اختيار كل بديل من بدائل الاستبيان.

- **المتوسط الحسابي:**

وذلك للتعرف على متوسط إجابات الأفراد حول عبارات أداة الدراسة.

- **الانحراف المعياري:**

ويستخدم من أجل التعرف على مدى انحراف إجابات أفراد العينة اتجاه كل عبارة، وكلما اقتربت قيمته من الصفر كلما كانت النتائج أكثر مصداقية وجودة.

- **التوزيع الطبيعي:**

للتأكد فيما إذا كانت البيانات تتبع توزيعا طبيعيا أم لا، تم استخدام اختبار كولمجروف.

- **معامل الصدق والثبات:**

وهو مقياس يقيس درجة ثبات وصدق أسئلة الاستبيان ونقصد بثبات أسئلة الاستبيان إستقرار المعطيات وعدم تناقضه مع نفسه أي أن المقياس يعطي نفس النتائج باحتمال مساوي لعملاء المعامل إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة، أما الصدق فنقصد به أن المقياس يقيس ما وضع لقياسه.

المطلب الثالث: نموذج الدراسة والاختبارات المستخدمة

الفرع الأول: نموذج الدراسة

الشكل رقم19: نموذج الدراسة

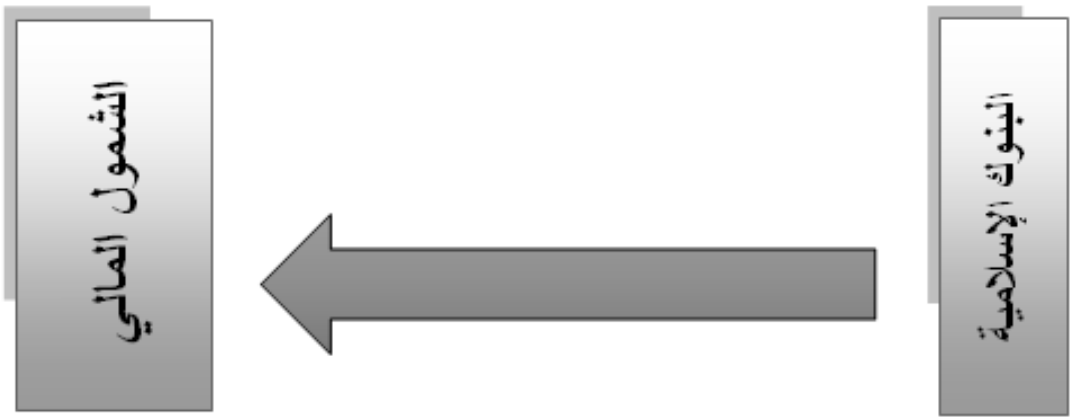

المصدر: من إعداد الطالبتين

1. اختبار التوزيع الطبيعي:

قبل الشروع في استخدام الأدوات الإحصائية وجب التأكد فيما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا ولهذا الغرض يتم استخدام اختبار kolmogrov –sminrov test والجدول الموالي يوضح النتائج المحصل عليها:

الجدول رقم 9: نتائج اختبار kolmogrov –sminrov test

	عدد فقرات الاستبيان	مستوى المعنوية
الجزء الثاني: الأسئلة المتعلقة بالبنوك الإسلامية	06	0.078
الجزء الثالث: الشمول المالي	06	0.092
المجموع	12	0.112

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج spss

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن كل محور يحقق الشرط مستوى معنوية أكبر من 0.05، مما يعني أن البيانات تتبع توزيعا طبيعيا ومنه يمكن إستخدام الاختبارات المعملية.

الفرع الثاني: ثبات أداة الدراسة:

تم الاعتماد على الفا كرونباخ للتحقق من ثبات الاستبيان كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم 10: نتائج اختبار الفا كرومباخ

Statistiques de fiabilité

الجزء	عدد الأسئلة	عملاء ألفا كرومباخ
الجزء الثاني: الأسئلة المتعلقة بالبنوك الإسلامية	06	0.869
الجزء الثالث: الشمول المالي	06	0.754
المجموع	12	**0.887**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج **spss**

نلاحظ أن معامل ألفا كرونباخأكبر من 0,6، وهذا يعني ان الاختبار إيجابي أي ثبات الاستبيان ونسبة جيدة لأغراض التحليل.

المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسة

حيث سيتم في هذا المبحث تحليل نتائج كل محور من محاور الدراسة باستخدام الأدوات الإحصائية المناسبة وفي الأخير سيتم اختبار الفرضيات.

المطلب الأول: عرض النتائج

أولا: التحليل الإحصائي لعبارات الجزء الثاني من الاستبيان والمتعلق بالمتغيرات الشخصية للموظفين

تتكون العينة من موظفينبنك التنمية المحلية خنشلة البالغ عددهم 50 حيث تم إدراج مجموعة من البيانات الشخصية لهم في استمارة الاستبيان والمتمثلة في: الجنس، الفئة العمرية، المستوى التعليمي، الأقدمية، الوظيفة الحالية داخل البنك, هل تلقيت تدريبا أو دورات تكوينية في الصيرفة الإسلامية, مامدى معرفتك بمبادئ وأدوات الصيرفة الإسلامية؟' هل سبق لك التعامل بشكل مباشر مع منتجات مالية إسلامية؟,. سيتم من خلالها تحليل عينة الدراسة باعتماد التكرارات والنسب المئوية.

1. تحليل نتائج العينة حسب متغير الجنس:

الجدول رقم 11: يمثل الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	18	60%
أنثى	12	40%
المجموع	30	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج spss

من خلال تحليلنا للجدول الخاص بمتغير الجنس للموظفين والدائرة النسبية يتبين لنا أن أغلبية أفراد العينة ذكور وبلغت نسبتهم 60%، تليها نسبة الموظفين الإناث حيث بلغت نسبتهم 40 %

ويمكن ترجمة البيانات الجدول في الدائرة النسبية التالية:

الشكل رقم20: خصائص أفراد العينة حسب متغير الجنس

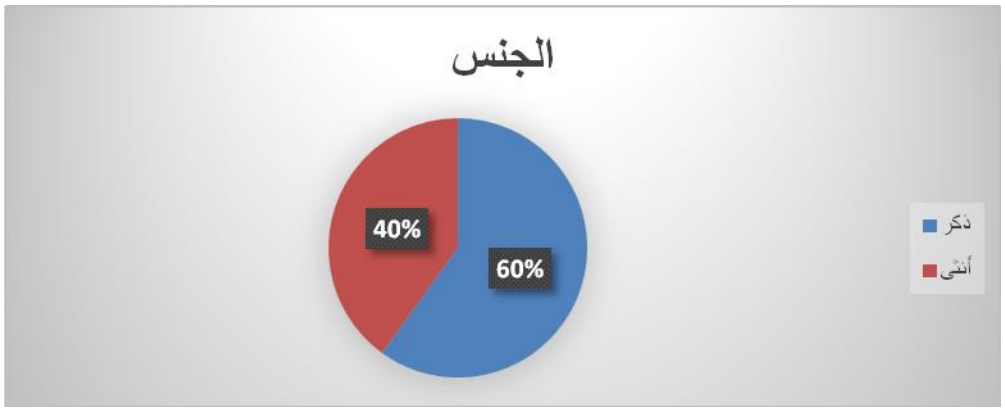

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على برنامج Excel

2. تحليل نتائج أفراد العينة حسب متغير الفئة العمرية

الجدول رقم 12: خصائص أفراد العينة حسب متغير الفئة العمرية

الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 25 سنة	4	14%
بين 25 الى 34 سنة	13	%43
بين 35 الى 44 سنة	7	%23
45 سنة فما فوق	6	20%
المجموع	30	100%

من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج spss

- ✓ نلاحظ من خلال تحليلنا للجدول أن أغلبية الموظفينتتراوح أعمارهم بين 25و34 سنة وعددهم 13موظف حيث قدرت نسبتهم بـ43 % من العدد الإجمالي للموظفين، تليها بفارق نسبة الموظفين الذين تتراوح أعمارهم بين 35 و44 سنة حيث بلغت 23%، وفي المرتبة الثالثة الموظفين الذين تبلغ أعمارهم 45 سنة فما فوق حيث بلغت نسبتهم 20 بالمئة، وفي المرتبة الأخيرة نسبة الموظفين الذين تبلغ أعمارهم أقل من 25 سنة حيث بلغت نسبتهم 14%.

الشكل رقم21:خصائص أفراد العينة حسب متغير الفئة العمرية

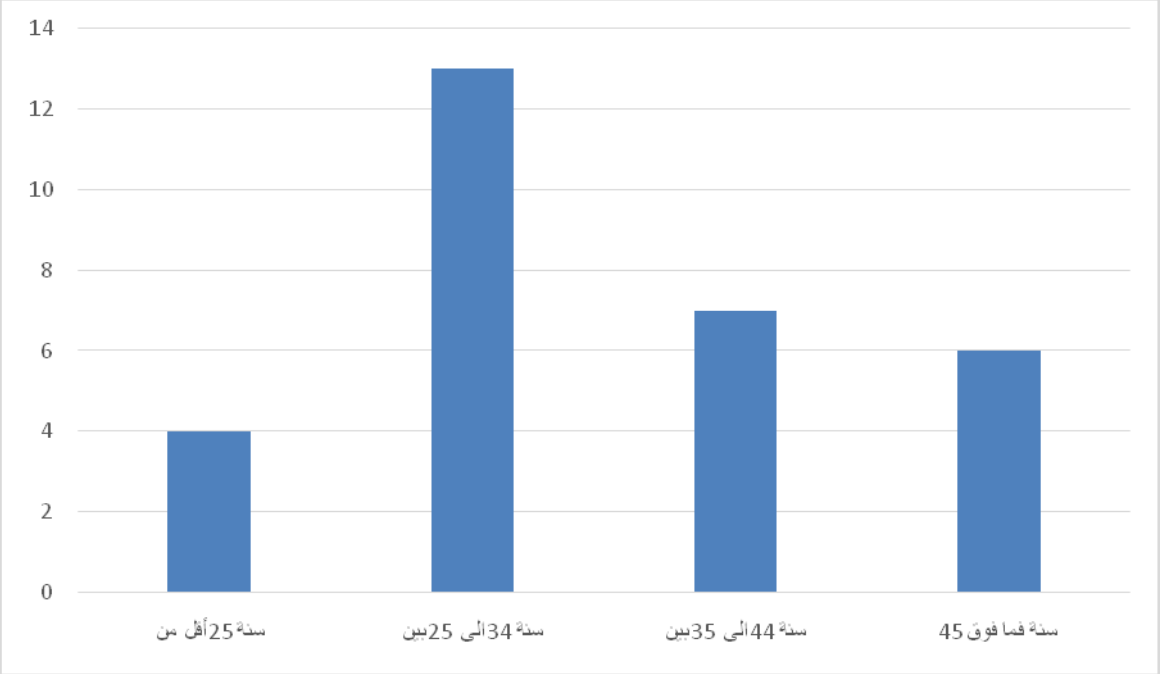

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج spss

3. تحليل نتائج أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي:

الجدول رقم 13: خصائص أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
ثانوي	6	%20
جامعي	16	%53
دراسات عليا	8	%27
المجموع	30	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج SPSS

نلاحظ من خلال تحليلنا للجدول أن أغلبية الموظفين يمتلكون مؤهل تعليمي جامعي وعددهم 16 موظف حيث بلغت نسبتهم 53 % من العدد الإجمالي للموظفين، وفي المرتبة الثانية الموظفين الذين أكملوا دراسات عليا بنسبة 27 % , وفي المرتبة الأخيرة نسبة الموظفين يمتلكون مستوى تعليمي ثانوي وبلغ عددهم 6 موظفين وقدرت نسبتهم ب 2%.

الشكل رقم22:خصائص أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي

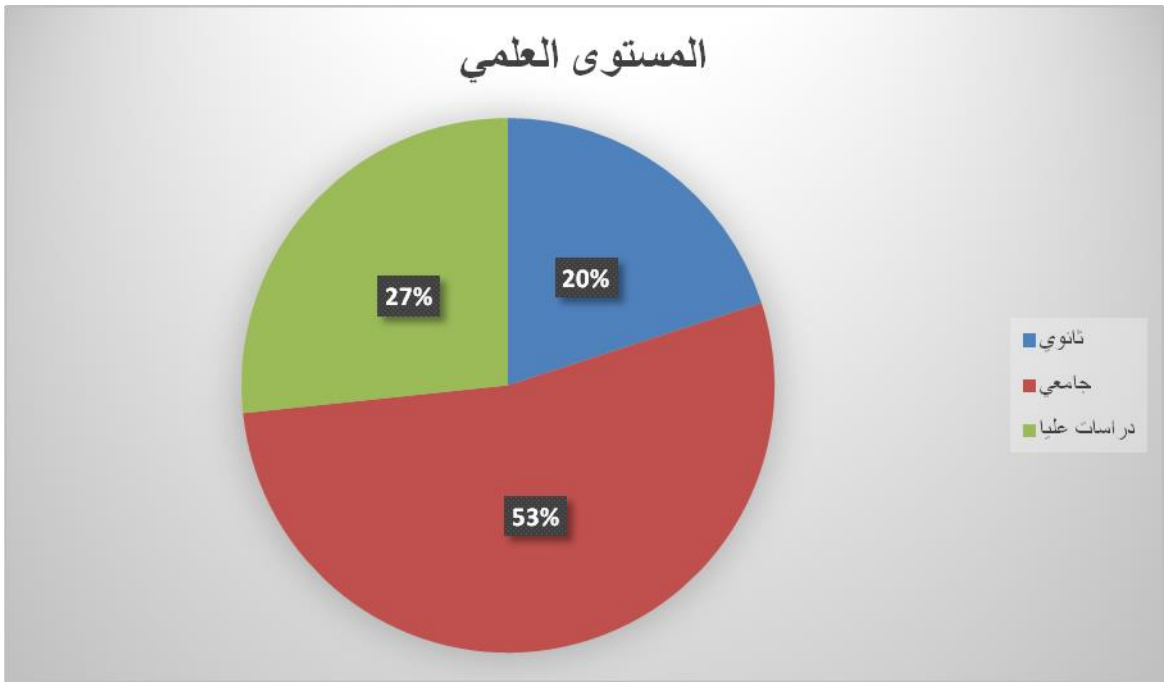

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامجexcel

4. تحليل نتائج أفراد العينة حسب متغير الأقدمية

الجدول رقم 14: خصائص أفراد العينة حسب متغير الأقدمية

سنوات	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 3 سنوات	3	%10
من 3 الى 5 سنوات	10	%33
من 6 الى 10 سنة	13	43%
أكثر من 10 سنوات	4	%14
المجموع	30	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج spss

✓ نلاحظ من خلال تحليلنا للجدول أن أغلبية موظفينتتراوح سنوات خبرتهمبين 6و10سنوات وعددهم 13موظفين حيث بلغت نسبتهم 43 % من العدد الإجمالي للموظفين، تليها نسبة الموظفين الذين يمتلكون

أقدميةتتراوح بين 3 و5 سنوات حيث بلغت 33%أي ثلث عدد أفراد العينة، وفي المرتبة الثالثة نسبة الموظفين الذين يمتلكون سنوات أقدميةأكثر من 10 سنوات حيث بلغت 25%، وفي الأخير نسبة الموظفين الذين يمتلكون سنوات أقدمية تقل عن 3 سنوات حيث نلاحظ وجود 3 موظفين وقدرت نسبتهم ب 10%.

الشكل رقم23:خصائص أفراد العينة حسب متغير الأقدمية

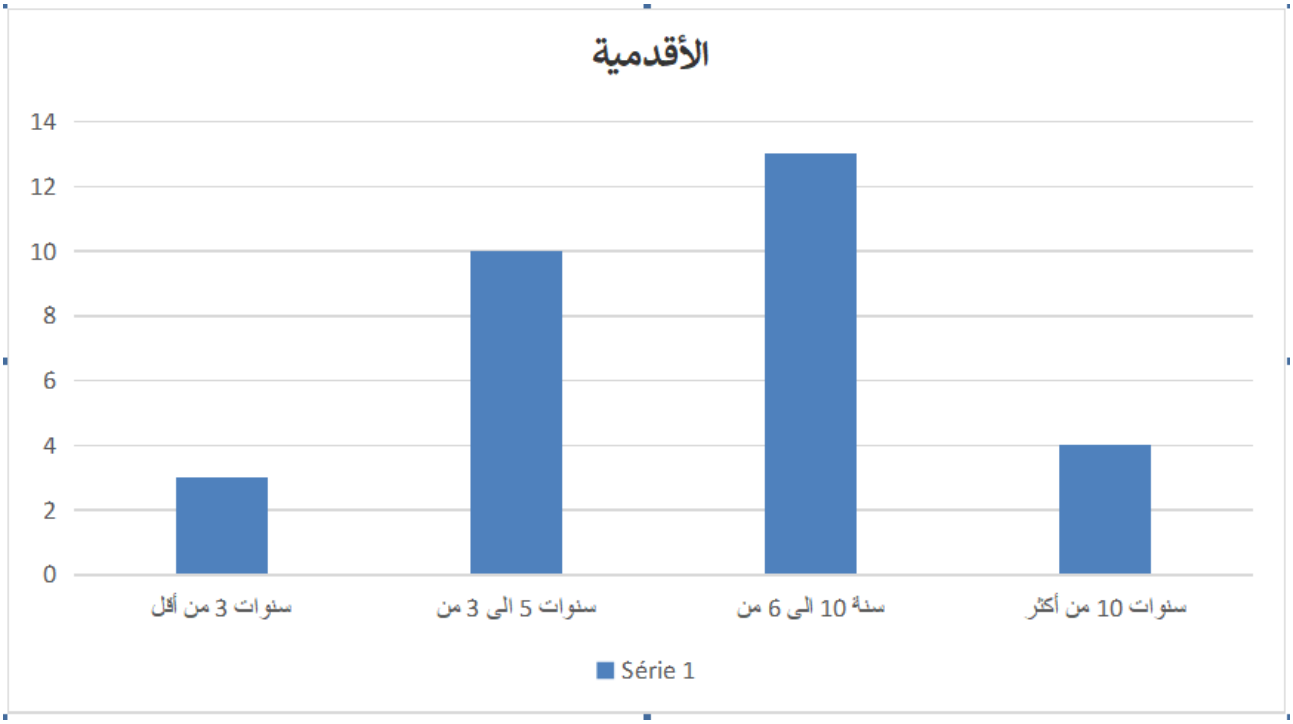

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج spss

1. تحليل نتائج العينة حسب متغير الوظيفة الحالية داخل البنك:

الجدول رقم 15: يمثل الوظيفة الحالية داخل البنك

الوظيفة الحالية داخل البنك	التكرار	النسبة المئوية
موظف خدمة العملاء	8	%27
موظف تمويل أو إستثمار	6	%20
مدير فرع	2	%7
مسؤول رقابة شرعية	4	%13

موظف إداري	10	%33
المجموع	**30**	**100%**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج spss

من خلال تحليلنا للجدول الخاص بإجابات الموظفين يتبين لنا أن أغلبية أفراد العينة ينتمون الى فئة الموظفين الإداريين حيث بلغت نسبتهم 33 % من أفراد العينة أي ثلث أفراد العينة, يليها بفارق نسبة موظفي خدمة العملاء حيث بلغت نسبتهم 27 %. يليها موظفوا تمويل الإستثمارات حيث بلغت نسبتهم 20 %. أما المؤولون عن الرقابة الشرعية فنلاحظ وجود 4 موظفين وقدرت نسبتهم ب 13 %, وفي الأخير فئة المدراء حيث نلاحظ وجود مديرين وقدرت نسبتهم ب7 %.

ويمكن ترجمة بيانات الجدول في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم23:خصائص أفراد العينة حسب متغير الوظيفة الحالية داخل البنك

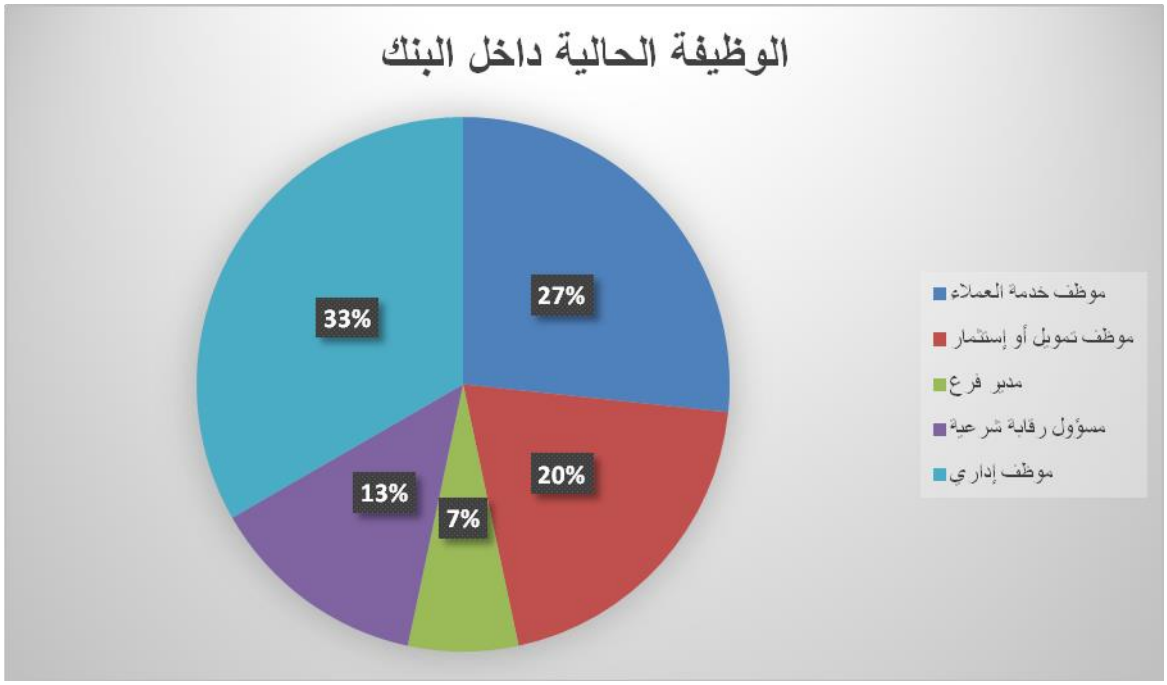

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج excel

1. تحليل نتائج إجابات السؤال "هل تلقيت تدريبا أو دورات تكوينية في الصيرفة الإسلامية؟":

الجدول رقم 16: يمثل نتائج إجابات السؤال " هل تلقيت تدريبا أو دورات تكوينية في الصيرفة الإسلامية؟"

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
لا	0	%0
نعم	30	%100
المجموع	**30**	**100%**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج spss

من خلال تحليلنا للجدول نلاحظ أن جميع أفراد العينة تلقوا تدريبا أو دورات تكوينية في الصيرفة الإسلامية

ويمكن ترجمة بيانات الجدول في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم24:نتائج إجابات السؤال " هل تلقيت تدريبا أو دورات تكوينية في الصيرفة الإسلامية؟"

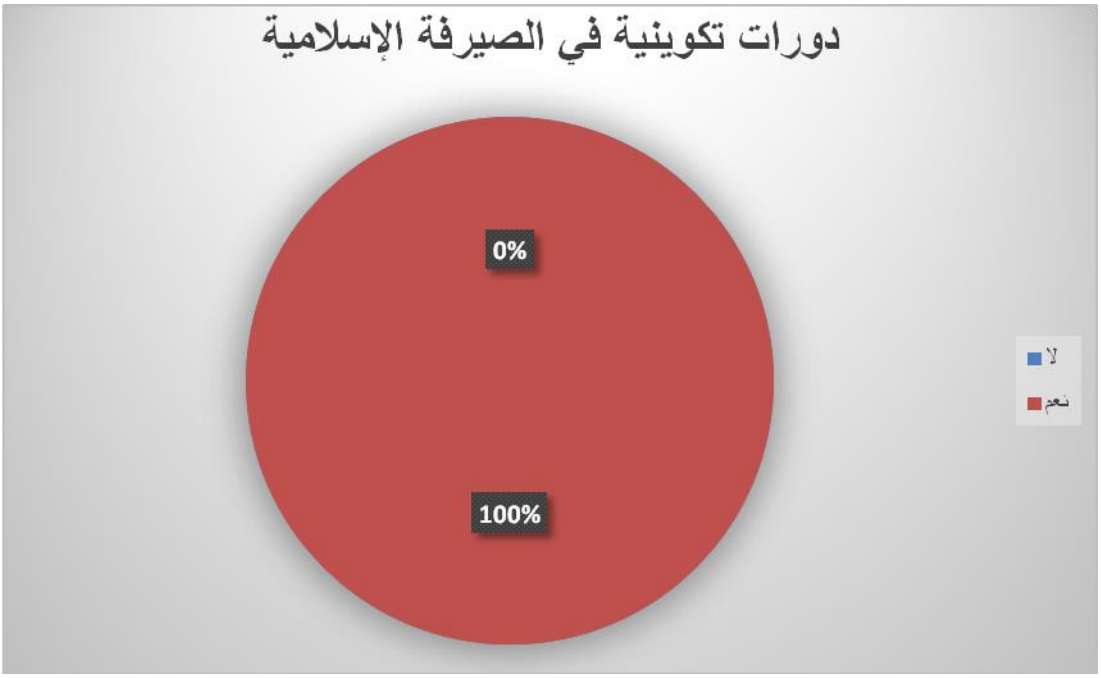

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامجexcel

2. تحليل نتائج إجابات السؤال "إذا كانت الاجابة بنعم، كم عدد الدورات التي حضرتها؟":

الجدول رقم 17: يمثل نتائج إجابات السؤال " إذا كانت الاجابة بنعم، كم عدد الدورات التي حضرتها؟":

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
دورة واحدة	7	%23
دورتين أو ثلاثة دورات	18	%60
أكثر من ثلاث دورات	5	%17
المجموع	**30**	**100%**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج spss

من خلال تحليلنا للجدول نلاحظ أن أغلبية الموظفين حضروا دورتين أو ثلاثة دورات في مسارهم المهني على الصيرفة الإسلامية، حيث بلغت نسبتهم 60 %, بينما 7 موظفين حضروا لدورة واحدة وبلغت نسبتهم 23 %, وفي الأخير نسبة الموظفين الذين حضروا لأكثر من ثلاث دورات في مسارهم المهني في البنك وبلغت نسبتهم 17 %

ويمكن ترجمة بيانات الجدول في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم25:نتائج إجابات السؤال " إذا كانت الاجابة بنعم، كم عدد الدورات التي حضرتها؟"

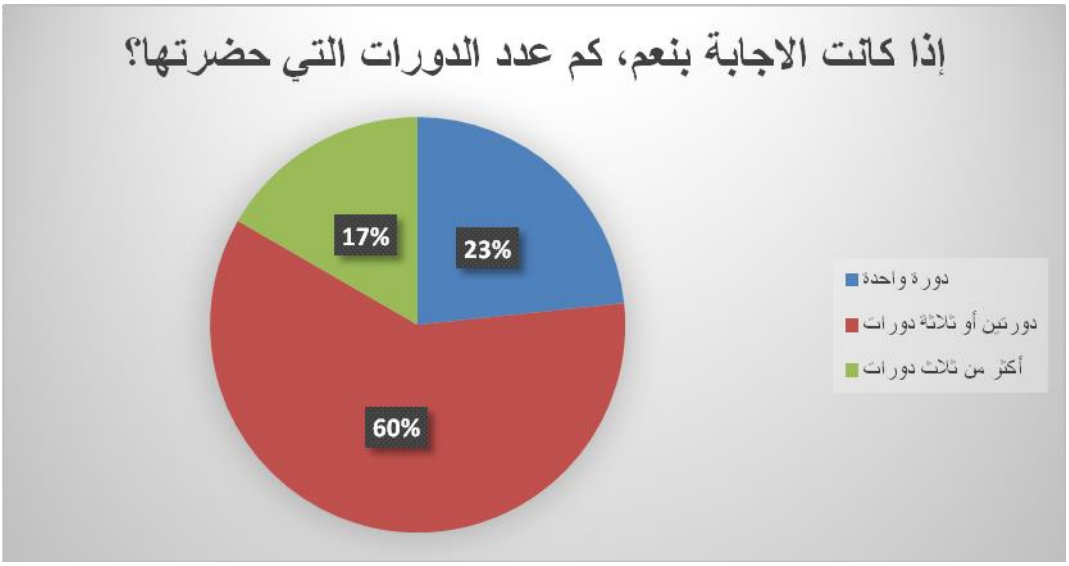

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج excel

3. تحليل نتائج إجابات السؤال "ما مدى معرفتك بمبادئ وأدوات الصيرفة الإسلامية؟":

الجدول رقم 18: يمثل نتائج إجابات السؤال " ما مدى معرفتك بمبادئ وأدوات الصيرفة الإسلامية؟"

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
لا	0	%0
نعم	30	%100
المجموع	**30**	**100%**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج spss

من خلال تحليلنا للجدول نلاحظ أن جميع الإجابات نعم وهذا يعنيأن جميع أفراد العينة على معرفة بمبادئ وأدوات الصيرفة الإسلامية.

ويمكن ترجمة بيانات الجدول في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم26:نتائج إجابات السؤال " ما مدى معرفتك بمبادئ وأدوات الصيرفة الإسلامية؟"

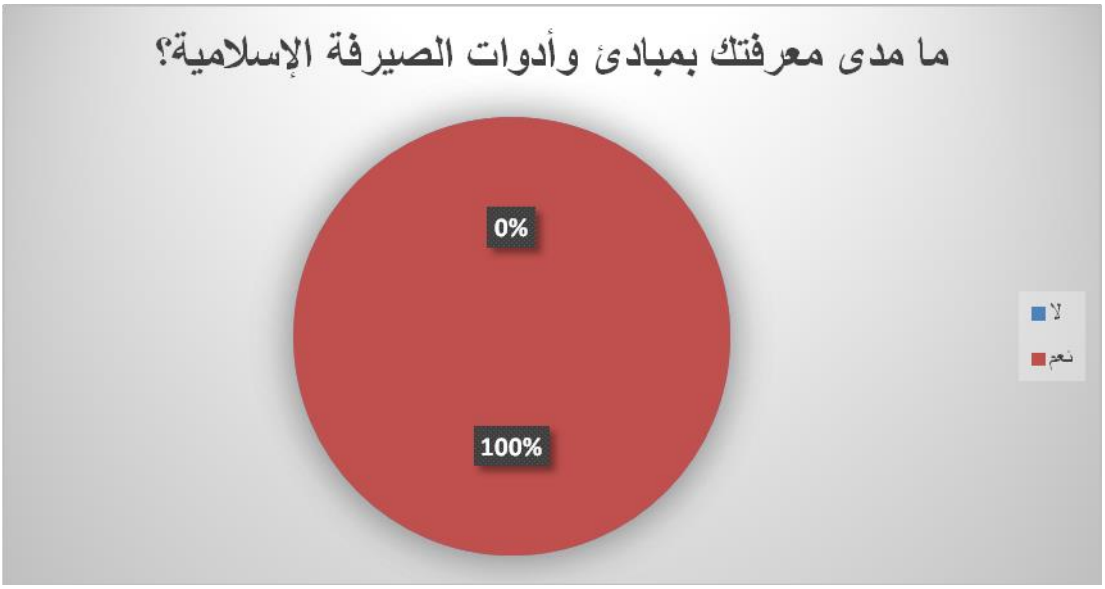

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج excel

4. تحليل نتائج إجابات السؤال "هل سبق لك التعامل بشكل مباشر مع منتجات مالية إسلامية (مثل المرابحة، المضاربة، الإجارة، وغيرها)؟ ":

الجدول رقم 19: يمثل نتائج إجابات السؤال " هل سبق لك التعامل بشكل مباشر مع منتجات مالية إسلامية (مثل المرابحة، المضاربة، الإجارة، وغيرها)؟ "

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
لا	4	%13
نعم	26	%87
المجموع	**40**	**100%**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج spss

من خلال تحليلنا للجدول نلاحظ أن 28 موظف من أفراد العينة أجابوا بنعم حيث بلغت نسبتهم87 %, بينما موظفين أجابوا بلا بلغت نسبتهم 13 %, وهذا يعني أن أغلبية أفراد العينة سبق لهم التعامل بشكل مباشر مع منتجات مالية إسلامية (مثل المرابحة، المضاربة، الإجارة، وغيرها)

ويمكن ترجمة بيانات الجدول في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم27:نتائج إجابات السؤال " هل سبق لك التعامل بشكل مباشر مع منتجات مالية إسلامية (مثل المرابحة، المضاربة، الإجارة، وغيرها)؟"

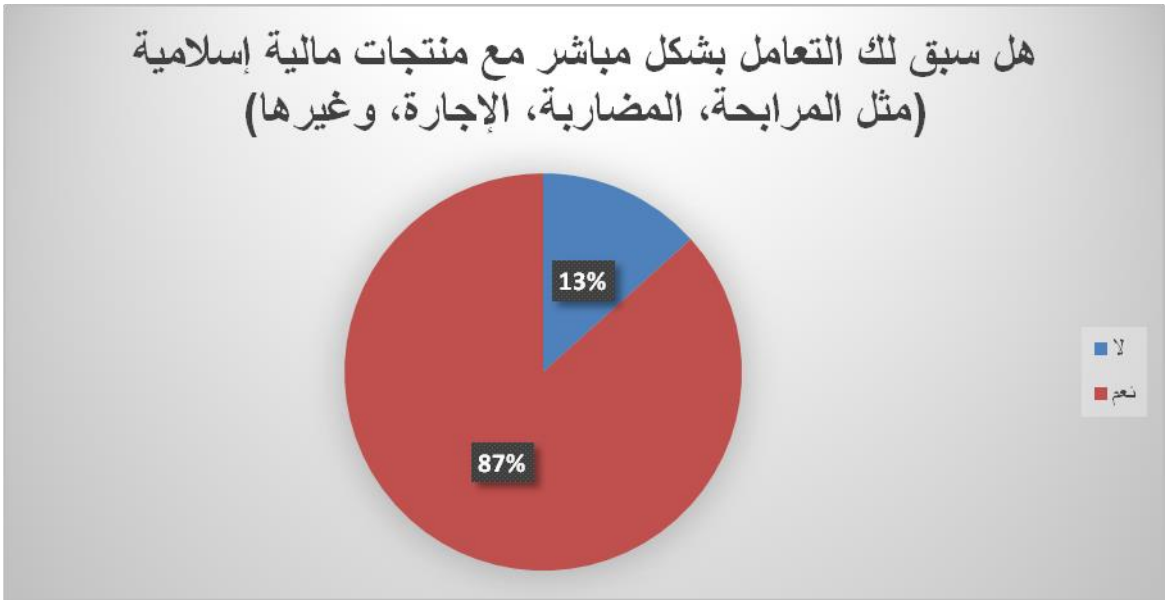

المصدر: من إعداد الطالبتينبالاعتماد على برنامجexcel

ثانيا: تحليل نتائج الجزء الثاني من الاستبيانوالمتعلق بالمتغير المستقل "البنوك الإسلامية"

يتكون الجزء من مجموعة من الأسئلة مقسمة على 06 عناصروهي:

الجدول رقم 20: تحليل الأسئلة المتعلقة بالبنوك الإسلامية

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
01	البنوك الإسلامية تعتمد على مبادئ الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها	4,13	1,17	**عالية**	3
02	تقدم البنوك الإسلامية خدمات ومنتجات مالية تتوافق مع احتياجات مختلف شرائح المجتمع	3,67	1,21	**عالية**	6
03	توجد حملات إعلامية وإرشادية موجهة للفئات المهمشة لتعريفهم بخدمات البنك الإسلامي	4,07	1,08	**عالية**	5
04	الرقابة الشرعية ضرورية لضمان التزام البنك بالمبادئ الإسلامية	4,27	0,94	**عالية جدا**	2
05	تسهم البنوك الإسلامية في دعم وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة	4,37	0,85	**عالية جدا**	1
06	توجد صعوبات في الوصول إلى المناطق الريفية أو الفئات ذات الدخل المنخفض	4,10	1,27	**عالية**	4
	البعد الأول: البنوك الإسلامية			**عالية**	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج spss

- إحتلت المرتبة الأولى العبارة رقم 5 بمتوسط حسابي قدره 4,37 وانحراف معياري قدره 0.85ودرجة الموافقة عالية جدا وهذا يدل على أن العبارة إيجابية وأفراد العينة موافقون على أنالبنوك الإسلامية تساهم في دعم وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

- إحتلت المرتبة الثانيةالعبارة رقم 4 بمتوسط حسابي قدره 4,27 وانحراف معياري قدره 0.94 ودرجة الموافقة عالية جدا وهذا يدل على أن العبارة إيجابية وأفراد العينة موافقون على أنالرقابة الشرعية ضرورية لضمان التزام البنك بالمبادئ الإسلامية.
- إحتلت المرتبة الثالثةالعبارة رقم 1 بمتوسط حسابي قدره 4.13 وانحراف معياري قدره 1.17 ودرجة الموافقة عاليةوهذا يدل على أن العبارة إيجابيةوأن البنوك الإسلامية تعتمد على مبادئ الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها.

- إحتلت المرتبة الرابعةالعبارة رقم 6 بمتوسط حسابي قدره 4.10 وانحراف معياري قدره 1.27 ودرجة الموافقة عالية وهذا يدل على أن العبارة إيجابية وأفراد العينة موافقون على أنهتوجد صعوبات في الوصول إلى المناطق الريفية أو الفئات ذات الدخل المنخفض.

- إحتلت المرتبة الخامسةالعبارة رقم 3 بمتوسط حسابي قدره 4.07 وانحراف معياري قدره 1.08 ودرجة الموافقة عالية وهذا يدل على أن العبارة إيجابية وأفراد العينة موافقون على أنهتوجد حملات إعلامية وإرشادية موجهة للفئات المهمشة لتعريفهم بخدمات البنك الإسلامي
- إحتلت المرتبة السادسةالعبارة رقم 2 بمتوسط حسابي قدره 3.67 وانحراف معياري قدره 1.21 ودرجة الموافقة عالية وهذا يدل على أن العبارة إيجابيةوأن البنوك الإسلاميةتقدم خدمات ومنتجات مالية تتوافق مع احتياجات مختلف شرائح المجتمع.

الفرع الثالث: تحليل عبارات الجزء الثالث المتعلق بالمتغير التابع "الشمول المالي"

يتكون محور الشمول المالي من 6عبارات وهي:

الجدول رقم 21: تحليل عبارات الشمول المالي

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
01	يتم تدريب الموظفين بشكل دوري على كيفية تقديم خدمات شاملة لجميع شرائح المجتمع	3,73	1,36	**عالية**	6
02	يحرص البنك على توفير منتجات وخدمات مالية تتناسب مع ذوي الدخل المحدود	3,80	1,13	**عالية**	5
03	البنك يوفر نقاط خدمة كافية في المناطق الحضرية والريفية	4,07	1,11	**عالية**	3
04	تكلفة فتح الحسابات والخدمات البنكية في متناول مختلف شرائح المجتمع	4,23	0,77	**عالية جدا**	2
05	يتم تنظيم حملات توعية مالية بشكل دوري لتعريف العملاء بحقوقهم وخياراتهم	4,27	0,98	**عالية جدا**	1
06	خدمات البنك تتسم بالشفافية والوضوح عند تقديم المنتجات للعملاء	3,87	1,46	**عالية**	4
	الجزء الثالث: الشمول المالي			**عالية**	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد برنامج spss

- إحتلت المرتبة الأولى العبارة رقم 5 بمتوسط حسابي قدره 4,24 وانحراف معياري قدره 0.98ودرجة الموافقة عالية جدا وهذا يدل على أن العبارة إيجابيةوأنه يتم تنظيم حملات توعية مالية بشكل دوري لتعريف العملاء بحقوقهم وخياراتهم.

- إحتلت المرتبة الثانيةالعبارة رقم 4 بمتوسط حسابي قدره 4,23 وانحراف معياري قدره 0,77 ودرجة الموافقة عالية جدا وهذا يدل على أن العبارة إيجابية وأفراد العينة موافقون على أنتكلفة فتح الحسابات والخدمات البنكية في متناول مختلف شرائح المجتمع.

- إحتلت المرتبة الثالثة العبارة رقم 3 بمتوسط حسابي قدره 4,07 وانحراف معياري قدره 1,11 ودرجة الموافقة عالية جدا وهذا يدل على أن العبارة إيجابية وأفراد العينة موافقون على أن البنك يوفر نقاط خدمة كافية في المناطق الحضرية والريفية.

- إحتلت المرتبة الرابعةالعبارة رقم 6 بمتوسط حسابي قدره 3,87 وانحراف معياري قدره 1,46 ودرجة الموافقة عاليةجدا وهذا يدل على أن العبارة إيجابية وأفراد العينة موافقون على أنخدمات البنك تتسم بالشفافية والوضوح عند تقديم المنتجات للعملاء.

- إحتلت المرتبة الخامسةالعبارة رقم 2 بمتوسط حسابي قدره 3,80 وانحراف معياري قدره 1,13 ودرجة الموافقة عاليةجدا وهذا يدل على أن العبارة إيجابية وأفراد العينة موافقون على أن البنك يحرص على توفير منتجات وخدمات مالية تتناسب مع ذوي الدخل المحدود.

- إحتلت المرتبة السادسةالعبارة رقم 1 بمتوسط حسابي قدره 3,73 وانحراف معياري قدره 1,36 ودرجة الموافقة عالية وهذا يدل على أن العبارة إيجابية وأفراد العينة موافقون على أنهيتم تدريب الموظفين بشكل دوري على كيفية تقديم خدمات شاملة لجميع شرائح المجتمع.

المطلب الثاني: مناقشة واختبار الفرضيات

يتم في هذا المطلب اختبار الفرضيات التي تعتبر إجابات مبدئية على تساؤلات الدراسة والتأكد من تحققها أو عدم تحققها.

الفرع الأول: الفرضية الأولى

للبنوك الإسلامية تأثيرا إيجابيا وقوي على زيادة الشمول المالي على مستوى بنك التنمية المحلية خنشلة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$.

- **فرضية العدم H0**: تؤثر البنوك الإسلامية على الشمول المالي.
- **الفرضية البديلة H1**: لا تؤثر البنوك الإسلامية على الشمول المالي.

الجدول رقم 22: نتائج جودة مطابقة النموذج للفرضية الرئيسيةللعلاقة بين البنوك الإسلامية والشمول المالي

النموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المصحح	التباين المفسر	قيمة فيشر المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة Sig
	0.725	0.723	0.755	0.44192	80.049	29	0.008

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج spss

من خلال الجدول نلاحظ أن معامل الارتباط 0.725 مما يدل على وجود ارتباط متوسط بين البنوك الإسلامية والشمول المالي، كما نلاحظ أن معامل التحديدR^2يساوي 0.723، وهذايعني أن البنوك الإسلامية تفسر72.3%من التغيرات التي تحدث في الشمول المالي والباقي يرجع إلى عوامل أخرى، وبالنظر إلى مستوى معنوية0.008أقل من 0.05 وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ومنه تحقق الفرضية H0تؤثر البنوك الإسلامية على الشمول الماليعلى مستوى بنك التنمية المحلية وكالة خنشلة عند مستوى معنوية$0.05 \geq \alpha$. و بالتالي نرفض الفرضية البديلة H1

الجدول رقم 23: نتائج اختبار الفرضية الرئيسية للعلاقة بين الأسئلة المتعلقة بالبنوك الإسلامية والشمول المالي

النموذج	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	T	مستوى الدلالة Sig
	B	الخطأ المعياري	Bêta		
الثابت	1.612	0.874		1.845	0.008
البنوك الإسلامية	0.604	0.213	0.473	2.837	0.004

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج spss

من خلال نتائج الجدول أعلاه يمكن صياغة معادلة الانحدار على النحو الموالي:

الشمول المالي= (0.604 × البنوك الإسلامية)+ 1.612

- β(الثابت)= 1.612 مستوى دلالة قدر ب 0,008، وهو أقل من مستوى الدلالة لـ (α)، والمقدر بـ 0,05، ما يدل على أن هذه المعلمةدالة إحصائية، وهي تعبر عن قيمةالشمول المالي في حالة انعدام قيم البنوك الإسلامية، وهو ما يفسر وجود حدٍ أدنى لعملاءالشمول المالي في حالة انعدام قيم البنوك الإسلامية، ويكون هذا الحد دال إحصائيا.
- β_1 = 0,604، توضح هذه المعلمة معامل التغير في الشمول المالي بدلالةالبنوك الإسلامية، ما يفسر أنه عند تغير البنوك الإسلامية بعملاء بوحدة واحدة، فإن قيمةالشمول المالي تتغير إيجابيا بـ 0,604، هذا المعامل دال إحصائيا، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة 0,004، وهي أقل من مستوى الدلالة (α) المقدرة بـ 0,05 .

الفرع الثاني: الفرضية الثانية

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البنوك الإسلامية والشمول المالي على مستوى بنك التنمية المحلية ولاية خنشلة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$

بما ان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي سنستعمل معامل الإرتباط Person

1. **الفرضيات الفرعية الثانية:** توجد علاقة إرتباطية بين البنوك الإسلامية والشمول المالي.
   - **فرضية العدم H0:** توجد علاقة إرتباطية بين البنوك الإسلامية والشمول المالي.
   - **الفرضية البديلة H1:** لا توجد علاقة إرتباطية البنوك الإسلامية والشمول المالي.

الجدول رقم 24: العلاقة بين البنوك الإسلاميةوالشمول المالي

معامل الارتباط		الشمول المالي
البنوك الإسلامية	معامل الارتباط	0.725**
	مستوى المعنوية	0.008
	عدد أفراد العينة	30

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج spss.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط بين البنوك الإسلاميةوالشمول المالي يبلغ 0,725 عند مستوى معنوية 0,008 أقل من 0,05 وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ومنه تحقق الفرضيةH0 هناك علاقة ذو دلالة إحصائية بين البنوك الإسلاميةوالشمول المالي.

خاتمة الفصل:

من خلال دراسة حالة بنك التنمية المحلية لوكالة خنشلة، تبين أن هذه المؤسسة المصرفية الوطنية ونوافذها الإسلامية تلعب دورًا متناميًا في دعم وتعزيز الشمول المالي في الجزائر، من خلال تبني سياسات تهدف إلى توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية، لا سيما في المناطق الداخلية والمحرومة، إضافة إلى تقديم منتجات مالية إسلامية (مضاربة، مرابحة...)، متنوعة تتماشى مع احتياجات مختلف فئات المجتمع، بما في ذلك الأفراد، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تناولنا في هذا الفصل دراسة تحليلية متكونة من 33 إستبيان وزع على 33 موظف، حيث تم قبول 30 منها فقط ببنك التنمية المحلية لةكالة خنشلة، و ذلك بغية الوصول إلى الإجابة على إشكالية الدراسة الرئيسية المتعلقة بمدى مساهمة البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي، حيث قمنا بالتركيز على المتغير المستقل "البنوك الإسلامية" والمتغير التابع "الشمول المالي" من خلال طرح مجموعة من الأسئلة و استخدمنا في هذه العملية تحليل لبيانات الإستبانات المسترجعة من 30 موظف بإستخدام برنامج **spss** في العلوم الاجتماعية.

ورغم هذه الجهود، لا تزال هناك جملة من التحديات التي تعيق تحقيق الشمول المالي بشكل فعّال، من بينها ضعف الثقافة المالية لدى شريحة واسعة من المواطنين، وعدم كفاية البنية التحتية التكنولوجية في بعض المناطق، فضلاً عن الحاجة إلى المزيد من الابتكار المالي. وعليه، فإن تعزيز الشمول المالي من خلال بنك التنمية المحلية يتطلب استمرار الجهود المبذولة، إلى جانب دعم السياسات العمومية والتنسيق بين مختلف الفاعلين في القطاع المالي والاقتصادي.

خـــاتـــمـــة

خاتمة:

جاءت هذه الدراسة بهدف الكشف على دور البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي، باعتبار أن الشمول المالي من أحد المفاهيم الأساسية المعاصرة الذي إستطاع خلال السنوات القليلة الماضية أن يحظى بإهتمام دولي وإقليمي كبير، حيث أصبحت العديد من الدول تسعى إلى تعزيزه بكافة الطرق والإستراتيجيات التي تساهم في وصول وإستخدام كافة فئات المجتمع إلى مختلف الخدمات المالية.

والشمول المالي لم يعد تلك الظاهرة الإجتماعية المتمثلة في إيصال الخدمات المالية إلى مختلف الأفراد ومحدودي الدخل فحسب، بل أصبح موضوع ذا أهمية قائم بذاته يساهم في تحقيق الإستقرار المالي ويعزز النمو الإقتصادي ويزيد المنافسة بين مختلف المؤسسات المالية في الدول، ذلك ما أدى به ليكون محل إهتمام الجهات المعنية وكل الفاعلين الإقتصاديين، من خلال وضع إستراتيجيات مناسبة وتوفير متطلباته لتعزيزه من بنية تحتية قوية وكفؤة ونشر الثقافة والوعي المالي، وضرورة تلبية حاجيات المواطنين لجذب أكبر عدد ممكن منهم إلى القطاع المالي الرسمي، في حين كان لحماية المستهلك أيضا دورا بالغ الأهمية حيث ساهم في زيادة الثقة بين العميل والقطاع المصرفي.

من خلال دراستنا نجد أن مؤشرات الشمول المالي في الجزائر تعتبر متدنية، ما قابلها إرتفاع في معلات الإستبعاد المالي والذين تمثلوا في من لا يزالون بلا حسابات مصرفية، لذلك وجب على السلطات المحلية وعلى رأسها البنك المركزي إعطاء أهمية كبيرة لهذا الموضوع، حيث تعتبر البنوك الإسلامية من أهم السبل التي لها القدرة في إستيعاب أكبر فئات المجتمع من خلال منتجاتها التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية، هذا ما يخلق دعم البنية التحتية وكذلك الإستعانة بالنوافذ الإسلامية وخلق المنافسة بينهم مما يزيد الوصول إلى الكثير من شرائح المجتمع، فغنتاج وتصميم وتقديم خدمات مصرفية تتماشى مع مبادئ وقيم الفرد الجزائري والذي كان له عزوف عن مختلف المعاملات الربوية المقدمة من طرف البنوك التقليدية سيعزز الشمول المالي، ومن المرجح أن يكون للتطور الحاصل في المجال التقني والتكنولوجي في هذا المجال تأثير على مستويات الشمول المالي، في حين تبقى مبادرات هذه البنوك الإسلامية والتي تنشط في الساحة البنكية الجزائرية في محاولة زيادة الوعي المالي للأفراد، وتوفير حماية أكبر لعملائها تعطي شيئا من التفاعل.

أولا: إختبار الفرضيات

- الفرضية الأولى: البنوك الإسلامية هي بنوك تختص في تقديم الخدمات المصرفية التي لا يقوم بها أي بنك تقليدي.

تبين من خلال الدراسة أن البنوك الإسلامية تقدم خدمات مصرفية متميزة لا توجد في البنوك التقليدية، مثل المرابحة والمشاركة والمضاربة، والتي تقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية .وبذلك، تأكدت فرضية اختصاص البنوك الإسلامية بخدمات فريدة تعكس طابعها الشرعي واختلافها الجوهري عن النموذج التقليدي.

- الفرضية الثانية: الشمول المالي هو قدرة الأفراد بما فيهم ذوي الدخل المنخفض على الوصول واستخدام الخدمات المالية والمصرفية والاستفادة منها.

أثبتت الدراسة أن الشمول المالي يقوم على إتاحة الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع، بما فيهم ذوي الدخل المحدود،

بشكل يسهل استخدام هذه الخدمات والاستفادة منها، مما يؤكد صحة الفرضية وأهمية الشمول المالي كأداة لتحقيق الإدماج الاقتصادي والاجتماعي.

- الفرضية الثالثة: للبنوك الإسلامية دور فعال في دعم الشمول المالي من خلال تقديم منتجات مالية بديلة تخلو من الفوائد الربوية.

أكدت الدراسة أن البنوك الإسلامية تسهم بشكل فعّال في تعزيز الشمول المالي عبر تقديم حلول تمويلية خالية من الفوائد الربوية، مما يتيح لفئات واسعة من المجتمع، خاصة الملتزمة بالضوابط الشرعية، فرصة الوصول إلى الخدمات المالية. وبالتالي، تم تأكيد صحة الفرضية التي ترى أن للبنوك الإسلامية دورًا مميزًا في توسيع نطاق الشمول المالي.

- الفرضية الرابعة: الشمول المالي في البنوك الإسلامية الجزائرية لا يزال في مرحلة التطوير، حيث تواجه تحديات عدة، منها قلة عدد الفروع الإسلامية، وضعف الثقافة المالية لدى المواطنين، إلى جانب حداثة التشريعات المنظمة لهذا النوع من البنوك.

تشير نتائج الدراسة إلى أن الشمول المالي في البنوك الإسلامية الجزائرية لم يصل بعد إلى مرحلة النضج، إذ تواجه هذه البنوك عقبات متعددة تتمثل في قلة انتشار الفروع، ونقص الثقافة المالية بين المواطنين، فضلاً عن محدودية الإطار التشريعي الخاص بها .ومن ثم، تُؤكد هذه المعطيات صحة الفرضية التي تفيد بأن الشمول المالي في هذا القطاع لا يزال في طور التطوير ويتطلب تضافر الجهود لتجاوز هذه التحديات وبذل المزيد من الجهود لتعزيز البنية التحتية التشريعية والثقافية لضمان توسع شامل في الخدمات المالية الإسلامية.

ثانيا: نتائج الدراسة

من خلال المعالجة النظرية والتطبيقية المتمثلة في الدراسة الشاملة لدور البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج نذكرها فيما يلي:

- الشمول المالي عبارة عن مصطلح حديث النشأة، يعمل على إيصال واستخدام مختلف الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع داخل القطاع الرسمي، بالجودة المطلوبة وما يتناسب مع إحتياجاتهم.
- تعتبر البنوك الإسلامية ملجأً للأفراد الذين لا يرغبون في التعامل مع البنوك التقليدية ذات الطابع الربوي.
- تعتبر صيغ التمويل الإسلامي والتي تتبناها البنوك الإسلامية أكثر الطرق فعالية في المجال البنكي لجذب أكبر عدد من العملاء، خاصة الفئات المهمشة وذوي الدخل المحدود.
- تساعد البنوك الإسلامية في خلق المنافسة في الساحة البنكية، مما يساهم في التركيز على الاهتمام بالمنتجات والخدمات المالية والعمل أكثر على تلبية حاجيات العملاء.

- لا تزال مؤشرات الشمول المالي في الجزائر تسجل تأخر ملحوظ في ملكية الحسابات واستخدامها، وكذلك التقرب من المؤسسات المالية في العمليات الإدخارية والإقراضية وغيرها، حيث أصبح من الضروري تبني إستراتيجية فعالة وتتظافر كافة جهود الأطراف المساهمة في دعم وتعزيز الشمول المالي.
- تعتبر البنوك الإسلامية أداة ناجحة لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، من خلال إستقطاب الفئات الغير راغبة في تعامل مع البنوك التقليدية.
- تؤثر البنوك الإسلامية تأثيراً فعالاً على تعزيز الشمول المالي في الجزائر، وذلك بفضل منتجاتها التي تلبي رغبة الفرد الجزائري وتتماشى مع عقيدته ومبادئه الدينية.
- تسعى البنوك الإسلامية في الجزائر إلى الرفع من مستويات التثقيف المالي، وكسب ثقة المتعاملين في القطاع البنكي.
- تعتبر النوافذ الإسلامية مكملة لعمل البنوك الإسلامية وتخلق لها المنافسة مما يساهم في تلبية حاجيات العملاء بشكل أكبر.

ثالثا: الاقتراحات

بناءا على ما تم التوصل إليه من النتائج السابقة يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات التالية:

- إهتمام البنك المركزي الجزائري أكثر بالصيرفة الإسلامية والبنوك الإسلامية على وجه الخصوص ومنحهم البيئة المثلى للممارسة لنشاطهم.
- العمل على تكوين هيئات داعمة للعمل المصرفي الإسلامي في الجزائر.
- القيام بدراسات مفصلة وشاملة لطبيعة الفرد الجزائري وإحتياجات السوق ما يسمح بالتكيف مع متلطبات جميع الفئات وتلبية احتياجاتهم.
- العمل على توسيع شبكة البنوك الإسلامية من خلال فتح فروع بنكية تابعة لها.
- تدعيم النشاط البنكي من خلال النوافذ الإسلامية.
- الإستفادة من تجارب الدول الرائدة والناجحة في تعزيز الشمول المالي خاصة عن طريق البنوك الإسلامية.
- تسهيل الوصول إلى الخدمات البنكية الإسلامية وإستخدامها خاصة في المناطق الريفية والمعزولة.
- العمل على إرساء ثقافة مالية لمختلف فئات وأفراد المجتمع، وتقديم الدعم اللازم لهم لتبني مختلف الخدمات البنكية بكل وعي وعقلانية.
- على النوافذ الإسلامية الجزائرية الإهتمام أكثر بمختلف صيغ التمويلية الإسلامية الأخرى على غرار المرابحة، وبذلك جذب أكبر عدد ممكن من العملاء.
- إدراك فعالية كل ركيزة من ركائز الشمول المالي، وعدم ترجيح الكفة لبعضها على حساب الآخر.

- التطوير الدائم لمختلف المنتجات والخدمات البنكية الإسلامية، وتقييمها من فترة لأخرى للوقوف على الأخطاء وتصحيحها.
- دعم البنى التحتية في مختلف المجالات البنكية والتقرب أكثر من العميل.
- تحسين التعامل مع العملاء وضمان حقوقهم، وحمايتهم من أي أخطاء أو مخاطر قد يتعرضون لها.
- العمل على خلق التوازن بين المنتجات البنكية الإسلامية والتحول الرقمي والاستفادة من التكنولوجيا والتطورات الحاصلة والتحول التدريجي إلى الشمول المالي والرقمي.
- العمل على تدريب الموظفين خاصة في النوافذ الإسلامية، وإحتكاكهم بالبنوك الإسلامية بفضل خبرتهم في هذا المجال لكسب معرفة أكبر بالمنتجات الإسلامية.
- الترويج للمنتجات البنكية الإسلامية بشكل أكبر، والعمل على توضيح الفرق بينها وبين المعاملات في البنوك التقليدية ومشروعيتها الدينية للفرد الجزائري.

رابعا: توصيات الدراسة

انطلاقًا من النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي من شأنها أن تساهم في تعزيز دور البنوك الإسلامية في ترسيخ الشمول المالي، وهي كما يلي:

- العمل على تطوير وتنويع المنتجات المالية الإسلامية بما يتلاءم مع احتياجات مختلف شرائح المجتمع، وخاصة الفئات التي لا تتعامل مع البنوك التقليدية.
- إطلاق حملات تحسيسية وتثقيفية لتعريف الأفراد، خصوصًا في المناطق الريفية والهشة، بخدمات التمويل الإسلامي ومزاياها، وذلك لرفع نسبة الاندماج في النظام المالي الرسمي.
- دعم وتمويل المشاريع الصغرى والمتوسطة باستخدام صيغ تمويل إسلامية مرنة، باعتبارها أداة فعالة لتعزيز الشمول المالي وتحقيق التنمية.
- توسيع استخدام التكنولوجيا المالية (FinTech) والخدمات الرقمية لتسهيل الوصول إلى الخدمات البنكية الإسلامية، خاصة في المناطق النائية.

خامسا: آفاق الدراسة

رغم ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج حول دور البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي، إلا أن هذا المجال لا يزال واسعًا ويستدعي المزيد من البحث والتعمق .ومن أبرز الآفاق المقترحة للدراسات المستقبلية:

- دراسة مدى فعالية المنتجات المالية الإسلامية في استقطاب الفئات غير المتعاملة مع البنوك، خصوصًا في المناطق الريفية والمهمشة.
- تحليل دور التكنولوجيا المالية (Fintech) المتوافقة مع الشريعة في توسيع نطاق الشمول المالي عبر البنوك الإسلامية.
- مقارنة بين مساهمة البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تحقيق الشمول المالي داخل الاقتصاد الجزائري أو في دول أخرى ذات تجارب مشابهة.
- تقييم أثر البنوك الإسلامية في تمكين المرأة والشباب من خلال أدوات التمويل الأصغر الإسلامي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

الكتب:

1. أبو بكر الجزائري، منهاج المسلم، دار السلام، الطبعة الرابعة.
2. أحمد صبحي العيادي، أدوات الاستثمار الإسلامية "البيوع القروض الخدمات المصرفية"، دار الفكر، عمان، 2010.
3. أسامة بن حمود بن محمد، بيع الدين وتطبيقاتها المعاصرة في الفقه الإسلامي، دار الميمان للنشر والتوزيع، الرياض، 2012.
4. أشهاب سعيد أحمد العزعزي، إدارة البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
5. الإمام علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع كتاب الإجارة، الجزء 5، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003.
6. حسين بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك، الأسس والمبادئ، دار الكندي، 2002.
7. حكيم حمود فليح الساعدي وأخرون المصارف الإسلامية مفاهيم أساسية وحالات تطبيقية، الطبعة الأولى دار بغدادي للكتب للطباعة والنشروالتوزيع، بغداد، 2019.
8. حكيم حمود فليح الساعدي وأخرون المصارف الإسلامية مفاهيم أساسية وحالات تطبيقية، الطبعة الأولى، دار بغدادي للكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2019.
9. حمزة شوارد، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، عماد الدين للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2014.
10. صادق راشد الشمري، أساسيات الصناعة المصرفية الإسلامية _ أنشطتها التطلعات المستقبلية، دار اليازوي العلمية للنشر و التوزيع، الطبعة العربية، 2008.
11. صبحي تادرس قريصة، النقود والبنوك، بيروت، دار النهضة العربية، 1984.
12. عادل عبد الفضيل عيد، الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية، دار الفكر الجامعي.
13. عائشة الشرقاوي المالقي، البنوك الإسلامية، التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 2000.

14. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، بحث رقم 66، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، 2005.

15. عبد الرزاق رحيم جدي الهيتي، المصارف الإسلامية بين النظرية و التطبيق، دار أسامة للنشر، الأردن، 1998..

16. عبد الغفار حنفي عبد السلام أبو قحف، إدارة البنوك وتطبيقاتها، ط،5 دار المعرفة الجامعية، مصر2000م.

17. قتيبة عبد الرحمان العاني، التمويل و وظائفه في البنوك الإسلامية و التجارية، دراسة مقارنة، دار النقاش للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2013.

18. محمد السويلم، إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، مدخل مقارن، المنصورة، مطبعة الإشعاع، 1988.

19. محمد الطاهر الهاشمي المصارف الإسلامية 10 وقفات للتعرف على المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، الإدارة العامة للمكتبات والمطبوعات والنشر، جامعة مصراتة، ليبيا، 2018.

20. محمد حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دار وائل للنشر، جامعة فيلادلفيا، 2001.

21. محمد بوجلال، البنوك الإسلامية، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990.

22. محمد عبد العزيز حسن زيد، الإجارة بين الفقه الإسلامي والتطبيق المعاصر، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، القاهرة.

23. محمود حسن صوان، أساسيات الاقتصاد الإسلامية، دار المناهج، الطبعة الأولى، عمان، 2004.

24. محمود حسين الوادي و آخرون، المصارف الإسلامية_الأسس النظرية و التطبيقات العملية،دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

25. محمود حسين الوادي و حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية و التطبيقات العلمية، دار السيرة للنشر و التوزيع و الطباعة.

26. المحمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العلمية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2012.

27. مروان محمد أبو عرابي، الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية والتقليدية، ألردن، دار تسنيم للنشر والتوزيع، 2006.

28. محي الدين يعقوب، أبو الهول، تقييم أعمال البنوك الإسلامية الاستثمارية _ دراسة تحليلية مقارنة _ دار النفائس للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2012.

29. المصارف والأعمال المصرفية للدكتور غريب الجمال.

30. نعمة نجيب، مقدمة في اقتصاديات النقود و الصيرفة و السياسات النقدية، الدار الجامعية، مصر.

31. موفق الدين أبو محمد عبد الله بن قادمة المقدسي الحنبلي، تحقيق: عبد الله محسن التركي وعبد الفتاح الحلو، المغني، كتاب الإجارات الوصايا، الجزء الثامن، دار عالم الكتب، 3 الرياض، 1997.

الأطروحات والمذكرات

32. أحمد بلخير، عقد الاستصناع وتطبيقاته المعاصرة، دراسة حالة البنك الإسلامي في الاقتصاد الإسلامي، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، 2008-2007.

33. أمارة محمد عاصي، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، رسالة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، كلية الاقتصاد جامعة حلب، 2010م.

34. طيبي عبد اللطيف، التطبيقات المتمايزة لتقنيات التمويل والاستثمار في العمل المصرفي الإسلامي من منظور العائد والمخاطرة، رسالة 17 ماجستير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرابح، ورقلة 2008/ 2009.

35. محمد شحدة أبو عمرة، مدى فاعلية تطبيق صكوك الاستصناع على تنمية القطاع الصناعي في قطاع غزة، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، كلية التجارة، 2016.

36. ميلودي عبد العزيز، محددات تمويل الاستثمار في البنوك الإسلامية، رسالة ماجستير، فرع الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر،2006/ 2007م.

37. نوال بن عمارة، دور المراجعة في تقييم أداء مصارف المشاركة، رسالة دكتوراه، جامعة سطيف، 2007.

38. عبدو عشوش، تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية، رسالة ماجستير، تخصص تسويق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008/ 2009.

المجلات والمتلقيات

39. ابن عامر عبد الكريم بن طواف كوثر واقع سياسة الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي مع التركيز على حالة الجزائر، مجلة بحوث الاقتصاد و المناجمنت جامعة بلحاج شعيب عين تمونشنت الجزائر، المجلد 04 العدد 01، جانفي 2023 646-647.

40. اتحاد المصارف العربية البنوك الإسلامية نجحت في المنافسة وتحسين الأزمات المالية مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 471، فيفري 2020.

41. أحمد جابر، مبادئ وضوابط ومعايير التمويل الإسلامي، مجلة المسلم المعاصر، لبنان، عدد 156، 28/09/2015.

42. أشرف عبد الحليم، مقاصد الشريعة في العقود المالية: عقد الاستصناع نموذجا، بحث في مجلة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الشارقة، المجلد 13، 2016.

43. أشرف محمد دوابه، شهادات الإيداع القابلة للتداول، رؤية إسلامية، بحث في مؤتمر المؤسسات المالية الإسلامية، كلية الشريعة والقانون، الشارقة، 2004.

44. بن عمارة نوال، صالحي صالح، محاسبة البنوك الإسلامية، مجلة الباحث، العدد 2003،02م.

45. التيجاني عبد القادر أحمد، ضمان المضارب لرأس المال في الودائع المصرفية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، 2003.

46. جميل أحمد، الدور التنموي للبنوك الإسلامية، رسالة دكتوراه فرع التسيير، جامعة الجزائر، 2005/ 2006..

47. سلام عبد الرزاق، إسهامات المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية، المجلة الجزائرية للعولمة، العدد 03، 2012.

48. رشا عودة لفتا، سالم عواد حسين آليات وسياسات مقترحة لتوسيع قاعدة انتشار الشمول المالي وصولا للخدمة المالية في العراق، مجلة كلية مدينة العلم، بغداد، 2019.

49. صفوت عبد السالم عبد الله، صناديق الاستثمار الإسلامية، بحث في مؤتمر المؤسسات المالية الإسلامية، كلية الشريعة والقانون، الشارقة، 2004.

50. الصندوق النقد العربي التداعيات التزام قطاع البنوك بتطبيق التوصيات والإجراءات المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة، بناني 2018.

51. صندوق النقد العربي الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة 2019.

52. صورية شنبي، السعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد04، العدد01، جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر، 2019.

53. عثمان بابكر أحمد، نظام حماية الودائع لدى المصارف الإسلامية، بحث رقم 54، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 2000.

54. الملتقى الفقهي، علي عبد العزيز راجعي، 27 ماي 2008،.

55. وليد خليل الشايجي وعبد الله يوسف الحجي، صكوك الاستثمار الشرعية، بحث في مؤتمر المؤسسات المالية الإسلامية، الشارقة، كلية الشريعة والقانون، 2004.

56. لينا صلاح مهدي دور الشمول المالي في تعزيز نمو الاقتصاد العراقي دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، كلية الإدارة و الإقتصاد، جامعة القادسية، العدد 58، 2020.

57. ناصر سليمان، بوشرمة عبد الحميد، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 2010/07،2009 م.

58. ناصر سليمان، تطوير صيغ التمويل قصيرة الأجل للبنوك الإسلامية، دراسة تطبيقية حول مجموعة من البنوك الإسلامية، جمعية التراث،2002، ص282.

59.

المراجع باللغة الأجنبية

1. almodarresi.com.
2. Mohamed Mohieldn et tous, le rôle de la finance islamique dans l'amélioration de l'inclusion financière dans les pays de l'OCI, 8e conférence internationale sur l'économie et la finance islamiques, centre d'économie et de finance islamiques, faculté des études islamiques du Qatar, fondation du Qatar, Doha, 2018.

المواقع الإلكترونية:

60. بنك الجزائر، الشمول المالي 2018.

61. علي محمد جمعة، islamic bank، 2022015.

الملاحق

الملحق رقم 01: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	ddl	Sig.
البنوك الإسلامية	,102	30	,200*	,938	30	,080
الشمول المالي	,071	30	,200*	,979	30	,080
المجموع	,099	30	,200*	,972	30	,105

*. Il s'agit de la borne inférieure de la vraie signification.

a. Correction de signification de Lilliefors

الملحق رقم 02: نتائج اختبار الفرضية الأولى

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Modifier les statistiques				
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F
1	,725[a]	,723	,755	,44192	,223	80,049	1	28	,008

a. Prédicteurs : (Constante), البنوك الإسلامية

b. Variable dépendante : الشمول المالي

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	1,572	1	1,572	8,049	,008[b]
	de Student	5,468	28	,195		
	Total	7,040	29			

a. Variable dépendante : الشمول المالي

b. Prédicteurs : (Constante), البنوك الإسلامية

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	1,612	,874		1,845	,008
	البنوك الإسلامية	,604	,213	,473	2,837	,004

a. Variable dépendante : الشمول المالي

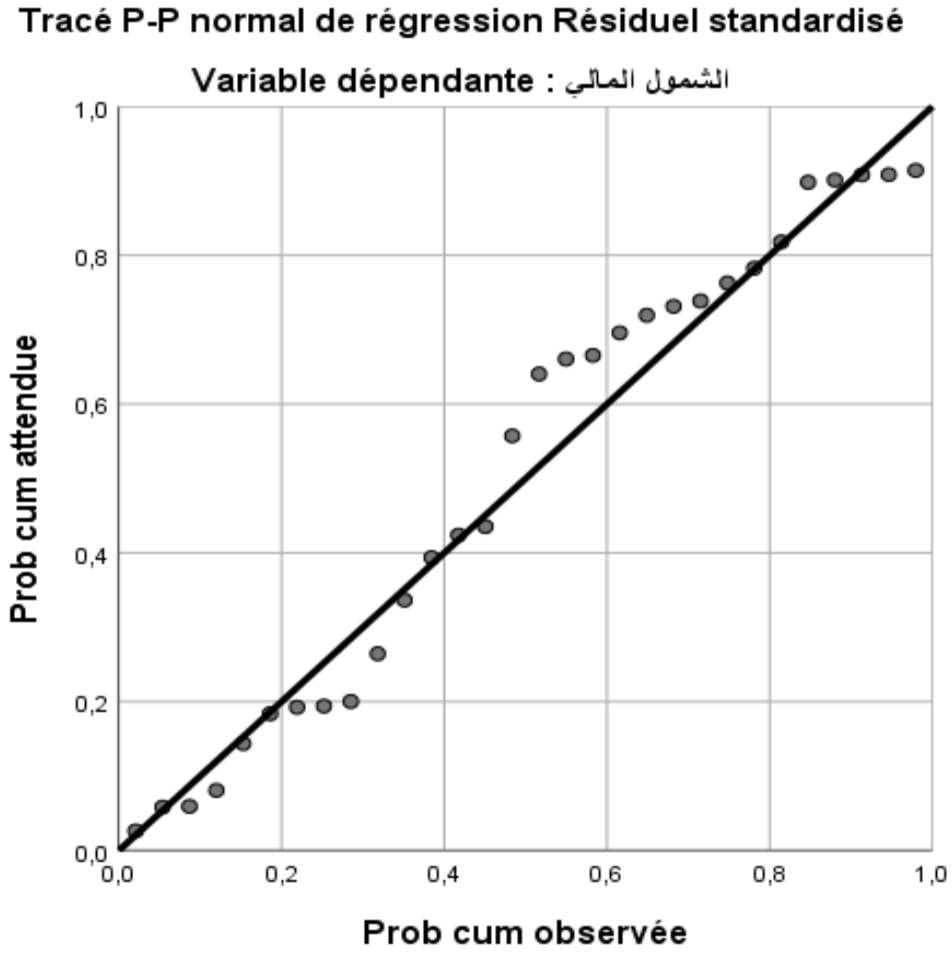

الملحق رقم 03: معامل بيرسون

Corrélations

Corrélations

		البنوك الإسلامية	الشمول المالي
البنوك الإسلامية	Corrélation de Pearson	1	,725**
	Sig. (bilatérale)		,008
	N	30	30
الشمول المالي	Corrélation de Pearson	,725**	1
	Sig. (bilatérale)	,008	
	N	30	30

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عباس لغرور خنشلة
كلية العوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
قسم العلوم الاقتصادية

Ministry of Higher Education and Scientific Research
Abbes laghrour University Khenchela
Faculty of Economics, Management and Commercial Sciences
Department of Economic Sciences

الرقم: 452/ ك ع إ ت ع ت/ ق ع اق/ 2025 خنشلة في : .....

الاسم و اللقب: غفران نميلي

تاريخ الميلاد: 2002/06/26 مكان الميلاد: خنشلة

- عنوان تقرير التربص: دور البنوك الاسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر – دراسة حالة
- مكان التربص: بنك التنمية المحلية BDL فترة التربص من: إلى:

عناصر المواظبة	العلامة	ملاحظة
المواظبة	04/...18.....	
المبادرة	04/...16.....	
المعارف التطبيقية	04/...17.....	
قدرة العمل	04/...18.....	
العلاقة مع العمال	04/.....	
العلامة النهائية	20/...A.8.....	

ملاحظات أخرى:

.....

ممثل المؤسسة

منصوري جابر
مدير وكالة
خنشلة

بنك التنمية المحلية
Banque de Développement Local
AGENCE

رئيس القسم

جامعة عباس لغرور خنشلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

زرمان كريم
رئيس قسم العلوم الإقتصادية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عباس لغرور خنشلة
كلية العوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
قسم العلوم الاقتصادية

Ministry of Higher Education and Scientific Research
Abbes laghrour University Khenchela
Faculty of Economics, Management and Commercial Sciences
Department of Economic Sciences

الرقم: 452 / ك ع إ ت ع ت/ ق ع اق/ 2025 خنشلة في : .....

الاسم و اللقب: إكرام كروش

تاريخ الميلاد: 2002/12/16 مكان الميلاد: قايس ـ خنشلة

- عنوان تقرير التربص: دور البنوك الاسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر – دراسة حالة
- مكان التربص: بنك التنمية المحلية BDL فترة التربص من: إلى:

عناصر المواظبة	العلامة	ملاحظة
المواظبة	04/04	
المبادرة	04/03	
المعارف التطبيقية	04/03	
قدرة العمل	04/04	
العلاقة مع العمال	04/04	
العلامة النهائية	20/18	

ملاحظات أخرى:

.....

رئيس القسم

زرمان كريم
رئيس قسم العلوم الإقتصادية

الممثل المؤسسة

بنك التنمية المحلية 337 AGENCE Banque de Développement Local

وزارة التعليـــــــــم العـــــالي والبحث العلـــــمي
جامـــــــعة عباس لغرور خنشـــــــــلة
كلية العوم الاقتصادية والتسيير والعـــلوم التجاريـــــة
قسم العلـــــــــــوم الاقتصـــــــادية

Ministry of Higher Education and Scientific Research
Abbes laghrour University Khenchela
Faculty of Economics, Management and Commercial Sciences
Department of Economic Sciences

الرقم: 459 / ك ع إ ت ع ت/ ع إق/ 2025

خنشلة في : .....

إلى السيد: مدير بنك التنمية المحلية BDL

تسهـــــيل مهـــــمة

سعيا لاستكمال البرنامج الدراسي المقرر للحصول على شهادة الماستر تخصص اقتصاد نقدي ومالي، ومن أجل تجسيد المفاهيم النظرية للطلبة، يشرفنا أن أطلب من سيادتكم تقديم مساعدة من أجل إجراء تربص تطبيقي في مؤسستكم للطلبة الآتية أسمائهم :

	معلومات الطالب 01	معلومات الطالب 02
الاسم واللقب	غفران نميلي	اكرام كروش
تاريخ ومكان الازدياد	2002/06/26 خنشلة	2002/12/16 قايس - خنشلة
رقم التسجيل	202034049189	202034050101

عنوان التقرير : دور البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي – دراسة حالة بنك التنمية المحلية BDL

رئيس القسم

جامعة عباس لغرور خنشلة
قسم العلوم الاقتصادية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

زرمـــان كريـــم
رئيس قسم العلوم الإقتصادية

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي، من خلال تسليط الضوء على مساهمتها في إدماج الفئات غير المتعاملة مع النظام المالي الرسمي، وتحليل مدى قدرتها على تلبية احتياجات مختلف شرائح المجتمع، وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية.

وقد تم تخصيص الجانب النظري من الدراسة لتعريف مفهومي البنوك الإسلامية والشمول المالي، واستعراض أهم الأدوات المالية الإسلامية كالمضاربة، المرابحة، والإجارة، مع إبراز دورها في توسيع قاعدة العملاء وإتاحة التمويل للفئات الهشة والمهمشة.

أما في الجانب التطبيقي، فقد تم اختيار **بنك التنمية المحلية(BDL)** كدراسة حالة، نظراً لاعتماده على خدمات مصرفية إسلامية ضمن منتجاته، وتحوله الجزئي نحو الصيرفة التشاركية .وقد تم تحليل البيانات والإحصائيات المتعلقة بخدماته الإسلامية، بهدف تقييم مدى مساهمته في تحسين الشمول المالي في الجزائر.

وقد توصلت الدراسة إلى أن بنك التنمية المحلية قد خطا خطوات مهمة في هذا المجال، خصوصاً من خلال فتح نوافذ إسلامية وتقديم منتجات مالية متوافقة مع الشريعة، إلا أن دوره ما زال محدودًا بفعل تحديات تتعلق بنقص التوعية المالية، ضعف الانتشار الجغرافي للخدمات الإسلامية، والبطء في تطوير البنية الرقمية.

الكلمات المفتاحية:

البنوك الإسلامية، الشمول المالي، بنك التنمية المحلية، الصيرفة الإسلامية، التمويل التشاركي، الجزائر.

Abstract:

This study aims to explore the role of Islamic banks in promoting financial inclusion by highlighting their contribution to integrating unbanked segments into the formal financial system and analysing their ability to meet the needs of various social groups in accordance with Sharia principles.

The theoretical part of the study is dedicated to defining the concepts of Islamic banking and financial inclusion, and to presenting the most important Islamic financial instruments such as **Mudarabah**, **Murabaha**, and **Ijarah**, while emphasizing their role in expanding the customer base and providing financing to vulnerable and marginalized groups.

In the practical part, the **Local Development Bank (BDL)** was chosen as a case study due to its adoption of Islamic banking services as part of its product offering, and its partial transition toward participatory banking. The study analyses available data and statistics on its Islamic services to evaluate the bank's contribution to improving financial inclusion in Algeria.

The study concludes that BDL has made notable progress in this area, particularly through the opening of Islamic windows and the offering of Sharia-compliant financial products. However, its role remains limited due to several challenges, including low financial awareness, weak geographical coverage of Islamic services, and slow development of digital infrastructure.

Keywords:

Islamic Banking, Financial Inclusion, Local Development Bank (BDL), Islamic Finance, Participatory Finance, Algeria.